جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

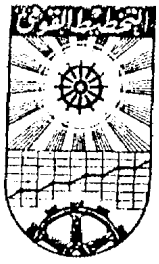

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٠٣)

التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية
المتطلبات والسياسات

سبتمبر ١٩٩٦

التنميه الريفيه ومستقبل القريه المصريه

(المتطلبات والسياسات)

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- مقدمه	
- الفصل الاول : المؤشرات القومية والتنمية	١
١-١- السكان	٢
١-٢- قوة العمل	٥
١-٣- اهم المؤشرات الاقتصادية	٥
١-٤- سياسة الاصلاح الاقتصادى (الاصلاحات الهيكلية)	١١
١-٥- اهداف السياسة الاقتصادية	١٣
١-٦- الارض الزراعية والتركيب المحصولى	١٧
١-٧- الثروة الحيوانية	١٩
١-٨- الفجوة الغذائية	٢٥
١-٩- العمالة الزراعية	٢٧
١-١٠- الائتمان الزراعى فى مصر	٢٧
١-١١- التعاونيات الزراعية فى مصر	٣١
١-١٢- التغيير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية	٣١
١-١٣- الاهداف التنموية فى القطاع الزراعى فى المرحلة القادمة	٣٥
- الفصل الثانى : الوضع الراهن للقرية المصرية	٤٢
٢-١- اهم مؤشرات الموارد	٤٣
٢-١-١- تطور الملكية الزراعية	٤٣
٢-١-٢- تطور سكان الريف	٤٥

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٢-٢- اهم المؤشرات الاقتصادية	٤٩
٢-٢-١- الاستثمار	٤٩
٢-٢-٢- الدخل الزراعى	٥٠
٢-٣- اهم المؤشرات الاجتماعية	٥٩
- الفصل الثالث :استراتيجية وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة	
- مقدمه	٦٢
- استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة	٦٢
- اهداف التنمية الريفية المتكاملة (برنامج شروق)	٦٣
أ- هدف استراتيجى بعيد المدى	٦٣
ب- اهداف عامـــة	٦٣
اولا: التنمية البيئية الريفية	٦٣
ثانيا: التنمية الاقتصادية	٦٣
١- توفير القروض	٦٥
٢- خدمات تحليل السوق	٦٦
٣- نقل المخاطر	٦٦
٤- تخطيط الاعمال	٦٦
٥- الائتمان والاقراض	٦٧

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ثالثا : التنمية البشرية	٦٧
- مشروعات البنية الاساسية والتنمية البشرية	٦٨
رابعا : التنمية المؤسسية	٦٩
- اهداف محدده على المستوى المحلى	٦٩
- منهجية العمل ببرنامج شروق	٧٠
- البرنامج الزمنى لتنفيذ برنامج شروق	٧٠
- المشكلات والمعوقات فى تنمية القرية المصرية	٧٢
- الفصل الرابع : نموذج مقترح للتنمية المتكاملة لقرية دلتاوية، قرية شونى مركز طنطا ، محافظة الغربية	
- تمهيد	٧٤
- تعريف المجتمع الريفى	٧٦
- القرية المصرية	٧٧
- محاور الدراسة	
المحور الاول : الوضع الراهن لقرية شونى ووحدتها المحلية	٧٧
- الموقع الجغرافى	٧٨
- حدود قرية شونى	٧٨
- التقسيم الادارى وتوابع قرية شونى	٧٨

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الخصائص السكانية للوحدة المحلية بقرية شونى	
١- تعداد السكان	٧٩
٢- العماله وقوة العمل	٨٣
٣- توزيع اعداد البطالة حسب فئات التعليم والنوع	٨٥
الخدمات الاجتماعية :	
١- الخدمات التعليمية	٨٥
٢- الخدمات الصحية	٩٤
٣- الخدمات الدينية	٩٦
٤- الخدمات الثقافية والاعلامية	٩٦
٥- الخدمات الموجهة للشباب	٩٦
٦- دور الحضانة والجمعيات الاهلية	٩٧
البنية الاساسية للوحدة المحلية لقرية شونى وتوابعها	
١- مياه الشرب	٩٧
٢- الصرف الصحى	٩٩
٣- الكهرباء	٩٩
٤- رصف الطرق	٩٩
٥- خدمات اخرى	١٠٢
الانشطة الاقتصادية بقرية شونى وتوابعها :	
١- الزراعة	١٠٢
٢- الانتاج الحيوانى	١٠٥

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٣- النشاط الصناعى	١٠٧
٤- النشاط التجارى	١٠٧
المحور الثانى: المشاكل التى تعانى منها قرية شونى	
اولا : مشاكل البنية الاساسية	١٠٧
ثانيا:مشاكل التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية	١٠٩
ثالثا: مشاكل تتعلق بالدعم والتطوير المؤسسى	١٠٩
المحور الثالث : الحلول المقترحة	
المقترح الاول :معالجة مياه الآبار الارتوازية	١١٠
- جهات الاسناد	
المقترح الثانى : خزانات المياه	١١١
- جهات الاسناد	١١١
المقترح الثالث: شبكات المياه النقية	١١١
المحور الرابع : وضع خطة مرحلية لمواجهة مشاكل القرية	
وتوابعها	١١٢

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- خطة مرحلية مقترحة لحل مشكلة مياه الشرب بقرية شونى وتوابعها	١١٣
المحور الخامس: المتابعة والتقييم المتتابع	١١٥
- نموذج مقترح للتنمية الريفية المتكاملة لقرية شونى وتوابعها	١١٥
اولا: تنمية الموارد والعناصر الانتاجية الزراعية	١١٦
ثانيا: الاهتمام بالقائمين بالعمل الزراعى	١١٨
ثالثا: تصنيع المحاصيل الزراعية بالقرية وتوابعها	١٢٢
رابعا: تطوير وتحديث الاجهزة والمؤسسات المحلية	١٢٣
- مقترحات الدراسة وجهات الاسناد	١٢٣
الفصل الخامس: نماذج مقترحة للتنمية الريفية المتكاملة ، القرية الصعيدية، قرية الخيام وتوابعها، مركز دار السلام ، محافظة سوهاج	
- وصف النموذج	١٢٧
- المناخ	١٢٧
- اسباب الاختيار	١٢٧
- الوضع الراهن لقرية الخيام وتوابعها	١٢٨

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- السكان وقوة العمل	١٢٩
- البطالة بين الخريجين	١٣٣
- الزراعة والخدمات الزراعية والرى	١٣٥
- الخدمات الزراعية	١٣٦
- درجة الاراضى الزراعية فى القرية	١٣٦
- الرى	١٣٦
- الخدمات الاجتماعية	١٣٧
- دور المرأة فى القرية	١٣٧
- خدمات التعليم	١٣٨
- الخدمات الصحية	١٤٠
- خدمات الكهرباء	١٤٠
- مياه الشرب	١٤٠
- الطرق	١٤٢
- الوضع المستهدف	١٤٢
- فى مجال البنية الاساسية	١٤٤
- مياه الشرب	١٤٤
- الصرف الصحى	١٤٥
- الطـــرق	١٤٧
- فى مجال الزراعة والرى	١٤٧
- فى مجال المرأة	١٤٨
- فى مجال الشباب	١٤٨
- فى مجال المشروعات	١٤٨

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل السادس : نماذج مقترحة للتنمية المتكاملة للقرية المصرية :	
تنمية القرى الساحلية "دراسة حالة قرى مركز الضبعة" ، محافظة مطروح	
١- استراتيجية التنمية المتكاملة للقرى الساحلية	١٥٠
٢- الجوانب الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لاقليم مطروح	١٥٢
٣- السمات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لقرى الاقليم من واقع دراسة حالة "قرية الجفيرة" وقرية "ام الرخم"	١٥٧
٣-١- قرية الجفيرة	١٥٧
الموقـــع	١٥٧
- الموارد الطبيعية واستخداماتها	١٥٩
أ- الموارد الارضية	١٥٩
ب- الموارد المائية	١٥٩
- السكان	١٦٠
- الانشطة الاقتصادية	١٦٠
- البنية الاساسية	١٦١
- الوحدات الخدمية والتنظيمات الاهلية	١٦١

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢- قرية أم الرخم	١٦٢
- الموقـــع	١٦٢
- الموارد الطبيعية واستخداماتها	١٦٢
أ- الموارد الارضية	١٦٢
ب- الموارد المائية	١٦٤
- السكان	١٦٤
- الانشطة الاقتصادية	١٦٤
- البنية الاساسية	١٦٥
- الوحدات الخدمية والتنظيمات الاهلية	١٦٥
٤- نموذج للتنمية المتكاملة للقرى الساحلية - قرى - مركز الضبعه بمحافظة مطروح	١٦٥
- آلية تنفيذ مهام التنمية الريفية (مركز التنمية الريفية المتكاملة في منطقة الضبعة	١٦٨
- اهداف مركز التنمية الريفية المتكاملة لمنطقة الضبعة	١٧٠
١- تنمية الانشطة المولدة للدخل	١٧٠
٢- المحافظة على البيئة	١٧٠
٣- تطوير الانشطة الخدمية	١٧٠
٤- التنمية البشرية	١٧١

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- انشاء المركز وادارته	١٧١
- التمويل	١٧٤
الفصل السابع : نماذج مقترحة للتنمية الريفية المتكاملة للقرية المصرية (القرية الصحراوية)	
- تمهيد	١٧٥
- التعريف بمنطقة الدراسة	١٧٦
أ- مركز الخارجة	١٧٧
ب- مركز الداخلة	١٧٧
- اهم الضوابط المحددة لعمليات التنمية بالقرية النموذج	١٧٨
اولا : المناخ	١٧٨
١- الحرارة	١٧٨
٢- الرطوبة	١٧٨
٣- الامطار	١٨٠
٤- مصادر المياه بالقرية	١٨٠
٥- التربة	١٨٠

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا: السكان والقوى العاملة	١٨١
أ- كثافة السكان	١٨١
ب- الاستقرار الاجتماعى	١٨١
ج- النمط القيمى من عادات وتقاليد	١٨١
- الخصائص الديموجرافية لسكان منطقة الدراسة	١٨٢
١- تطور حجم السكان بمنطقة الدراسة	١٨٢
٢- المواليد والوفيات	١٨٤
٣- توزيع السكان حسب الحالة التعليمية	١٨٤
٤- القوى العاملة	١٨٤
ثالثا: الهيكل العمرانى بالنسبة للقرية النموذجية	
١- التوزيع الحيازى للاراضى بالقرية بين الاستعمالات المختلفة	١٨٩
٢- النمط العمرانى السائد بالقرية	١٨٩
٣- الاراضى الزراعية والآبار المتوفرة بالقرية	١٩٠
٤- التعدين والانشطة الصناعية	١٩٠
٥- الطاقة الكهربائية	١٩٠
٦- خدمات مياه الشرب والشبكات والخزانات المتوافرة بالقرية	١٩٤
٧- خدمات الصرف الصحى	١٩٤
٨- خدمات الطرق	١٩٤

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- اهم القطاعات الانتاجية والخدمية بالقرية النموذج	
١- القطاع الانتاجى الاستثمارى	١٩٨
٢- قطاع التعليم	١٩٨
٣- قطاع الخدمات الصحية	٢٠٢
٤- الخدمات الاجتماعية والثقافية والشبابية والدينية والامنية بالقرية	٢٠٢
٥- الخدمات الزراعية والارشادية والتمويلية	٢٠٢
- اهم البرامج الاقتصادية المطبقة للتنمية الريفية المتكاملة بالقرية النموذجية	٢٠٦
اولا: تدعيم الخدمات الاساسية	٢٠٨
ثانيا: البرامج الاجتماعية	٢٠٨
ثالثا: البرامج الاقتصادية	٢٠٨
رابعا: مرحلة التنفيذ	٢٠٩
خامسا: مرحلة التقويم	٢١٢
- مشكلة البطالة	٢١٢

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
- السيناريو الاول	٢١٤
١- صناعة حفظ البلح	٢١٤
٢- صناعة المنتجات الزراعية	٢١٥
٣- صناعة طحن الغلال	٢١٥
- السيناريو الثانى	٢١٥
١- صناعة الخزف والصينى والاوانى الفخارية	٢١٦
٢- صناعة الزجاج	٢١٦
٣- صناعة الطوب الطفلى	٢١٦
- السيناريو الثالث	٢١٦
- السيناريو الرابع	٢١٧
الفصل الثامن : امكانيات تحقيق وتنفيذ استراتيجية تنمية القرية	
اولا : الامكانات المطلوب توفيرها	٢١٨
١- الامكانات التخطيطية	٢١٨
٢- تحديد الاهداف الاستراتيجية والاهداف المرحلية لتنمية القرية المصرية	٢١٩
٣- تحديد وسائل الوصول الى الاهداف التى تم تحديدها	٢٢٠
٤- تحديد البعد الزمنى للخطة	٢٢٠
٥- المرونه فى تنفيذ الخطة واهدافها المرحلية	٢٢٠
٦- المتابعة	٢٢١

تابع الفهرس والمحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ثانيا: امكانات ادارية وتنظيمية	٢٢٢
١- المستوى القومى او المركزى	٢٢٣
٢- المستوى الاقليمى	٢٢٣
٣- المستوى المحلى	٢٢٣
ثالثا: امكانات مادية	٢٢٧
١- الجهود الذاتية	٢٢٨
٢- المصادر الحكومية	٢٢٩
٣- مصادر خارجية (مؤسسات التمويل الدولية)	٢٣٠
رابعا: ملاحظات على برنامج "شروق"	٢٣١
خامسا: بعض المقترحات المكمله لبرنامج "شروق"	٢٣٨
- الملخص	٢٤١
- المراجـــع	
- مراجع باللغة العربية	٢٧٥
- مراجع باللغة الانجليزية	٢٧٨

" مقدمـــــه "

تحديات التنميه كبيره فى مصر وذلك راجعا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير ، بالاضافه الى التغيرات العالميه والتى تنعكس بدورها محليا • ومن ضمن تلك الأثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف ، بالمدينه أكثر من القريه مما نتج عنه فجوه تنمويه كبيره •

وقد أتضح أن الجانب الأكبر من المشاكل التنمويه راجعا الى تخلف القريه المصريه ، وأن محاولات التنميه التى لاتعطى الأولويه للقريه فهى كغثاء البحر لن تؤدى الى تحقيق تنميه تتصف بالاستمراريه ، بل ستؤدى الى تعقد عملية التنميه وبالتالى الفشل فى تحقيق الأهداف التنمويه ، بل وزيادة التخلف واتساع الفجوه بين الريف والحضر •

وحيث تتصف القريه حاليا بحزمه من المشاكل والمعوقات التنمويه والتى تنعكس على المجتمع ككل ، والتى يمكن توصيفها ايجازا فيمايلى :

- اختلال التوازن بين الأرض والسكان • بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعه ، وكذلك تضاؤل الحيز المخصص للسكن الريفى، وتكدس القريه بالسكان ، ومايترتب على ذلك من أثار والتى من ضمنها تلوث البيئه •

- انخفاض الاستثمارات فى القريه وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزياده السكانيه ، مما يؤدى الى الزياده فى تيار الهجره من الريف الى المدن ومايترتب عليه من مشكلات ونتائج •

- ماتتصف به القريه من تخلف اقتصادى واجتماعى ، من حيث ندرة المشروعات ، وتخلف التكنولوجيا الزراعيه وطرق الانتاج ، وتخلف الادارة

الزراعية ، وتخلف المنظمات الزراعية كالتعاونيات وعدم قيامها بالدور المنوط بها ، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على مختلف جوانب الحياه فى القريه المصريه ، ظاهرة الأميه فى الريف والتى تعيق عملية التنميه على كافة المستويات وفى كافة المجالات ٠

غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحه (مع بعض المساعدات والدعم من عدة مصادر حكوميه وغير حكوميه)، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى ٠

ومن ثم أصبحت عملية تنمية الريف ضخمه ومتداخله ومتشابكه وتتطلب النظره التكامليه من حيث البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لهذه التنميه ، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانيه الأكثر فقرا وحاجه فى مجتمع القريه ، مع الأخذ فى الاعتبار مقدرة التنميه على الاستمرار والحفاظ على البيئه والموارد الطبيعيه ٠

ونظرا لأهمية التنميه الريفيه السابق الاشاره اليها والذى يعد من ضمن أهم اهتمامات مركز التخطيط الزراعى ، جاء هذا البحث ، والذى يركز على عدة محاور رئيسيه هى فصول الدراسه :

- المؤشرات القوميه والتنميه
- الوضع الراهن للقريه المصريه
- استراتيجية التنميه الريفيه المتكامله
- نماذج مقترحه للتنميه الريفيه المتكامله للقريه المصريه (القريه الدلتاويه) ٠
- نماذج مقترحه للتنميه الريفيه المتكامله للقريه المصريه (القريه الصعيديه) ٠
- نماذج مقترحه للتنميه الريفيه المتكامله للقريه المصريه (القريه الساحليه) ٠

- نماذج مقترحه للتنميه الريفيه المتكامله للقريه المصريه (القريه الصحراويه) ٠
- متطلبات تحقيق استراتيجيه التنميه الريفيه المتكامله ٠

ثم ينتهى البحث بملخص وتوصيات ٠

وقد قام باعداد البحث كل من : أ٠د٠ سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى والمشرف على الدراسه ، أ٠د٠ فتحى الحسينى خليل مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى ، أ٠د٠ أحمد عبد الوهاب برانيه ، أ٠د٠ بركات أحمد الفرا ، أ٠د٠ عماد مصطفى ، أ٠د٠ عبد الفتاح حسين ، د٠نجوان سعد الدين ، د٠ سمير عبد الحميد عريقات ، ومستشار الدراسه الأستاذ الدكتور/ ابراهيم سعد الدين محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القريه ٠

ومن الباحثين والباحثين المساعدين ، الأستاذ/ محمد مرعى حسين ، والأستاذه/ منى عبد العال الدسوقى والأستاذه/ حنان رجائى عبد اللطيف بمركز التخطيط الزراعى٠

والله ولى التوفيق

الباحث الرئيسى

١٩٩٦/٦/١٥

أ٠د٠ سعد طه علام

الفصل الأول

المؤشرات القوميه والتنميـــه

الفصل الاول

المؤشرات التقويميه والتنميه

يتناول هذا الفصل بعض أهم المؤشرات القوميه ذات الأرتباط الوثيق بعمليه التنميه سواء القوميه أو التنميه المحليه ، وذلك للتعرف على أثر تلك العوامل على عمليات التنميه فى الريف وكيف يمكن الأستفاده والموائمه مع تلك العوامل ٠

حيث تناول الفصل السكان وقوه العمل ، وأهم مؤشرات الأقتصاد القومى،والأصلاحات الهيكلية ، وأهداف السياسة الأقتصادية فى المرحلة القادمه٠ ومن الجانب الزراعى تناول الأرض الزراعية والتركيب المحصولى ، الفجوه الغذائية ، العماله الزراعية ،الائتمان الزراعى ،التعاونيات ، والتغير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية ، والاهداف التنموية فى القطاع الزراعى ٠

١-١ السكان :

تتصف مصر بأرتفاع معدلات النمو السكانى الذى قارب ٣٪ سنويا فى بعض الفترات ، حيث تزايد من معدل النمو السكانى من نحو ٢,٨٤٪ عام ١٩٨١ الى نحو ٣,٤٥ عام ١٩٨٤ ، وأخذ فى التناقص بعد ذلك ليصل الى نحو ٢,٦٪ عام ١٩٩٣/٩٢ ٠

ومن ثم فقد وصل اجمالى عدد السكان نحو ٥٧,٣٣ مليون نسمه فى ذات السنه ، منهم نحو ٢٩,٢١ مليون ذكور تمثل ٥٠,٩٥٪ من اجمالى السكان ، ومنهم ٢٨,١١ مليون اناث تمثل نحو ٤٩,٠٥٪ من الاجمالى ٠ جدول (١-١) ٠

وفى ذات الوقت هناك اختلال فى التركيب العمرى للسكان - الهرم السكانى - حيث يزداد صغار السن ، وهو مايعنى ارتفاع نسبة الأعاله وزيادة الطلب على الخدمات ، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة ، حيث تحتوى الفئه العمرية (يوم لاقل من ٢٠ سنه) نحو ٥٥٪ من اجمالى السكان ، والفئة العمرية (٢٠ لاقل من ٥٩ سنه) نحو ٤٠٪ ، والفئة (أكبر من ٥٩ سنة) نحو ٥٪ ٠

ووفقا لجدول (١-٢) فأن فئه الصغار ومن هم فى سن التعليم تمثل نحو ٥٨,٤٢٪ من اجمالى السكان عام ١٩٩٢/٩١ ٠

جدول (١-١)

تطور اعداد السكان ومعدل الزيادة السنوية

فى مصر خلال الفترة ١٩٨١ -٩٣/٩٢

(بالالف جنيه)

السنة	ذكور	إناث	الجملة	معدل الزيادةالسنوية
١٩٨١	٢٢٠٦٨	٢١٣٩٧	٤٣٤٦٥	٢,٨٤
١٩٨٢	٢٢٦٨١	٢١٩٩٢	٤٤٦٧٣	٢,٨٧
١٩٨٣	٢٣٢٩٠	٢٢٦٢٥	٤٥٩١٥	٢,٧٨
١٩٨٤	٢٤٠٨٦	٢٣٤١٤	٤٧٥٠٠	٣,٤٥
١٩٨٥	٣٣٨٢٩	٢٤٠٤٧	٤٧٨٧٦	٠,٨
١٩٨٦	٢٤٧٠٩	٢٣٥٤٥	٤٨٢٥٤	٠,٨
*١٩٨٧	٢٥٨٨٥	٢٣٩٤٤	٤٩٨٢٩	٣,٣
*١٩٨٨	٢٦٨٤٤	٢٤٦٠١	٥٢٨٨٦	٢,٧
*١٩٨٩	٢٧٦١١	٢٥٢٧٥	٥٢٨٨٦	٢,٨
٩٠/١٩٩١* (١)	٢٧٧٨٥	٢٦٦٥٢	٥٤٤٣٧	٢,٩
٩١/١٩٩٢* (١)	٢٨٥٠٥	٢٧٣٨٨	٥٥٨٩٣	٢,٧
٩٢/١٩٩٣* (١)	٢٩٢١٥	٢٨١١٦	٥٧٣٣١	٢,٦

* لايشمل المواطنين بالخارج

(١) تقديرات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائى السنوى،

١٩٩٤ .

جدول (١-٢)

عدد السكان وقوة العمل ونسبة البطالة

(بالالف)

البيان	١٩٨٧/٨٦	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
اولا : السكان *	٤٨٤٣٩	٥٤٤٣٧	٥٥٨٩٣
اقل من ستة سنوات	٨٥٥٥	غير متوافر	٩٥٤٩
سن التعليم (٦-٢٤)	١٩٨٩٩		٢٣١٠٨
سن الانتاج (١٥-٦٤)	٢٧٣٤٧		٣٢٠٦٥
كبار السن (٦٥ فأكثر)	١٨٣٩		٢٠٦٣
ثانيا: قوه العمل ونسبة البطالة **			
قوة العمل	١٢٨٩١	١٤٧٦٠	١٥٢٦٨
عدد المشتغلين	١١٩٩٨	١٣٥٢٧	١٣٩٠٠
عدد المتعطلين	٨٩٣	١٢٣٣	١٣٦٨
نسبة البطالة الظاهرة	٦,٩٪	٨,٤٪	٩٪

المصدر :

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٢/٩٣-١٩٩٦/٩٧)، المجلد السنوى الاول - ابريل ١٩٩٢

** وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/٨٨-١٩٩١/٩٢) ، المجلد السنوى الخامس (١٩٩١/٩٢)

١-٢ قوة العمل

وتزايد قوه العمل من سنة لآخرى ، حيث تزايدت من نحو ١٢,٩٥ مليون فرد عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحو ١٦,٤٥ مليون فرد عام ١٩٩٥/٩٤ ٠ وفى نفس الوقت تناقصت نسبة التوظف من نحو ٩٢,٦٪ الى نحو ٩٠,٤٪ خلال نفس الفترة ٠

وقد آدى ذلك الى ازدياد البطالة لتصل الى نحو ١,٥٧ مليون فرد تمثل نحو ٩,٦٪ من قوه العمل عام ١٩٩٥/٩٤ جدول (١-٣) ٠ وهذا التقدير يأخذ فى الاعتبار أن العماله الزراعية تمثل نحو ٥,٦ مليون فرد ، وهم فى حالة عمل٠ فإذا أضيف الى التقدير السابق ما تمثله مختلف انواع البطالة الزراعية ، يصل تقدير البطالة الى مايقارب ٣ ملايين فرد ٠ قدر كبير منهم من الشباب وخريجى الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة ٠ وتمثل مشكلة البطالة أهم وأخطر المشاكل التى تجابه الاقتصاد القومى ٠

١-٣ أهم المؤشرات الاقتصادية

كما تزايد الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢١,١ مليار جنيه الى نحو ١٣٠,٥٣ مليار جنيه خلال الفترة من عام ١٩٨٣/٨٢ الى عام ١٩٩٣/٩٢ كما ازدادت قيمة الناتج الزراعى من نحو ٣,٨٨ مليار جنيه الى نحو ٢١,٢٧ مليار جنيه خلال نفس العامين ، او ما نسبته نحو ١٨,٤١٪ ، ١٦,٢٩٪ من اجمالى الناتج المحلى خلال نفس الفترتين ٠

جدول (١-٣)

قوه العمل والمشتغلين ونسبة البطالة

العدد بالالف

السنة	قوه العمل	المشتغلون	نسبة التوظف٪	البطالة السافره	نسبة البطالة ٪
١٩٨٢/٨١	١١٠٩٢	١٠٥٢٢	٩٤,٩	٥٧٠	٥,١
١٩٨٧/٨٦	١٢٩٥٦	١١٩٩٨	٩٢,٦	٩٥٨	٧,٤
١٩٩٢/٩١	١٥١٤١	١٣٧٤٢	٩٠,٨	١٣٩٩	٩,٢
١٩٩٣/٩٢	١٥٥٧١	١٤٠١١	٩٠,٠	١٥٦٠	١٠,٠
١٩٩٤/٩٣	١٦٠١٣	١٤٤٣٦	٩٠,٢	١٥٧٧	٩,٨
١٩٩٥/٩٤	١٦٤٥٢	١٤٨٧٩	٩٠,٤	١٥٧٣	٩,٦
معدل النمو فى ١٣سنة٪	٤٨,٣	٤١,٣	-	١٧٧,٧	-
معدل النمو السنوى ٪	٣,١	٢,٧	-	٨,٢	-

المصدر : وزارة التخطيط - أطار خطة ٩٥ - ١٩٩٦ .

وبلغ عجز الموازنة نحو ٩,١٤ مليار جنيه ، والدين العام الخارجى نحو ٢٩,١ مليار دولار ، ونسبة خدمة الدين الى الصادرات نحو ٢٦,١٪ فى عام ١٩٩٣/٩٢ ، بينما بلغ عجز ميزان المدفوعات نحو ٩٢١ مليون جنيه فى نفس العام ، جدول (١-٤،١-٥) ٠

وبالنسبة للميزان التجارى فقد تناقص العجز من نحو ٢١,٩٥ مليار جنيه عام ١٩٩١ الى نحو ١١,٤٠ مليار جنيه عام ١٩٩٢ ٠

كما تناقص معدل التضخم من نحو ١٦,٨٪ عام ١٩٩٠ الى نحو ١٠٪ عام ١٩٩١،ويعد معدل التضخم من أهم مؤشرات اداء الاقتصاد القومى (جدول ١-٦) ٠

منذ بداية الثمانينات كانت هناك محاولات مستمره للاصلاح الاقتصادى ولكنها محاولات جزئية وحذره ومترددة خاصة فيما يتعلق منها برفع الاسعار بشكل مباشر ٠ ومع العودة الى نظام الخطط الخمسية عام ١٩٨٢ ٠ الا أن التخطيط لم يتضمن اى مناهج لتخطيط الاسعار أو صياغة سياسة سعرية تتسق مع الخطة العينية الموضوعه ٠ وقد قامت محاولات جزئية لتعديل اسعار بعض السلع فى محاولة لتخفيف عبء الدعم ولزيادة موارد الدولة فتم رفع اسعار الطاقة اكثر من مرة ، وفى عام ١٩٨١ تم توحيد الضرائب غير المباشرة فى ضريبة واحده تحت مسمى ضريبة الاستهلاك وذلك لتوسيع القاعدة التى تخضع لهذه الرسوم ٠ وفى عام ١٩٨٦ تم تعديل بعض الاسعار وتحرير اسعار عده سلع وتعديل سعر صرف العمله وانشاء السوق المصرفية ، ورفع بعض القيود الجمركية والغاء اذون الاستيراد ٠

جدول (١-٤)
بعض مؤشرات الاقتصاد المصرى

البيان	الوحدة	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٧/٨٦	١٩٩١/٩٠	١٩٩٣/٩٢
الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الانتاج	مليون جنيه	٢١١٠٤,٧	٤٠٨٨٤,٧	٥٠١٧٦,٦	١٣٠٥٣٠
الناتج الزراعى	مليون جنيه	٣٨٨٦	٨٦٤٠	٩٨٢٠	٢١٢٧٥
عجز الموازنة	مليون جنيه	(٤٨٤٥,٢)	(٩٠٨١)	(٨٧٦٧)	(٩١٤٤)
الدين العام الخارجى	بليون دولار	١٥,٢٥	٣٠,٥	٢٧,١	٢٩,١
نسبة الدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى (٪)	٪	٤٣	٥٥,٣	٢٧,٤	٠٠٠٠
نسبة خدمة الدين الى الصادرات (٪)	٪	٢٢	٢٥,٤	٢١,٥	٢٦,١
سعر صرف الجنيه المصرى	بالدولار	١,٤٣	١,٤٣	٠,٣١	٠,٣٠
المتحصلات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	-	-	-	٣١٢٤٠,٥ (١٩٩٣/٩٢)
المدفوعات الجارية فى ميزان المدفوعات	مليون جنيه	-	-	-	٤٠٤٥٢,٣ (١٩٩٣/٩٢)

المصدر :

البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد السادس والاربعون ، القاهرة ، ١٩٩٣

جدول (١-٥)
ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (٨٢/٨٣ - ١٩٩٢/٩٢)
(ملخص عام)

(مليون جنيه)

السنة	المعاملات الجارية				رصيد المعاملات الجارية (عجز الميزان بدون التحويلات)	* التحويلات	الرصيد العام
	المعاملات المنظورة		المعاملات غير المنظورة				
	مدفوعات	متحصلات	مدفوعات	متحصلات			
١٩٨٣/٨٢	٣٦٨٢,٥	٢٦٨٢,٩	٢٢٨٢,٠	٥٢٠٩,٧	- ٧٧١,٩	١٧,٩	- ٧٥٤,٠
١٩٨٤/٨٣	٧٣٤٨,٨	٢٨٥٩,٨	٢٥٠٠,٢	٨٥٧٣,١	- ١١١٦,١	١٨,٢	- ١٠٩٧,٨
١٩٨٥/٨٤	٧٧٣٤,١	٢٨٣٧,٥	٢٤٠٢,٧	٥٨٣٩,١	- ١٤٦٠,٢	١٥٥,٥	- ١٣٠٤,٧
١٩٨٦/٨٥	٩٢٢١,٤	٢٨٨٥,٤	٣٨٣٣,٨	٣٤٦١,٩	- ٦٧٠٧,٩	٤٣٠٦,١	- ٢٤٠١,٨
١٩٨٧/٨٦	١٣٧٨٧,٩	٢٧٠٦,٠	٥٧٦٠,١	٥٨١١,٨	- ١١٠٢٩,٣	٨٣٥٦,٦	- ٢٦٧٢,٧
١٩٨٨/٨٧	١٧٧٣٧,٧	٣٧٦٦,٠	٤٥٨٨,٨	٧٠٥٩,٢	- ١١٥٠١,٣	٩٠٨٧,٩	- ٢٤١٣,٤
١٩٨٩/٨٨ **	٢٣٢٣٤,٢	٤٦٠٦,١	٦٩٣٥,٤	١٢٩٥٢,٦	- ١٢٦١٠,٩	١١٠٥٠,٦	- ١٥٦٠,٣
١٩٩٠/٨٩ **	٢٥٥١٦,٩	٠٥٥٦٧,٢	٧٩٥٥,٣	١٣٩٧١,٥	- ١٣٩٣٣,٥	١٢٢٩١,٠	- ١٦٤٢,٥
١٩٩١/٩٠	٣١٣٩٢,٠	٩٤٣٨,٩	١٠٨٢٢,٤	٢٠٩٢١,٣	- ١١٨٥٤,٢	١٥٢٦١,٣	٣٤٠٧,١
١٩٩٢/٩١	٣٢٩٧١,٢	١١٥٤٢,٦	١٦٥٠٤,٨	٢٨٥٠٦,٥	- ٩٤٢٦,٩	٢١٦٤٩,٨	١٢٢٢٢,٩
١٩٩٣/٩٢	٣٥٦٦٢,٤	١١٣٢٢,٢	١٨٩٧٥,٤	٣٠٥٢١,٩	- ١٢٧٩٣,٧	٢٨٧١٧,٣	١٥٩٢٣,٦
١٩٩٤/٩٣	٣٦١١١,٦	١٠٣٠٥,٨	١٨٥٠٤,٠	٣٠٣٤٦,٩	- ١٣٩٦٢,٩	٢٣٥٨٢,٩	٩٦٢٠,٠

* منذ ١٩٨٦/٨٥ تشمل تحويلات المصريين العاملين فى الخارج

** على اساس سعر البنك المركزى لبعض المعاملات ومتوسط سعر السوق المصرفية السائد خلال فترة باقى المعاملات .

المصدر : البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

جدول (١-٦)

معدل التضخم والميزان التجارى

السنة	معدل التضخم	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	الميزان النجارى
١٩٨٠	٢٤,٥	٢١٣٢,١	٣٤٠١,٩	(١٢٦٩,٨)
١٩٨٥	١٠,١	٢٥٩٩,٩	٦٩٧٣,٠	(٤٣٧٣,١)
١٩٨٦	١٩,٢	٢٠٥٣,٩	٨٠٥١,٤	(٥٩٩٧,٤)
١٩٨٧	٢٥,١	٣٠٤٦,٠	١١٣٥٧,٨	(٨٣١١,٨)
١٩٨٨	١٤,٨	٣٩٩٤,٤	١٦٣٠٨,٥	(١٢٣١٤,١)
١٩٨٩	٢٨,٥	٥٧٣٤,٧	١٦٦٢٣,٦	(١٠٨٨٨,٨)
١٩٩٠	١٦,٨	٦٩٥٣,٨	٢٤٨٢٣,٢	(١٧٨٦٩,٤)
١٩٩١	١٦,٢	٩٤٣٨,٩	٣١٣٩٢,٠	(٢١٩٥٣,١)
١٩٩٢	١٠,٠٠	٥٧٠١,٧	١٧١٠١,٧	(١١٤٠٠,١)

المصدر :

البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية ، ١٩٩٤

وفى يناير ١٩٩١ قرر البنك المركزى تحرير أسعار الفائدة الدائنه والمدينة الى جانب استخدام أذون الخزانه لتغطية جزء من عجز الموازنة العامة للدولة . وفى نهاية فبراير ١٩٩١ ألغت الحكومة النظام القائم للسوق المصرفية والذى أنشأ فى عام ١٩٨٧ وطبقت ماسمى بالسوق الحره للنقد الأجنبى وفقا لمقتضيات العرض والطلب وهو مايعنى تعويم الجنيه المصرى تعويما كاملا . وفى مايو ١٩٩١ أقرت الحكومة قانون ضريبة المبيعات بهدف زيادة الايرادات العامة ولتحل محل ضريبة الاستهلاك وذلك بهدف الاصلاح الضريبى الشامل الذى يقود الى الأخذ بنظام الضريبة الموحده (١) .

١-٤ وقد أدت سياسة الاصلاح الاقتصادى (الاصلاحات الهيكلية) والتى طبقت فى الاقتصاد المصرى بدءا من عام ١٩٩١ ، الى عدة نتائج منها :

١- تحرير سعر الصرف ، حيث تم ذلك منذ عام ١٩٩١ ، وأصبح السعر يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب فى السوق ، مع حرية تعامل البنوك والقطاع الخاص فى العملة الأجنبيه ، وقد أدى ذلك الى استقرار كبير فى أسعار صرف الجنيه المصرى ولايتعدى التذبذب فى سعره أقصر من ٢-٣٪ سنويا .

٢- تحرير أسعار الفائده ، فقد أعطيت الحرية لكافة المؤسسات المالية والبنوك لتحديد أسعار الفائدة وفقا لحالة السوق ، ويتغير سعر الفائدة من بنك لآخر ومن فترة لأخرى . وتم ذلك منذ بداية عام ١٩٩١.

٣- تحرير أنماط الانتاج ، والأسعار، والتجارة ، تم ذلك سواء للانتاج

---

(١) معهد التخطيط القومى " تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة " - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم (٧٥) ، ١٩٩٢ ، ص ١٤٠ .

الصناعى أو الزراعى ، حيث اصبح الموجه الاساسى للانتاج هو العرض والطلب ، وذلك بعد ان كان تحديد نوع وحجم الانتاج وفقا للخطة ،وبدء فى ذلك منذ عام ١٩٩٠ ٠

وارتبط تحرير الانتاج بتحرير اسعار كافة السلع (ماعدا بعض السلع الغذائية الاساسية) ، وتحرير التسويق الداخلى والخارجى لكافة السلع (ماعدا سكر القصب) ٠

وارتبط تحرير التجارة برفع يد الدولة عن الاتجار فى مستلزمات الانتاج الزراعى كافة وتركت للقطاع الخاص والسوق الحر ٠

٤- تشجيع القطاع الخاص ، حيث صدرت العديد من القوانين التى تحمى وتشجع الاستثمار الخاص ، وقد ادى ذلك الى زيادة مساهمه القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، حيث زادت الاستثمارات الخاصة من نحو ٢١,٩مليار جنيه خلال خطة (٨٢/٨٢- ١٩٨٧/٨٦) الى نحو ٤٩,٢مليار جنيه فى خطة (٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١)وتزايد الاستثمار الخاص مستمر ٠

٥- انشاء وتشجيع سوق رأس المال (البورصة)، حيث تعد اساسية لتحقيق التحرير الاقتصادى والخصخصة ،وقد تم انشاء البورصة وبدأت فى مزاوله عملها منذ منتصف ١٩٩٢ ٠

٦- التخلص من القطاع العام (الخصخصة)، وهى من اشد العمليات مدعاه للجدل فى المجتمع ،واكثرها حساسية ٠ ولكن بصفة عامة تتم على مراحل بدءا بالمشاريع والصناعات غير الاساسية ، مع الابقاء بصفة عامة على الصناعات الاستراتيجية فى نطاق القطاع العام ٠ وتتم اما بالبيع ، او التاجير ، أو المشاركة ولكل ايجابياته وسلبياته ٠

٧- تحسن اداء الاقتصاد القومى ،وبايجاز فقد أدى التحرير الاقتصادى الى العديد من الآثار الايجابية فى مقدمتها انخفاض معدل التضخم الى نحو ٩-١٠٪،زيادة الودائع بالعمله الأجنبيه الى نحو ١٨مليار دولار (١٩٩٥)، استقرار أسعار الصرف ، زيادة الصادرات السلعيه ، انخفاض العجز فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى ٠

٨- كما أنه يلزم الاشارة الى بعض سلبيات مرحلة تحرير الاقتصاد القومى،وعملية الخصخصه، فقد أدت الى زيادة البطالة فى المجتمع ومايرتبط بها من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية ٠ كما أن خفض الدعم أدى الى زيادة معاناه الفئات الفقيرة وذات الدخول الثابته ٠

مما سبق نخلص الى بعض الحقائق والسمات فى الاقتصاد والتى نشير اليها فيما يلى :

- الأقتصاد المصرى يعمل وفق اقتصاديات السوق ،وحرية المنافسة،وحرية التجارة ، وذلك بدءا من عام ١٩٩١/٩٠٠
- يوائم الاقتصاد نفسه للتجارة الحره (الجات) سواء بين دول المنطقة أو العالم ٠
- يزداد حجم ودور القطاع الخاص فى الاقتصاد القومى ٠ وفى نفس الوقت يتناقص حجم ودور القطاع العام ٠

١-٥ اهداف السياسة الاقتصادية :

السياسة الاقتصادية فى مصر تهدف - فى مجملها - الى التحديث والاستقرار والانطلاق الانتاجى والارتقاء بمستوى المعيشة ومحاربة البطالة وصيانه الشباب وتوسيع قاعدة التكافل الاجتماعى ، والتوازن الاقليمى ، والانتشار المنظم على اوسع رقعة من الارض ، وتطوير الادارة الحكومية ، وتحقيق اللامركزية ، وتنمية القرية المصرية ، والتهيئه للتكيف الاقتصادى مع مختلف المتغيرات المحلية والعالمية ٠

وفى سبيل ذلك هناك عده محاور رئيسية تمثل مرتكزات السياسة الاقتصادية وتشمل (١)

---

(١) وزارة التخطيط - "خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (٩٢/٩٣-١٩٩٧/٩٦)"

- الاستغلال الكامل للطاقات الانتاجية ، وتعظيم الطاقات الذاتية للمجتمع لبلوغ اهداف الانتاج حسب جودة افضل وتكلفة اقل لضمان المنافسة محليا وخارجيا ٠
- الانطلاق الانتاجى والتحديث وتعظيم الانتاجية للقطاعات السلعيه والخدميه ٠
- الارتقاء بامكانات الادخار المحلى والعمل على زيادة كفاءة وسائل تعبئة المدخرات الى الحدود المستوعبة للطاقة الادخاريه جميعها والعمل على ترشيد الاقتراض الخارجى ٠
- تحقيق التوطين الامثل للاستثمارات ونشرها على الاقاليم والمحافظات حسب المميزات النسبيه ومقتضيات التطوير مع حل المشاكل والاختناقات التى تواجه الاستثمار فى الموقع وتوسيع الرقعة العمرانية على أساس ايجاد عوامل جذب اقتصادية فى كل مجال عمرانى جديد ٠
- زيادة دور القطاع الخاص فى التنمية وفق آليات السوق جنبالى جنب مع قطاع الاعمال العام ، مع توسيع قاعدة الملكية ليزيد نصيب القطاع الخاص من الناتج المحلى الاجمالى ويتزايد دوره فى الاستثمارات ٠
- العمل على الارتقاء بالجودة فى الانتاج ومناسبة السعر وتخفيض التكلفة وتحسين الاداء فى الخدمات ، وتعظيم التصدير والقدره على المنافسة وايجاد الامكانيات لتوفير مستلزمات الانتاج ولتسويق وايجاد وسائل الربط بين الانشطة وبين الصناعات الصغيرة والصناعات الكبيرة والتجميعية ٠
- العمل على الارتفاع باوضاع التعامل مع العالم الخارجى وتوثيق العلاقات به بما يمكن من الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الخارجية والعمل على ايجاد التعاون الوثيق فى المنطقة العربية ومع الدول الاخرى ٠
- الحد من مشكلة البطالة والاستقرار فى اتخاذ الخطوط الايجابية والعملية لتوظيف هذا الرصيد من العماله وذلك بايجاد فرص عمل فى مجالات مكثفة للعمالة ، تعطى عناية فائقة للتعليم والتدريب من أجل الوصول الى مناسبة المهارات مع الاحتياجات ٠
- تحسين المؤشرات الخاصة بالسكان من خلال تطوير التعليم والتدريب بهدف زيادة قدره الفرد على الانتاج والابداع وايضا من خلال توليد

فرص عماله جديدة بهدف الحد من البطالة ، والعمل على مواجهة الزيادة السكانية من خلال تشجيع وتهيئة الظروف المناسبة لزيادة الهجرة الخارجية والعمل على خفض معدل الزيادة الطبيعية من خلال تنظيم النسل ٠

- الاعتماد على قطاع الصناعة فى خلق فرص عمل والعمل على تلافى التلوث البيئى واختيار الاماكن المنافسة للتوطن الصناعى وكذلك مراعاه المحددت الجغرافية والمصادر الطبيعية والقرب والبعد من الاسواق ومنافذ التوزيع ، وعدم الاعتداء على الاراضى الزراعية ٠
- ضغط الانفاق الاستثمارى العام بحيث يقتصر على المشروعات ذات الاولوية القصوى بالنسبة للحكومة وعلى ادنى حد ممكن بالنسبة للقطاع العام ، بالاضافة الى تجنب انشاء مشروعات جديدة او خطوط انتاجية جديدة يقوم بها القطاع الخاص ٠

- كذلك التنمية المتكاملة للقرية المصرية ، والتى تعد المدخل الاساسى لتنمية مصر فى القرن الحادى والعشرين ، والسبب الاول فى تعثر التنمية فى الفترات السابقة هو عدم الاهتمام الكافى بتنمية القرية وكذلك تزايد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والامنيه فى المجتمع ٠ ومن ثم وجب الاسراع بتنمية القرية فى كافة انشطتها الاقتصادية ، الثقافية، الصحية، الخدمية ٠٠ الخ ٠
- استكمال الاصلاحات الهيكلية فى الاقتصاد القومى ٠

جدول (١-٧)
الموارد والاستخدامات الكلية للخطة الخمسية الثالثة
(٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦)

(بالاسعار الثابتة وبالمليار جنيه)

البيان / البند	١٩٩٣/٩٢	١٩٩٤/٩٣	معدل النمو ٪	١٩٩٥/٩٤	معدل النمو ٪	١٩٩٦/٩٥	معدل النمو ٪	١٩٩٧/٩٦	معدل النمو ٪
الموارد الناتج المحلى الأجمالى بتكلفه العوامل	١٣٤,٢٥	١٣٩,٤٧	٣,٦	١٤٥,٣٨	٤,٥			١٦٠,٨	٥,١
صافي الضرائب غير المباشره	٧,٢٥	٧,٦٣	٦,٧	١٠,٨	٧,٣			١٤,٢	٥,٨
الناتج المحلى الاجمالى بأسعار السوق	١٤١,٥	١٤٧,١	٣,٨	١٥٥,٧	٤,٧			١٧٥,٠٠	٥,١
الواردات من السلع والخدمات	٤٥,٥	٤٨,٧	٨,٩	٥٣,١	٣,٣			٥٨,٧	٣,٠
اجمالى الموارد	١٨٧	١٩٥,٧	٥,١	٢٠٨,٨	٤,٣			٢٣٣,٧	٤,٦
الانفاق الأستهلاكى النهائي الكلي	١١٩,٩٤	١٢٤,٦٦	٤,١	١٢٩,٤٥	٤,٢			١٤٩,٥	٤,١
الأنفاق الأستهلاكى النهائى العائلى	١٠٤,٥٧	١٠٨,٣٨	٣,٦	١١٢,٣	٣,٩				٣,٩
الانفاق الاستهلاكي النهائي العام	١٥,٣٧	١٦,٢٦	٥,٨	١٧,٢	٥,٩				٦,١
التكوين الرأسمالي الأجمالي	٢٦,٢١	٣٠,٩٦	٧,١	٣٢,٢٥	٤,٥			٣٠,٥	٤,٤
تكوين رأس المال الثابت	٢٥,٢٧	٢٨,٩	٦,٩	٣٢,١	٤,٢			٣٠,٥	٤,٦
الزيادة في المخزون	٠,٥١	٠,٤٤	٦٠,٠	٠,٢٥	٥٦,٢			(-)	٠٠
الصادرات من السلع والخدمات	٤٠,٨٥	٤٤,٩	٧,٤	٤٧	٤,٧			٥٣,٧	٦,٠
أجمالى الأستخدامات	١٨٧,٠٠	١٩٥,٨	٥,١	٢٠٨,٨	٤,٣			٢٣٣,٧	٤,٦

المصدر :

وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة (٩٣/٩٢- ١٩٩٧/٩٦)
وخطة عامها الاول ، والسنة الثانية والثالثة من الخطة (٩٤/٩٣و١٩٩٥/٩٤) المكونات الرئيسية -

١-٦ الارض الزراعية والتركيب المحصولى :

تزداد بأستمرار مساحة الرقعة الارضية المزروعه نتيجه لعمليات التوسع الافقى ، فقد ازدادت المساحة المزروعه من نحو ٥,٧٦ مليون فدان عام ١٩٤٧ الى نحو ٦,٧٥ مليون فدان عام ١٩٩١- جدول (١-٨)- ثم الى نحو ٧,٤ مليون فدان عام ١٩٩٣ (١)

هذا ، فى حين ان المساحة المحصولية تبلغ نحو ١٢,٧٢ مليون فدان عام ١٩٩٣ ونحو ١٣,٥٧ مليون فدان عام ١٩٩٥/٩٤ ، اى ان معدل التكثيف المحصولى بلغ نحو ٢ ، حيث تزرع الارض اكثر من مره فى السنة الزراعية الواحده ٠

وتنقسم الاراض المصرية الزراعية الى خمس رتب انتاجية وفقا لجدارتها الانتاجية (للفترة ٨٦-١٩٩٠) - حيث تعد اراضى الدرجتين الثانيه والثالثه هما الأكثر انتشارا حيث يمثلان نحو ٧٥,٦٪ من جملة الأراضى الزراعيه ، بينما تمثل كل من أراضى الدرجه الأولى نحو ١٢,٥٪، والرابعه ٨,٧٪، والخامسه ٣,٢٪ (جدول ١-٨) ٠

ويأتى فى مقدمة المحاصيل المزروعه من حيث المساحه محاصيل الحبوب والقمح والذره الشاميه بمساحة نحو ٢,٢٨، ٢,٠٥ مليون فدان لكل ، يلى ذلك محاصيل الاعلاف البرسيم بنوعيه المستديم والمؤقت (التحريش) بمساحة تبلغ نحو ١,٩٢، ٠,٧٠ مليون فدان ،والأعلاف الأخرى تشغل ٥,٣٠ مليون فدان ٠

والخضر بأنواعها تشغل نحو ١,٥مليون فدان ، والأرز نحو ١,٤مليون فدان ٠

---

(١) الفدان ٤٢٠٠م٢ ، والهكتار ١٠,٠٠ م٢

جدول (١-٨)
التصنيف الاقتصادى للارض الزراعية
وفقا للجداره الانتاجية (٨٦-١٩٩٠)

الرتبة	اجمالى الرقعة الزراعية الف فدان	٪
الاولى	٧٩١	١٢,٤٩
الثانية	٢٩٥٩	٤٦,٧٢
الثالثة	١٨٢٨	٢٨,٨٦
الرابعة	٥٤٨	٨,٦٦
الخامسة	٢٠٧	٣,٢٧
اجمالى الجمهورية	٦٣٣٢	١٠٠

المصدر :

ـــــــ وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية - نشرة الاقتصاد الزراعى - ١٩٩٢

يلى ذلك فى الأهميه الفاكهه بأنواعها وتشغل ٩٠, مليون فدان ثم القطن ويشغل نحو ٧٢ , ٠مليون فدان ،أما قصب السكر فيشغل نحو ٢٦ , ٠ مليون فدان وذلك فى عام ١٩٩٥/٩٤ (جدول ١-٩) ٠

ومن ثم فان الأهمية النسبيه لكل مجموعه محصوليه فى التركيب المحصولى عام ١٩٩٥/٩٤كانت ٤٦,٤٧٪ للحبوب الغذائيه ، ونحو ٢١,٥٥٪للاعلاف الحيوانيه ، ونحو ١٨,١٨٪ للخضر والفاكهه والبصل ، ونحو ٣,٢٣ للمحاصيل البقوليه ، ٢,٥٪ للمحاصيل السكريه ، أما باقى المحاصيل فتمثل نحو ٨,٠٧٪ من جملة المساحة المحصولية منها نحو ٥,٣١٪ لمساحة القطن (جدول ١-١٠) ٠

١-٧ - الثروة الحيوانية :

تمثل الثروة الحيوانية ركيزه أساسية من ركائز الانتاج الزراعى ٠ وتتعدد مكونات الثروة الحيوانية لتشمل الابقار والجاموس والاغنام والماعز هذا بالاضافة الى الجمال والحمير ٠

اما الثروة الداجنة فيأتى فى مقدمتها الدواجن كما تضم الارانب والبط والاوز والرومى ٠

وتتجه اعداد الحيوانات للزيادة سنة بعد اخرى ، حيث ازداد عددها من نحو ١٢,٢٩ مليون رأس عام ١٩٨٥ الى نحو ١٦,١٦ مليون رأس عام ١٩٩٣ ٠ منها نحو ٢٢,٨٪ أبقار ، ونحو ١٥,٩٠٪ جاموس ، ونحو ٢٨,٠٣٪ أغنام ،ونحو ٣٣,٢٤٪ ماعز (عام١٩٩٣) ٠ جدول (١-١٢) ٠

ويعد الأبقار والجاموس أهم حيوانات اللحم واللبن فى القطاع الزراعى - والاقتصاد القومى - والتى يعول عليها لتغطية جانب من الطلب المحلى على هذه المنتجات ٠

جدول (١-٩)
تطور المساحات لاهم الحاصلات الزراعية
خلال ٣ سنوات (٩٢/٩١ - ١٩٩٥/٩٤)

(بالالف فدان)

المنتج	المساحات					معدلات النمو Z		
	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤		٩٣/٩٢ ٩٢/٩١	٩٤/٩٣ ٩٣/٩٢	٩٥/٩٤ ٩٤/٩٣
قمح	٢٠٩٢	٢١٢٨	٢٢٠٢	٢٢٧٥		١,٧	٣,٥	٣,٣
شعير	٢٤٧	١١٥	١٦٢	٢٣٠		(٥٣,٥)	٤٠,٩	٤٢,٠
ذرة شامية	٢١٥٣	٢٠٤٩	١٩٧٣	٢٠٥٤		(٤,٨)	(٣,٧)	٤,١
ذرة رفيعة	٣٣٤	٣٥٦	٣٥٥	٣٧٤		٦,٦	(٠,٢٨)	٥,٤
أرز	١١٨٦	١٢٩١	١٢٨٣	١٣٧٣		٨,٩	(٠,٦)	٧,٠
فول	٤١٨	٢٤٠	٣٠٥	٣٦٠		(٤٢,٦)	٢٧,١	١٨,٠
عدس	١٩	٢٠	٢١	٢٥		٥,٣	٥,٠	١٩,٠
بقوليات اخرى	٣٩	٤٥	٤٣	٥٣		١٥,٤	(٤,٤)	٢٣,٣
قطن	٨٥١	٨٤٠	٨٨٤	٧٢١		(١,٣)	٥,٢	(١٨,٤)
كتان	٣٤	٣٥	٢٩	٣٠		٢,٩	(١٧,١)	٣,٤
قصب سكر	٢٨٢	٢٨١	٢٧٨	٢٦٠		(٠,٤)	(٦,١)	(٦,٥)
بنجر سكر	٦٠	٤٤	٤١	٨٠		(٢٦,٧)	(٦,٨)	٩٥,١
فول سوداني	٤٩	٥٢	١١١	٩٧		٦,١	١١٣,٥	(١٢,٦)
سمسم	٦٤	٦١	٩٥	٧٨		(٤,٧)	٥٥,٧	(١٧,٨)
عباد الشمس	٥٧	٦٩	١١١	٥٢		٢١,١	٦٠,٩	(٥٣,٢)
فول صويا	١١١	٦٣	٤٣	٥٦		(٤٣,٢)	(٣١,٨)	٣٠,٢
خضر	١٣٣٧	١٣٢٥	١٣٣٩	١٤٨٩		(٠,٩)	١,٠٥٦	١١,٢
بصل	٦١	٥٤	٦٦	٧٨		(١١,٥)	٢٢,٢	١٨,٢
برسيم مستديم	١٩٤٣	١٩٩٧	١٨٥٣	١٩٢٥		٢,٨	(٧,٢)	٣,٩
برسيم تحريش	٨٥٦	٨٧١	٧٨٦	٧٠٠		١,٨	(٩,٨)	(١١,٠)
اعلاف اخرى	٣٥٠	٢٩٥	٢١٠	٣٠٠		(١٥,٧)	(٢٨,٨)	٤٢,٨
نباتات طبية وعطرية	٤٠	٤٩	٥٦	٦٠		٢٢,٥	١٤,٣	٧,١
فاكهة	٨٩٦	٩٠٦	٨٠٤	٩٠٠		١,١	(١١,٣)	١١,٩
اجمالى المساحة المحصولية	-	-	-	١٢٥٧٠		-	-	-

المصدر : وزارة التخطيط ، الاطار العام لخطة التنمية (١٩٩٦/٩٥) ، ١٩٩٥ .

(جدول ١-١٠)
الاهمية النسبية للمجموعات المحصولية عام (١٩٩٥/٩٤)

المساحة الف فدان

نوع المحصول	المساحة لكل محصول	الجملة للمجموعة	٪ من المساحة المحصولية
محاصيل الحبوب الغذائيه			
قمح/ذره شاميه	٣٧٤/٢٠٥٤/٢٢٧٥	٦٣٠٦	٤٦,٤٧
ذرة رفيعه/أرز	٢٣٠/١٣٧٣		
شعير			
اعلاف حيوانيه			
برسيم مستديم/برسيم مؤقت	٧٠٠/١٩٢٥	٢٩٢٥	٢١,٥٥
اعلاف أخرى	٣٠٠		
خضر	١٤٨٩	٢٤٦٧	١٨,١٨
فاكهه	٩٠٠		
بصل	٧٨		
بقول			
فول /عدس / أخرى	٥٣/٢٥/٣٦٠	٤٣٨	٣,٢٣
محاصيل سكريه			
قصب سكر/بنجر سكر	٨٠/٢٦٠	٣٤٠	٢,٥٠
محاصيل أخرى	١٠٩٤,٠٠	١٠٩٤	٨,٠٧
اجمالي المساحه المحصوليه	١٣٥٧٠	١٣٥٧٠	١٠٠

المصدر : احتسبت من البيانات المرفقه

جدول (١-١١)
تطور الانتاجية باهم الحاصلات الزراعية
خلال سنوات (٩١/٩٢ - ٩٤/١٩٩٥) بالاراضى القديمه
بالوحده

المحصول	الوحدة	انتاجية				معدلات النمو Z		
		٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٣/٩٢ ٩٢/٩١	٩٤/٩٣ ٩٣/٩٢	٩٥/٩٤ ٩٤/٩٣
قمح	اردب	١٥,٠٦	١٦,٢٧	١٦,٤	١٧,٠	٨,٠	٠,٨	٣,٧
شعير	اردب	١١,٩٦	١٢,٤٢	١٢,٤	١٢,٤	٣,٨	(٠,١)	-
ذرة شامية	اردب	١٨,٧٥	١٩,٢٢	١٩,٩	٢٠,١٣	٢,٥	٣,٥	١,٢
ذرة رفيعة	اردب	١٥,٠٥	١٥,٧١	١٦,٢٥	١٤,٠	٤,٧	٣,١	(١٥,٨)
أرز	طن	٣,١٣٤	٣,٢١٨	٣,٢٨	٣,٣٣	٢,٧	١,٩	١,٥
فول	طن	٢,٩١	٧,١٢	٧,٥	٧,٥	١٤٤,٧	٥,٣	-
عدس	طن	٤,٥٣	٤,٧٨	٥,٢	٥,١	٥,٥	٨,٨	(٢,٠)
ذرة صفراء	اردب	-	-	١٧,٧	١٨,٦٣	-	٨,٦	٥,٣
قطن (زهر)	ق.م	٥,٩	٧,١٥	٧,٧٨	٦	٢١,٢	٨,٨	(٢٢,٩)
كتان (شعر)	طن	٢,٧٣	٢,٩٤	٢,٩	٢,٩٠	٧,٧	-	-
قصب سكر	طن	٤٣,٥٤٥	٤٢,٢٤	٤٤,٦	٤٤,٦٠	(٠,٧)	٣,١	-
بنجر سكر	اردب	١٩,٣٤	٢٠,٨٠	٢٠,٦٥	٢٢,٥	٧,٥	(٠,٧)	٩,٠
فول سودانى	أردب	١٢,٥١	١٣,١٤	١٣,٤٨	١٦,١٢	٥,٠	٢,٦	١٩,٦
سمسم	طن	٤,٢٣	٤,٣٧	٤,٤٥	٤,٢٦	٠,٩	١,٨	(٤,٣)
عباد الشمس	طن	٠,٩٦٦	٠,٨٩٣	٠,٩٣٤	٠,٩٦٩	(٧,٦)	٤,٦	٣,٧
فول صويا	طن	١,١٩١	١,١٣	١,١٥٥	١,٢٣١	(٥,١)	٢,٢	٦,٦
خضر شتوى	طن	٩,٥٠	٩,٦٩	١٠,٧	١٠,٨	٢,٠	١٠,٤	٠,٩
خضر صيفى	طن	١٠,٧٩	١٠,٥٠	١٠,٨	١٠,٨٠	(٢,٧)	٢,٩	-
خضر نيلى	طن	٨,٤٧	٩,٨٧	١٠,٤	٩,٧	١٦,٥	٥,٤	(٦,٧)
بصل شتوى	طن	٩,٩	١٠,٤٨	١٠,٥	٩,٥	٥,٩	٠,٢	(٩,٥)
بصل عروات	طن	٩,٠	٨,٨	٩,٠	٩,٥	(٢,٧)	٢,٣	٥,٦
الفاكهه	طن	٥,٧	٦,٤	٧,١	٧,٥	١٢,٣	١٠,٩	٥,٦

المصدر : وزارة التخطيط - الاطار العام لخطة التنمية (١٩٩٦/٩٥) ، ١٩٩٥

جدول (١-١٢)

تطور حجم وتركيب الثروة الحيوانية

البيان / السنوات	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الماشية والمنتجات الحيوانية					
الابقار	٣٣٥٦	٣٢٤٥	٣٥٣٧	٣٦١٢	٣٦٨٨
الجاموس	٢٣٨٦	٢٤٥٤	٢٥٢٧	٢٥٤٨	٢٥٧٠
الاغنام	٣٣٦٥	٣٧٩٣	٤٢٧٠	٤٣٩٨	٤٥٣٠
الماعز	٣٢٠٢	٣٧٤٥	٤٦٩٧	٥٠٢٠	٥٣٧٣
الدجاج	٣٠٥٦٥	٣٣١٢٥	٣٥٤٦٥	٣٥٨٥٥	٣٦٢٤٥

المصدر :

وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعي ، التعداد الزراعي ، اعداد مختلفة .

كما أن هناك عدد من السمات تتصف بها الزراعة المصرية فى الوقت الراهن وتؤثر على عملية التنمية ، لعل اهمها ما يلى :

١- الاختلال بين الموارد الارضية المستثمره فى الزراعة وبين الطاقات البشرية المتزايده بصفة مستمره اذ انه فى الوقت الذى بلغ فيه عدد سكان مصر نحو ١٩ مليون نسمه عام ١٩٤٧ كانت المساحة المنزرعة تبلغ نحو ٥,٧٦ مليون فدان ثم زاد عدد السكان فى مصر عام ١٩٩٣ الى نحو ٥٩,٩ مليون نسمه بزيادة نحو ٤٠,٩ مليون نسمه بنسبة زيادة تصل الى ٢١٥٪ عن العام الأول فى الوقت الذى لم تتعدى المساحة المنزرعه نحو ٧,٤ مليون فدان بنسبة زياده ٢٨٪ مما أدى الى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المنزرعه من ٧,٣ قيراط ١٩٤٧ الى نحو ٢,٩٦ قيراط عام ١٩٩٣ ايضا انخفض نصيب الفرد من الموارد المائيه بنفس النسبة ٠

٢- زيادة درجة الكثيف الزراعى الى نحو ٢٠٠٪ ٠

٣- انخفاض انتاجية الكثير من المحاصيل عن الحد الاقصى الممكن للانتاجية خاصة فى الخضر والفاكهة والحيوانات المزرعية والمحاصيل الزيتية والبقوليات ، رغم الاتجاه للزيادة بصفة عامة (جدول ١-١١) ٠

٤- محدودية الزيادة فى مستوى الانتاجية فى بعض المناطق بسبب انخفاض خصوبة الاراضى نتيجة ارتفاع الماء الارضى - أو عدم كفاية مياه الرى ٠

٥- التنافس بين المحاصيل الغذائية والمحاصيل النقدية (التصديرية والتصنيعية) على الرقعة الزراعية المحدوده حيث مثلت محاصيل الحبوب نحو ٤٦,٥٪، ومحاصيل الاعلاف نحو ٢١,٥٪ من المساحة المحصولية عام ٩٤/١٩٩٥ (جدول ١-١٠) ٠

٦- قصور الاساليب التكنولوجية المتبعة فى الزراعة اذ أن كثير من العمليات والخدمات الزراعية لازالت تعتمد على جهد الانسان والحيوان مما يؤدى الى انخفاض الكفاءة الانتاجية ٠

٧- التفتت الحيازى والمحصولى وما ينتج عنه من البعد عن اقتصاديات السعه ٠

٨- التدخل الحكومى فى المرحلة السابقة فى المدخلات والمخرجات مما ادى الى الكثير من التشوهات وعدم وجود الحوافز الدافعة للانتاج ٠

٩- بلغ معدل نمو الانتاج الزراعى فى المتوسط خلال الفترة (٨٧/٨٨ - ٨٩/٩٠) نحو ٢,٨٪فى الوقت الذى بلغ فيه معدل نمو الاستهلاك الغذائى خلال نفس الفترة ٥,٢٪ مما ادى الى زيادة الفجوه الغذائية واختلال الميزان التجارى بصفة عامة والميزان التجارى الزراعى بصفة خاصة حيث بلغت الصادرات الزراعية عام ١٩٩٢ نحو ٤٨٠,٧ مليون دولار امريكى مقابل ٦٦١,٦مليون دولار عام ١٩٨٥ فى الوقت الذى بلغت فيه الواردات الزراعية ٣٢٦٣,٨مليون دولار امريكى عام ١٩٩٠ مقابل ٣٧٠٩,٨مليون دولار عام ١٩٨٥٠

٨-١- الفجوة الغذائية :

بلغت الفجوة الغذائية فى القمح عام ٨٨/٨٩ نحو ٦٤٪ اذ لم تزيد نسبة الاكتفاء الذاتى منه فى نفس العام عن ٣٦٪ ارتفعت تلك النسبة عام ٩٢/٩٣ الى نحو ٥٠,٥٪ ٠

وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى حدها الادنى فى محصول العدس ثم زيت الطعام حيث بلغت فى العدس عام ٩٢/٩٣ نحو ٧,٦٪ مقابل ١٥,١٪ عام ٨٨/٨٩ وفى زيت الطعام بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى عام ٩٢/٩٣ نحو ١٥,٧٪ مقابل ٢٥,٢ عام ٨٨/٨٩٠ وبلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الذرة الشامية واللحوم الحمراء والسكر عام ٩١/٩٢ نحو ٧٤,٨٪ و ٨٤,١٪ و ٦٨,٢٪ على الترتيب بينما بلغت تلك النسبة عام ٩٢/٩٣ للألبان والفول البلدى نحو ١٠٠٪ و ٦٩,١٪ لكل على الترتيب - جدول (١-١٣)٠

جدول (١-١٣)

نسبة الاكتفاء الذاتى من اهم السلع الغذائية

خلال الفترة (٨٨/٨٩ - ١٩٩٢/٩٢)

السلعة	٨٨/٨٩	٨٩/٩٠	٩٠/٩١	٩١/٩٢	٩٢/٩٣
القمح	٢٩,٦	٣٦,٦	٤٣,٨	٤٨,٢	٥٠,٥
الذرة الشامية	٧٦,٤	٧٧,٢	٧٦,١	٧٤,٨	-
العدس	١٥,١	٢٥,٨	١٧,٦	٩,٩	٧,٦
اللحوم الحمراء	٨٢,١	٧٨,٥	٨٣,٦	٨٤,١	-
السكر	٥٤,٥	٥٩,٥	٥٥,٥	٦٨,٢	٧١,٠
زيت الطعام	٢٥,٢	٣٥,١	١٩,٧	١٤,٤	١٥,٧
الفول	٩٧,٢	٩٧,٣	٩٨,٣	٤٨,٤	٦٩,١
البيض	٩٨,٨	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٩,٩	-
اللبن الطازج	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائى السنوى،١٩٩٤

١-٩ العمالة الزراعية :

تمثل العماله الزراعية فى مصر نحو ٣٢,٠٪ من جملة العماله فى مصر وقد انخفضت تلك النسبة خلال السنوات الاخيرة حيث انخفضت من ٣٧,٥ عام ٨٥/٨٤ الى ٣٢,٠٪ عام ٩٣/٩٢ ويرجع ذلك الى العديد من الاسباب التى جعلت من القطاع الزراعى قطاع طارد للعمالة ويقف على رأس تلك الاسباب التحويلات من القطاع الزراعى الى قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى بالاضافة الى تدهور الخدمات الاجتماعية الثقافية والصحية والتعليمية وغيرها ٠

وقد انعكست الظروف الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية فى قطاع الزراعة على المتوسط السنوى للانتاجية حيث بلغ المتوسط السنوى للاجر فى قطاع الزراعة عام ٩٣/٩٢ نحو ١١٣٠,٣ جنيه مقابل ١٩٠,٥ جنيه فقط عام ٨٥/٨٤ بينما بلغ هذا الاجر فى المتوسط العام للجمهورية ٢٤٦٣ جنيه عام ٩٣/٩٢ مقابل ٦٣٠ عام ٨٥/٨٤ ٠ الامر الذى ادى الى انخفاض الانتاجية فى قطاع الزراعة عام ٩٣/٩٢ الى ٣١٤٥ جنيه فى السنة فى الوقت الذى بلغ فيه ٦٨٥٩ جنيه كمتوسط عام للانتاجية السنوية على مستوى الجمهورية جدول (١-١٤) ٠

١-١٠- الائتمان الزراعى فى مصر :

يتولى توفير الائتمان الزراعى فى مصر بشكل اساسى البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ٠ وهو هيئة عامة قابضة لها شخصية اعتبارية مستقله تتبع وزير الزراعة يتبعه ١٧ بنك محافظة و١٥٥ فرعا بالمراكز الادارية و٨٠١ بنك قرية و٤٣١٨ مندوبيه فى القرى وقد بلغت جملة الاموال التى قدمها البنك كائتمان لمختلف الاجال والأغراض نحو ٢,٨مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ مقابل ٤,١مليار جنيه عام ٩١/٩٠ و١٥١ مليون جنيه فقط عام ١٩٧٧ ٠

جدول (١-١٤)
العماله الزراعية والمتوسط السنوى
للاجر والانتاجية فى قطاع الزراعة فى مصر
خلال الاعوام (٨٥/٨٤ - ١٩٩٣/٩٢)

البيان / السنوات	٨٥/٨٤	٨٨/٨٧	٩١/٩٠	٩٣/٩٢
العماله الزراعية (الف عامل)	٤٣٤٥	٤٤٥١	٤٥٠٠	٤٦٤٩
العماله فى القطاعات السلعية (الف عامل)	١٦٣٠,٢	٦٩٨٩,٢	٧٣٣٧	٧٧٥٠
العمالة القومية (الف عامل)	١١٥٩,٣	١٢٥١٥,٣	١٣٥٢٧	١٤٣٣٥
٪ الزراعية للسلعية	٦٧,٦	٦٣,٨	٦١,٣	٥٩,٩
٪ الزراعية للقومية	٣٧,٥	٣٥,٦	٣٣,٣	٣٢,٤
المتوسط السنوى للاجر (بالجنيه)				
فى قطاع الزراعة	١٩٠,٥	٥٢٢,٣	٨٥٥,٥	١١٣٠,٣
فى القطاعات السلعية	٤٣٢,٥	٨٨٨,٣	١٥٥١,٣	١٨١٤,٤
المتوسط العام للجمهورية	٦٣٠,٤	١٢٣١,٣	٢٠٨٨	٢٤٦٣,٨
٪ الزراعة للسلعية	٤٤,٠	٥٨,٨	٥٥,١	٦٢,٣
٪ الزراعة للجمهورية	٣٠,٢	٤٢,٤	٤١,٠	٤٥,٩
المتوسط السنوى للانتاجية (بالجنيه)				
قطاع الزراعة	٩٣١	٢٠٠٠,٢	٣٠٩٦,٧	٣١٤٥,٢
القطاعات السلعية	١٧٥٧,٤	٢٩٩١,٩	٦٩١٦,٣	٧٠٤٢,٢
المتوسط العام للجمهورية	١٧٦٠,١	٣٤٤١,٣	٦٧٢٥,٠	٦٨٥٩,٩
٪ الزراعة للسلعية	٥٣	٦٦,٨	٤٤,٨	٤٤,٧
٪ الزراعة للجمهورية	٥٢,٩	٥٨,١	٤٦,٠	٤٥,٨

* ارقام عام (١٩٨٣/٨٢)

المصدر :

البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، اعداد متفرقة

والى جانب ما يقدمه بنك التنمية والائتمان الزراعى من ائتمان للقطاع الزراعى فى مصر وهو ما يمثل نحو ٧٤٪ من جملة الائتمان الموجه للقطاع ، فإن البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال قد ساهمت خلال عام ٩١/٩٠ بنحو ١,٤ مليار جنيه منها ١,٢ مليار جنيه من البنوك التجارية ، ٠,٢ مليار جنيه من بنوك الاستثمار والاعمال ٠

الا أنه على الرغم من تلك المساهمه من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والاعمال الا أن جملة ماقدمته البنوك التجارية من ائتمان عام ١٩٩٠/١٩٩١ بلغ نحو ٤٣,٤مليار جنيه خص منها قطاع الزراعة نحو ١,٢ مليار جنيه بنسبة نحو ٢,٧٪ فقط من الجملة ٠

أيضا اتضح أن نصيب قطاع الزراعة من الائتمان الممنوح من بنوك الاستثمار والاعمال لم يتعد ١,٧٪ حيث قدمت تلك البنوك نحو ٤,٣مليار جنيه كمتوسط للفترة ٧٩/٨٠-٩٠/٩١ لكافة قطاعات النشاط الاقتصادى منها ٦٧,٩مليون جنيه لقطاع الزراعة (جدول ١-١٥) ٠

وبنك التنمية والائتمان الزراعى يمنح القروض لكافة المزارعين والمستثمرين فى قطاع الزراعة كما يمنح القروض لمختلف الاغراض والآجال ، وتختلف الضمانات باختلاف نوع وأجل القرض وتتراوح بين ضمانات أصول أو منقولات أو ضمانات جماعية فى حالة الاقراض للجمعيات والهيئات أو بضمان المحصول (ضمان استخدام القرض فى الغرض المقدم له وليس توريد المحصول)

جدول (ا ـ ١٥) : تطور القروض الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي وفقا لآجاليها وأنواعها خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٩٠/١٩٩١)

السنوات	اجمالي القروض		قروض قصيرة الاجل						قروض متوسطة وطويلة الاجل	
	القيمة	%	انتاج نباتي		استثمارية		جملة القروض قصيرة الاجل		القيمة	%
			القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
١٩٧٧	١٥١,٠٢	١٠٠	١٣٢,٨	٨٧,٩	١٤,٣	٩,٥	١٤٧,١	٩٧,٤	٣,٩٢	٢,٦
١٩٨٧	١٧٢,٨	١٠٠	١٤٥,١	٨٣,٩	٢٠,٩	١٢,٢	١٦٦,٠	٩٦,٠٧	٦,٧٨	٣,٩٣
١٩٧٩	٢١١,٤	١٠٠	١٦٨,٥	٧٩,٧	٢٥,٢	١١,٩	١٩٣,٧	٩١,٦٣	١٧,٧٠	٨,٣٧
١٩٨٠/١٩٨١	٣٧٢,٢	١٠٠	٢١١,٧	٥٦,٩	٦٩,٢	١٨,٦	٢٨٠,٩	٧٥,٥	٩١,٣	٢٤,٥
١٩٨١/١٩٨٢	٦٠٩,١	١٠٠	٢٧١,٦	٤٤,٦	١٤٦,٥	٢٤,١	٤١٨,١	٦٨,٧	١٩١,٠	**٣١,٣**
١٩٨٢/١٩٨٣	٦٦٤,٠	١٠٠	٣١٦,٩	٤٧,٧	١٧٨,٥	٢٦,٩	٤٩٥,٤	٧٤,٦	١٦٨,٦	٢٥,٤
١٩٨٣/١٩٨٤	٨٥٢,٥	١٠٠	٢٢٥,٣	٣٨,٢	٢٨٣,٤	٣٣,٢	٦٠٨,٧	٧١,٤	٢٤٣,٨	٢٨,٦
١٩٨٤/١٩٨٥	١١٣٤,٣	١٠٠	٣٥٨,٠	٣١,٦	٤٥١,٢	٣٩,٨	٨٠٩,٢	٧١,٤	٣٢٥,١	٢٨,٦
١٩٨٥/١٩٨٦	١٥٩٠,٧	١٠٠	٤٣٣,٦	٢٧,٣	٦٥٢,٣	٤١,٠	١٠٨٥,٩	٦٨,٢	٥٠٤,٨	٣١,٧
١٩٨٦/١٩٨٧	٢٣٢٨,٢	١٠	٦٧٦,٧	٢٩,١	٩٦٧,٤	٤١,٦	١٦٤٤,٢	٧٠,٧	٦٨٤,٠	٢٩,٣
١٩٨٧/١٩٨٨	٢٢٨٧,٣	١٠	٨٠٧,٠	٣٥,١	١٠٥٥,٦	٤٦,٢	١٨٦٢,٦	٨١,٥	٤٢٤,٧	١٨,٥
١٩٨٨/١٩٨٩	٢٨٨٦,٠	١٠٠	٩٨٦,٦	٣٤,٢	١٤٧٥,٤	٥١,٥	٢٤٦٢,٠	٨٥,٣	٤٢٤,٧	١٤,٧
١٩٨٩/١٩٩٠	٣٢٩٥,٠	١٠٠	١٢٦٤,٩	٣٨,٤	١٥٠٥,٧	٤٥,٧	٢٧٧٠,٦	٨٤,١	٥٢٤,٤	١٥,٩
١٩٩٠/١٩٩١	٤١٣٦,٩	١٠٠	١٥٤٠,٠	٣٧,٢	١٦١٣,٠	٣٩,٠	٣١٥٣,٠	٧٦,٢	٩٨٣,٩	٢٣,٨
١٩٩١/١٩٩٢	٢٨١٦,٨	١٠٠	٦١١,٩	٢١,٧	١١٧٢,٧	٤١,٦	١٧٨٤,٦	٦٣,٤	٠٣٢,٢	٣٦,٦

المصدر :

البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي ، الادارة العامة للائتمان ، ١٩٩٣ .

١-١١ التعاونيات الزراعية فى مصر :

عانى التعاون الزراعى فى مصر منذ منتصف السبعينات كثيرا من الصعوبات والتحولات المؤسسية جعلته فى وضع لايستطيع معه القيام بمسئوليته خاصة فى الوقت الذى يتم فيه تطبيق برامج التحرر الاقتصادى والغاء الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية وتنشيط دور القطاع الخاص ويجب اعادة تقويم البنيان التعاونى وتعديل قوانينه وأنظمته الادارية والمالية بحيث يتم بناءه على القاعدة المنتجه والأفراد دون هيمنه الدولة ٠

ويتكون البنيان التعاونى الزراعى فى مصـــر من ٥١٩٩ جمعية تعاونية (١)منها ٤٣٨٤ جمعية محلية و ٨١٥ جمعية نوعية (٦١ جمعية تسويقية ،٧٠٣ جمعية ثروه حيوانيه ،٥١ جمعيات نوعية أخرى) ويتصاعد تنظيم البنيان التعاونى فى مصر فى تكوين هرمى حتى يصل فى قمته الى جمعية عامه على المستوى القومى، (جدول ١-١٦) ٠

١-١٢ التغيير فى دور ومهام المؤسسات الزراعية :

فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة ستجابه المؤسسات الزراعية بمستجدات ومتغيرات تختلف عن الأوضاع السابقة مما يستلزم تطوير مهام وأداء تلك المؤسسات ٠

ومن أهم تلك المؤسسات ،وزارة الزراعة وادارتها المختلفة المنتشره فى كافة أرجاء القطاع الزراعى،يلى ذلك التعاون الزراعى كمؤسسة شعبية ،ثم البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ٠

---

(١) تشمل جمعيات الائتمان الزراعى والاصلاح الزراعى فقط ٠

جدول (١-١٦)
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية فى مصر
عام ١٩٩٣مقارنه بعام ١٩٨٨

البيـــان	١٩٨٨	١٩٩٣
الجمعيات المحلية	٤٣٥٠	٤٣٨٤
الجمعيات النوعية :		
تسويقية	٥٣	٦١
ثروة حيوانية	٧٣٩	٧٠٣
انواع اخرى	١١٨	٥١
جملة الجمعيات النوعية	٩١٠	٨١٥
الاجمالى	٥٢٦٠	٥١٩٩

المصدر :

ـــــــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - "الكتاب الاحصائى السنوى" ١٩٩٣ .

فبالنسبة لوزارة الزراعة وادارتها المختلفة سيتحدد دورها فى المجالات التالية:

- أنشطة البحوث والدراسات ، المتعلقة بالتنمية الزراعية الرأسية والأفقية ، وتطوير أساليب الزراعة ، فمازال المجال متسعا أمام البحوث الزراعية لزيادة الأنتاجية ، وزيادة الرقعة المزروعة وحل العديد من المشاكل الزراعية المتعلقة بالانتاج سواء مايتعلق بالمحاصيل أو التربة أو المياه ٠
- اكثار البذور ، للحصول على التقاوى المنتقاه وطرحها للزراع للحفاظ على نوعية السلالات وعدم تدهور الصفات الوراثية ، مع العمل على نشر النوعيات والسلالات الجديدة والأكثر كفاءه والاعلى انتاجية ٠ وهذا الدور من أهم واجبات المؤسسات الزراعية فى المرحلة الجديدة ، وتلك المؤسسات هى المؤهله للقيام به - لما يتطلبه ذلك من تكنولوجيا وعلماء وتمويل ووقت - وذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعه بأستخدام أساليب علمية متطوره كالهندسة الوراثية وغيرها ، للحصول على سلالات ذات انتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والأرز والذره ٠

الارشاد الزراعى ن حيث تتطلب التنمية نقل نتائج البحوث والمستجدات الزراعية الى الزراع فى الحقل وذلك بواسطة جهاز الارشاد الزراعى الذى يجب ان يكون اكثر تطورا واكثر قدره من حيث الامكانيات المادية والفنية والبشرية المتعلقة بأعداد المرشد الزراعى الكفء، حتى يستطيع أن يؤدى الدور المنتظر منه فى المرحلة المقبله والذى يختلف كثيرا عن مايؤديه حاليا ٠

مراقبة مدخلات القطاع الزراعى - (الدور الرقابى للأجهزة الزراعية)، فى ضوء تحرير قطاع الزراعة وحرية التعامل فى مستلزمات الانتاج ، ودخول القطاع الخاص فى هذا النشاط ،فلابد من رقابة معينه على نوعية وكفاءة تلك المستلزمات وأول تلك المستلزمات التى يلزم رقابتها هى المبيدات ، حيث تعد المبيدات أنواع من السموم التى يلزم التأكد من

نوعياتها والسماح بأستخدامها ، ومن ثم وجب على المؤسسات الزراعية الحكومية ان تراقب تلك النوعيات ولاتسمح بأستيراد أوتداول النوعيات المحظور استخدامها دوليا ٠

كذلك بالنسبة للبذور والاسمده ، حيث يلزم مراقبة الواردات وصلاحيتها ، والجهات التى تقوم بأنتاجها ٠

وهناك جانب اساسى من جوانب الرقابة لايأخذ حقه من الاهتمام الكافى من الجهات الحكومية التى يعد هذا الدور من أهم أدوارها،الا وهو رقابة الحد من تلوث السلع الزراعية الغذائية ، وذلك عن طريق رقابة الانتاج الزراعى وخلوه من التلوث وملائمته للاستهلاك ، ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الانتاج بتحليل عيناته على مستوى الحقل وفى الاسواق ٠

كذلك مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات الزراعية ، كالتشريعات التى تنظم الزراعة فى بعض المناطق، وتشريعات الرى والصرف ، ومقاومه الآفات والامراض المتعلقة بالثروه الحيوانية ، مما يهدف الى حماية الأنتاج الزراعى بشقية النباتى والحيوانى ٠

وبالنسبة للتعاون الزراعى ، فأن التكيف الهيكلى للقطاع الزراعى يستلزم اعادة بناء هيكل الحركة التعاونية الزراعية ، وتغيير قانون التعاون بما يتلائم مع المعطيات الجديدة لمرحلة تحرير قطاع الزراعة ، بما يؤدى الى تحقيق اهداف الزراع واطلاق حرية جمعياتهم بما يخدم مصالحهم الحقيقية كمنتجين ومستهلكين ، وبما يحقق أهداف المجتمع ايضا ٠

ومن المتوقع ان يمارس التعاون دوره فى توجيه الانتاج الزراعى وترشيد استخدام الموارد الطبيعية أو الاستثمارية ، وبذلك تحل الجمعية التعاونية محل أسلوب تنظيم الدوره الذى كان سائدا ٠

وسيصبح القطاع التعاونى فى منافسة مع القطاع الخاص لتوفير التمويل ومستلزمات الأنتاج بأساليب تعاونية لصغار الزراع حفاظا على مستوى الأنتاج ومستوى معيشه الزراع • ومن ثم فلابد ان تبحث التعاونيات عن أساليب تبادلية أو تكاملية تساعدها فى توفير احتياجاتها التمويلية •

وفى ظل برامج التكيف الهيكلى • وسياسة السوق الحر واختفاء أساليب التسويق الزراعى الحالية ستتحول سوق السلع الزراعية الى سوق تنافسية ، ونظرا لما يتصف به الانتاج الزراعى من خصائص ، فأن الجانب الأضعف - فى المدى القصير على الاقل - هو جانب الزراع • ومن ثم فلابد من العمل بأساليب تعاونية على تقوية جانب المنتجين فى بيع محاصيلهم • وذلك عن طريق قيام التعاونيات بدورها التسويقى سواء فى شكلها الحالى أو انشاء تعاونيات متخصصه للتسويق الزراعى ، وسواء التسويق الداخلى أو الخارجى •

وفى تلك المرحلة ايضا سيتغير دور البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ليصبح كالبنوك التجارية ، يمول القطاع الزراعى ولكن بأسعار الفائدة فى السوق ، وسيتوقف دعم سعر الفائدة على القروض الزراعية • ومع تزايد القطاع الخاص والتعاونى فى التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى يتقلص فى المقابل دور البنك •

مما سبق يتضح ان لبرامج التكيف الهيكلى فى القطاع الزراعى جوانبها الايجابية العديدة ، وفى ذات الوقت لها نواحى سلبية خاصة فى المدى القصير - مما يستلزم من الاجراءات ما يقلل ويوقف الى الحد الادنى تلك النواحى السلبية • كما أن دور الدولة فى القطاع سيظل فعالا ومؤثرا •

١-١٣- الاهداف التنموية فى القطاع الزراعى فى المرحلة القادمة :

الاخذ باسلوب التخطيط التأشيرى بديلا عن التخطيط المركزى خلال المرحلة القادمة يستلزم استخدام ادوات السياسية الاقتصادية لتوجيه القطاع الزراعى بما يحقق اهداف المجتمع •

ومن ثم يمكن القول انه خلال الفترة القادمة لابد ان يعمل القطاع الزراعى من خلال التخطيط التأشيرى وادواته لتحقيق الاهداف التالية :

١- زيادة الانتاج : بما يحقق مزيد من الاكتفاء الذاتى من السلع الرئيسية التى تدنى معدل الاكتفاء الذاتى منها خلال العقد الاخير، خاصة القمح والسكر والزيوت ، ومجموعة البروتين الحيوانى • مما يستلزم استخدام الادوات والوسائل المناسبة لتوجيه الانتاج وتحفيز الزراع على انتاج تلك النوعية من السلع - ذلك لان زيادة معدل الاكتفاء الذاتى يؤدى الى خفض الواردات ومن ثم عجز الميزان التجارى ، كما يؤدى الى اثار سياسية واجتماعية مطلوبة فى المرحلة القادمة •

٢- تطوير اصناف وسلالات المحاصيل الزراعية :ذلك لان زيادة الاكتفاء الذاتى عن طريق زيادة الانتاج وفى ضوء محدودية الرقعة المزروعه لن يتأتى الا عن طريق الزيادة الراسية فى الانتاج الزراعى ، ذلك عن طريق تطوير نوعيات وسلالات المحاصيل المزروعه باستخدام الاساليب التكنولوجية المتطوره - كالهندسة الوراثية وغيرها - للحصول على سلالات ذات انتاجية كبيرة خاصة فى محاصيل مثل القمح والارز والذرة ، وبالتالى لابد ان تعمل الخطة على دعم وتحفيز مراكز البحوث على توفير هذه النوعية من السلالات خلال فترة قصيرة حتى يمكن الاستفادة بها وزراعتها خلالالفترة القادمة • والامل معقود على تلك الامكانية لاعطاء طفرة كبيرة فى انتاجنا الزراعى ، وقد تحقق ذلك فى كثير من الدول •

٣- التوسع الافقى :حيث يمكن عن طريقه علاج عديد من مشكلات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية • ذلك لان التوسع يؤدى الى زيادة المساحة المزروعه ومن ثم الانتاج ، كما انه يؤدى الى زيادة العاملين والمالكين لتلك الاراضى ومن ثم ينخفض مستوى البطالة ومايرتبط بها من مشاكل فى المجتمع •

فمن الضرورى ان تركز الفترة القادمة على اطلاق حرية الاستصلاح والتملك فى الاراضى الصحراوية دون معوقات ، وان تقوم الدولة بالدور الذى يجب أن تقوم به فقط فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، وأن تتحقق مصداقية القائمين على تنفيذ تلك السياسة فى هذا القطاع الحيوى والرئيسى فى الاقتصاد القومى ٠

٤- تطوير وترشيد أساليب الرى : ستكون ، وبلا شك مشكلة المياه هى مشكلة القرن القادم سواء على مستوى الدول أو على مستوى العالم ٠ ومن ثم فلابد من العمل على تلافى آثار نقص المياه فى المستقبل ، وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل لما هو متاح منها بالاضافة الى البحث عن مصادر جديده - والاستخدام الأمثل للمياه يتطلب تطوير أساليب الرى والحد من الأساليب التقليديه - الرى بالغمر - كذلك ادخال مياه الرى فى اطار المحاسبة الاقتصادية وتحديد قيمة لها ٠

وتطوير تلك الأساليب يتطلب عناصر لعل فى مقدمتها توفير وسائل ومعدات الرى الحديث ، جهاز فنى وارشادى كفء، مصادر تمويل للزراع لاستخدام تلك المعدات ٠

وفى هذه الحالة لابد من تشجيع وتحفيز الزراع على ادخال الاساليب الحديثه فى رى أراضيهم بمختلف الوسائل سواء حوافز ايجابية أو سلبية ٠

كما أن ترشيد استخدام مياه الرى يتيح امكانية أكبر لزيادةالمساحات المستصلحه وبالتالى زيادة الانتاج وزيادة العمالة، وزيادة الملكيات الزراعية ٠

٥- زيادة الصادرات الزراعية : ويعد ذلك هدفا أساسيا يجب توفير الوسائل والامكانيات اللازمه لتحقيقه ، حيث يؤدى ذلك الى خفض

العجز فى الميزان التجارى ومن ثم خفض معدلات التضخم ، وفى ذلك علاج لعديد من مشكلات الاقتصاد القومى ٠

وزيادة الصادرات الزراعية لها متطلبات عديده لاسيما فى ضوء التطورات العالمية ، وامكانيات السوق الأوربية المشتركة ، ومن هذه المتطلبات تطوير النواحى الفنيه والاداريه فى عمليات التصدير الزراعى ٠ بالاضافه الى تطوير نوعيات الانتاج المطلوبة للتصدير ٠ ويتأتى ذلك بالطبع عن طريق توجيه الزراع وقطاع التصدير بمختلف الاجراءات المحفزه لدفع عملية التصدير الزراعى ٠ كما يجب اطلاق المنافسه فى هذا القطاع - كما هو مطلوب فى باقى القطاعات - بما يخدم أهداف التصدير ٠

وفى هذا الصدد يلزم التعرف على العوامل التى أدت الى فقد الصادرات التقليديه المصرية أسواقها العالمية ٠

٦- **تطوير التعاون الزراعى:** فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى، واتباع أسلوب التخطيط التأشيرى ومن ثم دور العوامل الاقتصاديه - قوى السوق - فى توجيه الموارد ، واعادة ترتيب أولويات الخطه، وتقليص القطاع العام ، ورفع يد الدوله عن التدخل فى جوانب متعدده من الاقتصاد القومى ٠ كل ذلك سيؤدى بالطبع الى تغيرات تمتد أثارها الى قطاع الزراعة وقطاع التعاون الزراعى ٠

ففى قطاع الزراعة تم تحرير نمط الانتاج ،وتحرير أسعار السلع الزراعية والتسويق ، كما تم تحرير مصادر الاستثمار والتمويل الزراعى ٠ كل تلك العوامل السابقه ستؤدى الى ضرورة أن يتغير دور وطبيعة القطاع التعاونى ٠

٧- **عدالة التنمية بين الحضر والريف وتنمية القريه** : تحديات التنمية فى مصر كبيره وذلك راجعا للظروف التى مر بها المجتمع خلال النصف قرن الأخير ، بالاضافه الى التغيرات العالميه والتى تنعكس بدورها محليا٠ ومن ضمن تلك الأثار تركز الاهتمام بالحضر دون الريف ، بالمدينه أكثر من القريه مما نتج عنه فجوه تنمويه كبيره بينها ٠

ومن ثم فأصبحت عملية تنمية الريف متداخله ومتشابكه وتتطلب النظره التكاملية من حيث البعد الاقتصادى والاجتماعى والبيئى لهذه التنمية ، مع التركيز على تحسين دخول ومستوى معيشة الفئات السكانية الأكثر فقرا وحاجة فى مجتمع القرية ، مع الاخذ فى الاعتبار مقدره التنمية على الاستمرار والحفاظ على البيئه والموارد الطبيعية ٠

وهنا تجدر الاشارة الى جملة من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القرية والتى يلزم الألمام بها حتى يمكن التعرض لجوانب التنمية الريفية على أسس واضحه ٠٠ ومن تلك المعوقات ٠

* اختلال التوازن بين الأرض والسكان ، بما يعنى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعه ، وكذلك تضاؤل الحيز المخصص للسكن الريفى ، وتكدس القرية بالسكان ، ومايترتب على ذلك من أثار والتى من ضمنها تلوث البيئه ٠
* انخفاض الاستثمارات فى القرية وبالتالى فرص العمل مع استمرار الزيادة السكانية ، مما يؤدى الى الزيادة فى تيار الهجرة من الريف الى المدن وما يترتب عليه من مشكلات ونتائج ٠
* ماتتصف به القرية من تخلف اقتصادى واجتماعى ، من حيث ندرة المشروعات ، وتخلف التكنولوجيا الزراعية وطرق الانتاج ، وتخلف الادارة الزراعية ، وتخلف المنظمات الزراعية كالتعاونيات وعدم قيامها بالدور المنوط بها، ومن ضمن أهم المشكلات الاجتماعية والتى تنعكس على

مختلف جوانب الحياه فى القرية المصرية ، ظاهرة الأمية فى الريف (حيث قدرت نسبة الأمية فى تعداد عام ١٩٨٦ نحو ٤٧٪ للذكور ونحو ٧٧٪ للآناث) ٠

* غياب التنظيمات والمنظمات الأهلية والتى من المفروض أن يشارك بها المواطنون لخدمة أنفسهم وتنمية مجتمعاتهم المحلية بالاعتماد على الذات وعلى القدرات المتاحه (مع بعض المساعدات والدعم من عده مصادر حكومية وغير حكومية)، وذلك حتى يمكن تنمية المجتمع المحلى ٠

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية العادله للريف وللقرية أصبحت ضرورة ملحه حتى نستطيع أن نلحق بالقرن الحادى والعشرين وحتى لاتزداد الفجوه التنموية ، والقضاء على البطاله ، وذلك من خلال:

* تنمية ريفية متكامله تشارك فيها وتتحمل مسئولياتها كافة جهات ومؤسسات الدولة بالاضافة الى المؤسسات غير الرسمية والمنظمات الشعبية التى يفترض أن يكون لها الدور الاكبر فى عملية التنمية الريفية ٠
* توفير قاعدة بيانات عن القرية - حيث يعد ماهو متاح من بيانات ومعلومات اقتصادية واجتماعية عن القرية غير كافى - ويجرى تحديث تلك البيانات باستمرار لاستخدامها فى حصر الموارد والامكانيات والتعرف على الاحتياجات ووضع الخطط وتنفيذها ومتابعة التنفيذ ٠ مع التأكيد على دور الوحدات المحلية فى هذا المجال ٠
* تشجيع وتنظيم الأنشطة المرتبطة بالمشروعات الانتاجية المولده للدخل فى الريف لخلق فرص العمل ورفع المستوى الاقتصادى ، ومن ثم الاجتماعى وتثبيت سكان الريف ، وذلك من خلال دعم وتوفير التدريب والارشاد ، وتنظيم وتشجيع التسويق والتمويل وادخال التكنولوجيا الحديثة، وزيادة دور ومشاركة المرأة الريفية فى الأنشطة التنموية من خلال تطوير وتحديث المؤسسات والمنظمات الريفية - أو العاملة فى الريف سواء كانت حكومية أو شعبية وايجاد امكانية للتنسيق بينها لدفع عملية التنمية الريفية ٠

وفى ضوء التوصيف السابق ولكى تتحقق تنمية ريفية مستوفأه لاهداف المجتمع فمن الضرورى وجود البرنامج القومى للتنمية الريفية (١)، وأولى ركائزة هو اقناع واقتناع القيادة السياسية فى الدولة بأهمية وحتمية التنمية الريفية وجوهريتها لمستقبل القومية فى البلاد ، وذلك من حيث تغيير الرؤى الرسمية للريف وتنميته عن ذى قبل (وتلك التنمية تتحقق من خلال مشاركة شعبية ايجابية فى كافة مراحل التنمية وفى اطار ديموقراطى سليم • من ثم فإن عملية التنمية الريفية تمر بمراحل عده على مستويين :

١- المستوى القومى وفيه دعم مفهوم التنمية الريفية ، واعداد الاستراتيجية العامة لها •
٢- المستوى المحلى ، ويتضمن عدة مراحل ، الاستكشاف والتحليل التى تشمل حصر الموارد البشرية المتاحه وحصر الخدمات المتاحه بالقرية وحصر المنظمات الاجتماعية والشعبية وموارد ها ، ثم مرحلة استثارة المجتمع لتركيز انتباه المجتمع على امكانياته وموارده وطرق استغلالها والطرق الأفضل للاستغلال •

يلى ذلك مرحلة التخطيط للتنمية وتهدف الى وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق اهداف ابناء المجتمع المحلى •

يلى ذلك مرحلة تنفيذ الخطة ولها مواصفاتها وخصائصها ايضا • ثم مرحلة التقييم والتى تستهدف التعرف على ما تحقق ومقارنته بالمستهدف •

---

(١) ابراهيم محرم (د) ، "التنمية الريفية" - مؤسسة فريدريش ناومان ، ١٩٩٤ • صـ ٢٣٥ - ٢٧٠ •

الفصل الثانى

الوضع الراهـــن للقريه المصريـــه

الفصل الثانى

الوضع الراهن للقرية المصرية

لقد افرز عصر الالتزام فى عهد محمد على واسرته نظام الملكية الفردية والملاك الغائبين الذين يقيمون فى الحضر ، وبهذا كان هناك تقسيم عمل بين المصريين الذين تخصصوا فى الزراعة والاجانب الذين يقيمون فى المدن للادارة وجمع الضرائب • وعلى امتداد التاريخ ظل هناك مجتمعان منفصلان تماما : مجتمع الريف ومجتمع الحضر ، وكانت العلاقة الواضحه بينهما هى علاقة التسلط والاستغلال الى الحد الاقصى من جانب المدينه للقرية (١) •

وبالرغم من محاولات الدولة التى بذلت طوال السنوات المنقضية منذ عام ١٩٥٢ وحتى الان فى مجالات التنمية بصفة عامة وما صاحبها من بعض الاهتمام بالريف المصرى بصفه خاصه والذى ادى بدوره الى التحسن الملحوظ فى اوضاع ذلك الريف، الا ان الفجوه مازالت مستمره بينه وبين المدينه بل وربما تزايدت فى بعض الفترات •

ان استمرار الفجوه بين ريف وحضر مصر قد يرجع الى انه بالرغم من كل الاجراءات التى اتخذت فى مجال تنظيم الانتاج الزراعى الا ان هناك اهتماما اكبر واوسع بالانشطة الاقتصادية الاخرى بصفة عامة والصناعية بصفة خاصة والتى تتركز جميعها بصورة اكبر فى المدينه • ولذلك فإن هذا الفصل يهدف الى محاولة تجسيد الوضع الراهن للريف المصرى ومسبباته من ناحية والقاء الضوء على حجم الفجوه بينه وبين الحضر من ناحيه اخرى •

---

(١) انظر : سهير لطفى - العلاقة المتبادلة بين المناطق الحضرية والريفية فى الدول النامية "إشارة خاصة لحضر وريف مصر " - ابحاث الندوه الدولية عن المرأة الريفية والتنمية - مركز بحوث الشرق الاوسط) جامعة عين شمس) ١٩٨٠ .

٢-١ أهم مؤشرات الموارد

تشكل الارض مع الانسان عنصرى الانتاج الرئيسيين فى النشاط الزراعى مما يجعلهما يتحكمان فى الكثير من المتغيرات الزراعية من انتاج ودخل وكيفيه توزيعهما ،وبالتالى وبصورة غير مباشرة فى الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الاستثمار والدخول والخدمات الاجتماعية ، ولذلك يتناول هذا الجزء حجم وتطور هيكل هذين الموردين على ان يتم التعرض الى ما يتصل بهما من مؤشرات فى الاجزاء التاليه من هذا الفصل ٠

٢-١-١ تطور الملكية الزراعية

بالرغم من صدور قوانين الاصلاح الزراعى بشأن تحديد الملكية الزراعية فى عامى ١٩٥٢ ، ١٩٦١ ، الا ان ملكية الاراضى الزراعية مازالت تتركز لدى عدد قليل من كبار الملاك فى مواجهة عدد كبير من صغار الملاك ٠ فكما هو مبين بجدول (٢-١) كان يمتلك نحو ١,٩٪ من اجمالى الملاك اكثر من نصف مساحة الارض الزراعية فيما قبل تطبيق قوانين الاصلاح الزراعى مقابل ٩٤,٣٪ من هؤلاء الملاك الذين امتلكوا حوالى ٣٥,٤٪ من هذه المساحة خلال تلك الفترة ٠وبعد الانتهاء من تنفيذ قوانين الاصلاح الزراعى (١٩٦١) اصبح ٣,٣٪ من كبار الملاك يمتلكون حوالى ٣٩,٤٪ من اجمالى الرقعة الزراعية مقابل ٩٤,١٪ يمتلكون ٥٢,١٪ من اجمالى هذه الرقعة ، وفى عام ١٩٩٠ بلغ ما يملكه ١,٩٪ من اجمالى الملاك نحو ٣٤٪ من اجمالى الارض الزراعية ، فى حين امتلك ٩٥,٨٪ من اجمالى الملاك حوالى ٥٦,٣٪ من هذه الارض ٠

ان هذا وان كان يشير الى تركز جزء من هذه الأرض لدى فئه قليله نسبيا من الأشخاص ، وبالتالى ضيق الفرصه لدى الغالبيه فى الحصول على دخل مناسب ، فانما يشير أيضا الى سيادة الملكيات الصغيره - وهو مايشكل أحد أهم العوائق أمام تنمية الريف - حيث بعد أن تحسب متوسط حجم الملكيه لدى الفئه العظمى من الملاك من ٠,٨

تطور هيكل الملكية الزراعية

(٪)

فئة الملكية	قبل قانون الاصلاح الزراعى			بعد قانون الاصلاح الزراعى			عام ١٩٩٠		
	الملاك	المساحة	متوسط الحيازه (فدان)	الملاك	المساحة	متوسط الحيازه (فدان)	الملاك	المساحة	متوسط الحيازه (فدان)
اقل من ٥ افدنه	٩٤,٢	٣٥,٤	٠,٨	٩٤,١	٥٢,١	١,١	٩٥,٨	٥٦,٣	٠,٩
٥-اقل من ١٠ افدنه	٢,٨	٨,٨	٦,٧	٢,٦	٨,٥	٦,٥	٢,٣	٩,٧	٦,٣
١٠-٢٠ فدانا	١,٧	١٠,٧	١٣,٦	٢,١	١٠,٦	١٠,٠	١,١	٩,٨	١٣,٠
٢٠-٥٠ فدانا	٠,٨	١٠,٩	٢٩,٧	٠,٨	١٣,٥	٣١,٥	٠,٥	٩,٢	٢٥,٤
٥٠ فدانا فأكثر	٠,٤	٣٤,٢	١٨٥,٨	٠,٤	١٥,٣	٨٤,٥	٠,٣	١٥,٠	٩٧,١

المصدر : حسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة

فدان قبل قوانين الاصلاح الزراعى الى ١,١ فدان بعد تنفيذ هذه القوانين ، انخفض مرة أخرى الى ٠,٩ فدان فى عام ١٩٩٠٠

وعلاوه على صغر حجم الرقعه الزراعيه والذى لايتناسب مع حجم السكان مما ينتج عنه ضآلة متوسط نصيب الفرد من الرقعه الزراعيه ، فان هذا المتوسط ينخفض باستمرار وذلك لما يلتهمه الزحف العمرانى من الأرض الزراعيه من ناحية وزيادة السكان بمعدلات أكبر من نمو الرقعه الزراعيه من ناحيه أخرى ٠

ان التوزيع الحيازى للأرض الزراعيه بالاضافه الى ندرة هذه الارض بالنسبه لحجم سكان الريف قد أدى الى ان هذه المساحه لم توفر حيازات الا لنحو ٤٢,٨٪ من اجمالى قوة العمل بقطاع الزراعه وفقا لبيانات العينه لتعداد ١٩٧٦ والنسبه الباقيه تشكل العماله بأجر بما يوضح مدى تأثير مستوى الأجور فى قطاع الزراعه على مستوى المعيشه بالريف المصرى ٠

وكما تسود الملكيات القزميه فان الحيازات الصغيره تمثل النسبه الكبرى بالنسبه للنمط الحيازى فى الزراعه المصريه ، فلقد زادت نسبة الحائزين لاقل من فدان من حوالى ٢٦,٤٪ عام ١٩٦١ الى حوالى ٤٩,١٪ من اجمالى الحائزين فى عام ١٩٧٨، كما ارتفع نصيب الحائزين لاقل من خمسة أفدنه من حوالى ٨٤,١٪ عام ١٩٦١ الى ٩٣,٢٪ من اجمالى الحائزين عام ١٩٧٨ (١) ٠

٢-١-٢ تطور سكان الريف

بالرغم من تناقص الوزن النسبى لسكان الريف من اجمالى السكان نظرا للهجره المستمرة الى المدينه حيث الفرص الأفضل للمعيشه ، الا أن

---

(١) معهد التخطيط القومى: الأبعاد الرئيسيه لتطوير وتنمية القريه المصريه - قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (١٧)، يونيو ١٩٨١، ص ٤٦٠

سكان الريف مازالوا يشكلون الجزء الكبر من اجمالى السكان • فكما هو مبين بجدول (٢-٢) وبعد أن كان سكان الريف يشكلون نحو ٧١,٨٪ من اجمالى سكان مصر عام ١٩٣٧،أخذت هذه الحصه فى الانخفاض بأستمرار بحيث بلغت ٥٦٪ من اجمالى السكان حسب تعداد ١٩٨٦.

ان ما يؤكد أن تراجع الوزن النسبى لسكان الريف لا يرجع الى انخفاض معدلات نمو السكان فى الريف عنه فى الحضر ، وانما يرجع الى زياده معدلات الهجره من الريف الى المدينه ، هو أن عدد الأطفال أقل من ٦ سنوات بلغ حوالى ١٨,٨٪ من اجمالى سكان الريف حسب تعداد ١٩٧٦ مقابل ١٥,٤٪ فى الحضر ، كما شكل هؤلاء الأطفال نحو ١٦,٢٪ من اجمالى سكان الريف حسب تعداد ١٩٨٦ مقابل ١٣,١٪ فى الحضر، بما يشير الى نسبه الأطفال فى الحضر قد انخفضت بمعدلات أكبر عنها فى حاله أطفال الريف بين التعدادين .

ان مساوئ هذه الهجره لاتقتصر فقط على المدينه بما تجلبه لها من مشاكل معروفه ، بل ربما تكون أشد بالنسبه للريف حيث أن هذه الهجره دائما ما تكون للحصول على فرصه عمل أفضل فى المدينه ، وبالتالى فانها تكاد تقتصر على الأفراد القادرين على العمل من ناحيه والمؤهلين من ناحيه أخرى ، مما ينعكس بصوره سلبيه على نوعيه العماله فى الريف وكفاءتها علاوه على ارتفاع نسبه الاعاله فى الريف عن الحضر وهذا ما يتضح من خلال قراءه نتائج تعدادى عام ١٩٧٦ وعام ١٩٨٦ .

فحسب تعداد ١٩٧٦ لا تشكل الفئه المحصوره بين ست سنوات وخمس وستين سنه (٦٥ سنه)وهى القادره على العمل سوى ٧٧,٣٪ من اجمالى سكان الريف ، بينما تبلغ هذه النسبه فى الحضر نحو ٨١,٤٪. اما تعداد ١٩٨٦ فيشير الى ان هذه الفئه تشكل نحو ٧٩,٤٪ من اجمالى سكان الريف مقابل حوالى ٨٣٪ فى الحضر .

جدول (٢-٢)

التطور الهيكلى للسكان بين الحضر والريف

خلال سنوات التعداد (١٩٣٧-١٩٨٦)

(الف نسمه)

سنوات التعداد	اجمالى السكان	الحضر		الريف	
		عدد	٪	عدد	٪
١٩٣٧	١٥٩٢١	٤٤٩٢	٢٨,٢	١١٤٢٩	٧١,٨
١٩٤٧	١٨٩٦٧	٦٣٦٣	٣٣,٥	١٢٦٠٤	٦٦,٥
١٩٦٠	٢٦٠٨٥	٩٩٦٥	٣٨,٢	١٦١٢٠	٦١,٨
١٩٦٦	٣٠٠٧٦	١٢٠٣٣	٤٠,٠	١٧٦٩٢	٦٠,٠
١٩٧٦	٣٦٦٢٧	١٦٠٣٧	٤٣,٨	٢٠٥٩٠	٥٦,٢
١٩٨٦	٤٨٢٥٤	٢١٢١٦	٤٤,٠	٢٧٠٣٨	٥٦,٠

المصدر : حسبت من :

Central Agency For Public Mobilisation and Statistics, Statistical Year Book, June 1994, P.13.

ان الحد من الهجره الريفيه الى المدينه يتطلب تقريب الفجوه القائمه بين الريف والحضر عن طريق اعطاء دفعه لتنميه القريه وبصوره مستمره ومضطرده .وتستمد هذه الضروره شرعيتها من خلال تتبع العديد من المؤشرات التى توضح مدى تدنى مستوى الأهتمام بالقريه المصريه خلال السنوات الماضيه مقارنه بالمدينه ، وهو ما يتضح من خلال الأجزاء التاليه لهذا الفصل .

٢٠٢ أهم المؤشرات الاقتصاديه :

٢-٢-١ الاستثمـــار :

ان الندره النسبيه للأرض الزراعية ، وتفتت الحيازه من العوامل التى أدت الى انخفاض الدخول للغالبيه العظمى من الزراع وبالتالى انخفاض المقدره الادخاريه والذى أدى بدوره الى انخفاض الاستثمار الخاص بالريف مقارنة بالحضر • وبالرغم من أن الاستثمار فى قطاع الزراعه لايشكل مجمل الاستثمار فى الريف الا أنه نظرا لعدم امكان الحصول على اجمالى الاستثمار فى الريف فى المجالات المختلفه ، ونظرا لأن الاستثمار فى مجال الزراعه يشكل الجزء الأعظم من اجمالى الاستثمار الممكن فى الريف ، فيمكن عن طريق تتبع هذا الجزء اعطاء صوره عن مدى كفاية الاستثمار فى الريف ومدى وجود فجوه بينه وبين نظيره فى الحضر • ومن المعلوم أن الاستثمار فى قطاع الزراعه ينطوى على شقين : الاستثمار الخاص والاستثمار العام •

فبالنسبه للاستثمار الخاص ، وبالرغم من أن قطاع الزراعه تسوده الملكيه الخاصه ، الا ان هذا الشق من الاستثمار لم يقم بالدور الواجب ، ويرجع ذلك علاوه على انخفاض دخول الجزء الأعظم من الزراع - كما سبق القول - الى طبيعة الاستثمار الزراعى والتى لاتتناسب مع طبيعة المستثمر الفرد فى قطاع الزراعه نتيجه لمرحلية تطور الزراعه المصريه من ناحيه واحلال الدوله محل الأفراد لسنوات طويله من ناحيه أخرى ، وبالتالى سيادة شعور الأفراد بالاعتماد والاتكال على الدوله للقيام بهذه الوظيفه • فبالرغم من زيادة دور القطاع الخاص فى مجال الاستثمار الزراعى نتيجه لما أتخذته الدوله من اجراءات فى اطار سياسات الاصلاح الاقتصادى بغية تشجيع القطاع الاقتصادى من ناحية وتحجيم دور الدوله من ناحية أخرى ، بحيث ارتفع نصيب الاستثمار الخاص من ٢,١٠٪ من

اجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعه كمتوسط للفترة ٧٠/١٩٧١ - ١٩٧٩ الى ٤٥,٢٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٩٢/٩١([1]) ، الا أن هذه الحصه مازالت لاتتناسب مع قطاع تسوده الملكيه الخاصه • ويتضح ذلك بصوره أكثر جلاء من خلال مقارنه نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الانتاج الزراعى ونسبة مساهمته فى اجمالى الاستثمار الزراعى ، فبينما بلغت مساهمته فى الانتاج الزراعى نحو ٩٦,٢٪ ، ٩٥,٦٪ ، ٩٦,١٪ للسنوات ٨٢/٨١ ، ٨٧/٨٦ ، ١٩٩٢/٩١ على الترتيب ، لم تبلغ مساهمته فى الاستثمار الزراعى سوى حوالى ٣٢,٣٪ ، ٣١,٨٪ ، ٤٥,٢٪ لنفس السنوات على التوالى([2]) •

أما بالنسبه للاستثمار العام والذى مازال يقوم بالدور الأكبر فى الاستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعه ، الا أنه دائما كان أقل مما يجب بما لايتناسب مع اهمية قطاع الزراعه من جانب ومقارنه بالقطاعات الأخرى على الجانب الآخر •

٢-٢-٢ الدخل الزراعى

لايشكل مستوى الدخول الزراعيه فى الريف المصرى العامل الوحيد المؤثر فى مستوى المعيشه ولكن هناك عوامل لاتقل أهميه مثل البطاله ونسبة الاعاله •

---

[1]) عبد الفتاح محمد حسين (دكتور) : " التحرير الاقتصادي وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعه " - مذكره خارجيه رقم ١٥٨٦ ، معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٩٥ ص ٥ •

[2]) معهد التخطيط القومى : استشراف بعض الاثار المتوقعه لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر - قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٨٩) سبتمبر ١٩٩٤/ص ٦٤

جدول (٢-٣)

تطور اجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعة

خلال الفترة (٨٠/٨١-٩٠/١٩٩١)

مليون جنيه

السنوات	اجمالى الاستثمار (١)	حصة القطاعات السلعية (٢)	حصة قطاع الزراعة (٣)	١/٣ (٪)	٢/٣ (٪)
٨١/٨٠	٥٣٣٤,٤	٢٩٣٠,٢	٣٧٠,٢	٦,٩	١٢,٦
٨٢/٨١	٥٢٨٦,٥	٢٣٤٦,٦	٤٥٠,٤	٨,٥	١٩,٢
٨٣/٨٢	٦٤٠٠,٩	٣٠١٧,٣	٤٩٢,٣	٧,٧	١٦,٣
٨٤/٨٣	٦٦٩٠,٣	٣٠٥٨,٣	٥١٨,٧	٧,٨	١٧,-
٨٥/٨٤	٧٢٦٣,٢	٣٣٣٣,٥	٦٦٣,٨	٩,١	١٩,٩
٨٦/٨٥	٧٦٨٧,٢	٣٣٠٨,١	٧٦٥,٩	١٠,-	٢٣,٢
٨٧/٨٦	١٤٢٥١,٨	٦٩٢٤,٨	٧٢٩,١	٥,١	١٠,٥
٨٨/٨٧	٢٠١٥٦,٦	١١٧٩٢,٥	١٤٣٥,٠	٧,١	١٢,٢
٨٩/٨٨	٢٠٢٠٨,٩	١٠٧٨٥,٤	١٥٩٩,٠	٧,٩	١٤,٨
٩٠/٨٩	٢٢٤٩٠,١	١٢٢٤٠,٠	١٧٩١,٢	٨,٠	١٤,٦
٩١/٩٠	٢٤٦١٨,٦	١٣٥٨٨,٠	١٨٧٣,٨	٧,٦	١٣,٨

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفه .

وبالرغم من معدل البطاله حسب التقديرات فى الريف والذى يبلغ نحو ٧,١٪ أقل من نظيره فى الحضر حيث يبلغ الأخير ١٠,٩٪ (١). الا أن هذا الانخفاض ربما يرجع الى الصعوبه النسبيه فى تقديرات من يعمل ومن لايعمل فى الريف مقارنه بما هو الحال فى المدينه ، علاوه على ان معدل البطاله المقدر فى الريف ليس قليلا ٠

أما نسبة الاعالة فانها علاوه على ارتفاعها بصوره مطلقه فانها أيضا تعتبر أكبر مقارنه بنسبة الاعاله فى الحضر ويتضح ذلك من خلال مقارنه قوى العمل كنسبه مئويه من اجمالى السكان حسب تعداد ١٩٨٦، حيث بلغت نسبة قوى العمل الى اجمالى السكان فى الريف نحو ٢٦٪ ، بينما كانت فى الحضر ٣٠٪ (٢) ٠

أما بالنسبه لمستويات الدخول فان الدخل فى الريف ينخفض دائما عنه فى الحضر وحسب بعض التقديرات بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الريف عام ١٩٩٠ نحو ٥٧٦ دولارا مقابل ٨٠٥ دولارا فى الحضر (٣)، بحيث شكل نصيب الفرد فى الريف نحو ٧١,٥٪ من نصيبه فى الحضر ٠

لقد انعكس ذلك على مستوى المعيشه فى الريف ، فعلاوه على ان انفاق الأسره فى الريف على جميع أوجه الانفاق قد انخفض فى الريف عنه فى المدينه ، فان هذا الانفاق كان مدينا بصوره ملحوظه بالنسبه لبعض أوجه الانفاق والتى تعتبر مؤشرات لارتفاع مستوى المعيشه ٠ فعلى سبيل المثال لم يشكل انفاق الأسره الريفيه على المطاعم والمقاهى والفنادق سوى ٣٤,٤٪ من انفاق الأسره على هذا البند فى

---

١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - بحث العماله بالعينه ١٩٩٢.

٢) معهد التخطيط القومى - تقرير التنميه البشريه ١٩٩٤، ص ١٣٢.

٣) نفس المصدر السابق، ص ١٣٤.

المدينه ٠ وكانت هذه النسبه فيما يتصل ببنود : الخدمات والرعايه الصحيه ، والتعليم ، والثقافه والرياضه والترفيه نحو ٦٤,٤٪، ٤٨٪، ٤٦,٢٪ على التوالى ٠

ان هذا الوضع يزداد سوءا مع مرور الوقت ذلك لأن قيمة الدخل الحقيقى المتوالد فى قطاع الزراعه (مقوما بالاسعار الثابته) ظلت خلال السنوات الماضيه شبه ثابته تقريبا ، فلم تزداد هذه القيمه على سبيل المثال بين عامى ١٩٨٥، ١٩٩١ سوى بنسبة ٠,٠٤٪ (١) وهو ما لايتناسب بالمره مع الزياده الطبيعيه للسكان بما يعنى انخفاضا مستمرا فى متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف ٠

ان هذه العلاقه بين الدخل الحقيقى (مقوما بالاسعار الثابته) فى الريف ونظيره فى المدينه ظلت سائده منذ سنوات طويله مضت فبعض التقديرات أظهرت أن متوسط الدخل الحقيقى للفرد فى الريف لم يشكل سوى نحو ٣٦,٣٪ من نظيره فى الحضر عام ٦٩/ ٧٠ وظلت هذه العلاقة تنخفض باستمرار بحيث وصلت الى حوالى ٢٥٪ فقط عام ١٩٧٩ (٢) ٠

وعلاوه على أثر استبعاد تغيرات أسعار الانتاج المولد للدخل فى الريف والمدينه فى صوره زيادة درجة اختلال العلاقه بين الدخل الحقيقى فى الريف ونظيره فى الحضر ، فان تطور نفقات المعيشه فى الريف والحضر يظهر مزيدامن اختلال هذه العلاقه ،فكما هو مبين بجدول (٢-٤) كان متوسط الرقم القياسى لاسعار المستهلك بالريف أعلى دائما من هذا

---

(١) هدى صالح النمر (دكتوره) : تحرير القطاع الزراعى وتأثيره على الدخل الحقيقى للمنتجين الزراعيين ندوه الابعاد الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى - معهد التخطيط القومى ٢٥-٢٧ أكتوبر ١٩٩٤ ص ٢٨ ٠

(٢) معهد التخطيط القومى - "الأبعاد الرئيسيه لتطوير وتنميه القريه المصريه " - مرجع سابق ص ٧٢٠

المتوسط بالنسبه للحضر ، حيث بلغ ٣١١ عام ١٩٨٠ مقابل ٢٧٢,٧ فى الحضر لنفس العام ، ثم ارتفع الى أن بلغ ٢١١٩,٨ عام ١٩٩٣ مقابل ١٩٨٤,٧ فى الحضر ٠

جدول (٢-٤)

تطور متوسط الرقم القياسى لاسعار المستهلك

(١٠٠ =١٩٦٧/٦٦)

السنوات	الحضر	الريف
١٩٨٠	٢٧٢,٧	٣١١,٠
١٩٨١	٣٠١,٢	٣٥٣,٤
١٩٨٢	٣٤٥,٨	٤٠٢,٨
١٩٨٣	٤٠١,٤	٤٩٩,٨
١٩٨٤	٤٦٩,٩	٥٤٥,٤
١٩٨٥	٥٣٢,٤	٦٠٩,٢
١٩٨٦	٦٥٢,٥	٧٤٧,٨
١٩٨٧	٧٨١,٠	٨٤٨,١
١٩٨٨	٩١٨,٩	١٠٢٣,٣
١٩٨٩	١١١٤,٥	١٢٦٥,٢
١٩٩٠	١٣٠١,٣	١٤٧٨,٧
١٩٩١	١٥٥٨,٠	١٧٢٦,٥
١٩٩٢	١٧٧٠,٢	١٩١٨,٦
١٩٩٣	١٩٨٤,٧	٢١١٩,٨

المصدر :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى- اعداد مختلفة ٠

ولا يتوقف مستوى المعيشة فى الريف على مستوى الدخل بصفة عامة وانما يتأثر بكيفية توزيع هذا الدخل على مفردات المجتمع الريفى ٠

ونظرا لعدم توافر البيانات اللازمه التى تمكن من الحصول على الهيكل الحقيقى لتوزيع الدخل الزراعى ، فانه يمكن استخدام بعض المؤشرات غير المباشرة مثل توزيع الدخل الزراعى بين عوائد حقوق التملك والاجور ٠

وعوائد حقوق التملك علاوه على انها المصدر الطبيعى لاصحاب الدخول العليا فانها وفقا لتركز الملكية والحيازه للارض الزراعية لدى فئه صغيرة نسبيا - كما سبق ايضاحه - لابد وان تتركز لدى هذه الفئه مقابل انخفاض متوسط نصيب الفرد لدى العدد الاكبر من مالكى وحائزى الحيازات الصغيرة ٠

اما الاجور فتعتبر المصدر الرئيسى لاصحاب الدخول الدنياالذين يعملون اجراء تماما او من يحوزون حيازات صغيرة ويعملون لدى الغير بعض الوقت ٠

وكما هو مبين بجدول (٢-٥) استحوزت عوائد حقوق التملك على نحو ٧٥,٥٪من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٩-٧٤ ٠ وكما كان نصيبها يتزايد باستمرار خلال هذه الفترة فقد استمر نفس الاتجاه فى السنوات التاليه لهذه الفترة بحيث وصلت الى اعلى مستوى فى عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغت ٧٩,٨٪ مقابل حصة ٢٠,٢٪ للاجور وهو اقل مستوى وصلت اليه حصة الاجور وبعد ان تحسنت حصتها الى ان وصلت الى ٣٤,٦٪ فى السنة التاليه مباشرة بدات فى التراجع باستمرار الى ان بلغت ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ ، مقابل تزايد حصة عوائد حقوق التملك بحيث وصلت الى نحو ٧٦,٢٪ خلال نفس الفترة ٠ان ذلك معناه ان الاجور والتى تمثل الدخل للغالبية العظمى لقوه العمل بقطاع

جدول (٢-٥)

تطور توزيع الدخل الزراعى بين عوائد حقوق التملك والأجور خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٩٢/٩١)

مليون جنيه

السنوات	الدخل الزراعى	عوائد حقوق التملك		الأجور	
		قيمة	٪	قيمة	٪
٧٤-١٩٧٩ (متوسط)	١٨٩١	١٤٢٦,٨	٧٥,٥	٤٦٤,٢	٢٤,٥
١٩٨١/٨٠	٣٤٢٧	٢٦٨٧,٨	٧٨,٤	٧٣٩,٢	٢١,٦
١٩٨٢/٨١	٣٨٩١,٥	٣١٠٤,٩	٧٩,٨	٧٨٦,٦	٢٠,٢
١٩٨٣/٨٢	٥٠٣٦,٠	٣٢٩٤,٠	٦٥,٤	١٧٤٢,٠	٣٤,٦
١٩٨٤/٨٣	٥٥٦٧,٨	٣٧٣٨,٨	٦٧,٢	١٨٢٩,٠	٣٢,٨
١٩٨٥/٨٤	٦٠٧٢,٢	٤١٦٧,٢	٦٨,٦	١٩٠٥,٠	٣١,٤
١٩٨٧/٨٦	١٠١١١,٠	٧٤٤٨,٠	٧٣,٧	٢٦٦٣,٠	٢٦,٣
١٩٨٨/٨٧	١١٢١٦,٠	٨١٠٠,٠	٧٢,٢	٣١١٦,٠	٢٧,٨
١٩٨٩/٨٨	١٣٠٤٦,٠	٩٥١١,٠	٧٢,٩	٣٥٣٥,٠	٢٧,١
١٩٩٠/٨٩	١٥٨٣٤,٠	١١٨٣٤,٠	٧٤,٧	٤٠٠٠,٠	٢٥,٣
١٩٩١/٩٠	١٧٨٢٣,٠	١٣٥٩٨,٠	٧٦,٣	٤٢٢٥,٠	٢٣,٧
١٩٩٢/٩١	٢٠٦٧٥,٠	١٥٧٥٣,٠	٧٦,٢	٤٩٢٢,٠	٢٣,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفه .

الزراعة - حيث ان الارض الزراعية لاتوفر حيازات الا لنحو ٤٢,٨٪من هذه القوه كما سبق القول - لاتشكل الا حوالى ٢٦,٦٪ من الدخل الزراعى فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٢/٩١ ، علاوه على انخفاض هذه الحصة الى ان وصلت فى ١٩٩٢/٩١ الى مستوى اقل مما كانت عليه فى الفترة ٧٤- ١٩٧٩ ٠

وعلاوه على انخفاض حصة الاجور من الدخل الزراعى بالرغم من انها تمثل مصدر دخول الغالبية من سكان الريف ، فان مستوى هذه الاجور يعتبر متدنيا جدا بالمقارنه بمستويات الاجور على المستوى القومى او بمستوياتها فى قطاع الصناعة ، فالجدول (٢-٦) يوضح ان متوسط الاجر الزراعى السنوى خلال الفترة ٧٤-١٩٩٢/٩١ لم يشكل سوى حوالى ٣٥,٧٪ من متوسط الاجر على المستوى القومى ونحو ٣٦,٥٪ من متوسط الاجر فى قطاع الصناعة ، وبالرغم من التطور الايجابى لصالح الاجور الزراعية بدءا من نهاية الثمانينات ، بحيث ارتفعت نسبة الاجر الزراعى من الاجر على المستوى القومى من ٣٧,٧٪ خلال الفترة ٧٤-١٩٧٩ الى ٤٥,٩٪ عام ١٩٩٢/٩١ ، الا ان متوسط الاجر الزراعى ما زال لايشكل سوى اقل من نصف الاجر على المستوى القومى ٠ وايضا بالرغم من التحسن النسبى لمتوسط الاجر الزراعى فى مواجهة الاجر فى قطاع الصناعة بحيث اصبح يشكل نحو ٤٣,٧٪ من الاجر الصناعى عام ١٩٩٢/٩١ بعد ان كانت هذه النسبة ٢٥,٥٪ فقط فى المتوسط للفترة ٧٤-١٩٧٩، الان الاجر الزراعى مازال اقل من نصف الاجر الصناعى بكثير

جدول (٢-٦)

تطور متوسط الاجر

خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٩٢/٩١)

بالجنيه

السنوات	متوسط الاجر على المستوى القومى (١)	متوسط الاجر الصناعى (٢)	متوسط الاجر الزراعى (٣)	١/٣ ٪	٢/٣ ٪
٧٤-١٩٧٩ (متوسط)	٢٩٨,٤	٤٤١,٢	١١٢,٦	٣٧,٧	٢٥,٥
١٩٨١/٨٠	٥٣٣,٤	٧٣١,٥	١٧٦,٠	٣٣,٠	٢٤,١
١٩٨٢/٨١	٦٣٥,٣	٩١١,٨	١٨٥,٣	٢٩,٢	٢٠,٣
١٩٨٥/٨٤	١١٤١,٦	١١٤١,٥	٤٣٣,٧	٣٨,٠	٣٨,٠
١٩٨٧/٨٦	١٦٣٥,١	١٤٨٤,٢	٦١٥,٠	٣٧,٦	٤١,٤
١٩٨٨/٨٧	١٥٨٨,٣	١٦٦٨,٧	٧١١,٣	٤٤,٨	٤٢,٦
١٩٨٩/٨٨	١٧٦٥,٩	١٨٦٠,٥	٧٩٧,٦	٤٥,٢	٤٢,٩
١٩٩٠/٨٩	١٩٧٢,٥	٢٠٨٠,٢	٨٩٢,٣	٤٥,٢	٤٢,٩
١٩٩١/٩٠	٢٢١١,٤	٢٣١٦,٣	٩٩٨,٩	٤٥,٢	٤٣,١
١٩٩٢/٩١	٢٤٦٣,٨	٢٥٨٧,٨	١١٣١,٤	٤٥,٩	٤٣,٧

المصدر :حسبت على اساس :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة

٢-٣ اهم المؤشرات الاجتماعية

يوضح الجدول (٢-٧) واقع الريف المصرى والفجوه بينه وبين الحضر فيما يتصل بحاله التعليم والصحة والثقافة والخدمات ٠

فبالنسبة للتعليم يبلغ الاميون بالريف حوالى ضعفهم فى الحضر ، كما ان نسبه من يقرا ويكتب للبالغين قد بلغت نحو ٦٠,١٪ فى الحضر عام ١٩٨٦ ، بينما لم تبلغ هذه النسبة فى الريف سوى ٣١,١ ٪ اى ما يعادل ٥٠٪ مما هو فى الحضر ، وان كان حدث بعض التحسن فى عام ١٩٩٠ حيث زادت هذه النسبة الى ٣٣,٢٪ فى الريف مقابل ٦٢,٢٪ فى الحضر ٠

ان من اهم اسباب عدم كفاية الخدمة التعليمية فى الريف تكمن الى جانب ضيق الموارد من جانب الدولة فى انخفاض ما تخصصه الاسر للانفاق على الخدمات التعليمية ، فبينما تخصص الاسر فى محافظة القاهرة نحو ٢٪ من انفاقها الاجمالى للتعليم تنخفض هذه النسبة الى ٠,٨٪ فى ريف الوجه البحرى والى ٠,٦٪ فى ريف الوجه القبلى (١) ٠

وبالنسبة للصحة فيعانى الريف من النقص الشديد فى الخدمات الصحية مقارنه بما هو الحال فى الحضر وخاصة فى ريف الوجه القبلى ، فعلى سبيل المثال يبلغ عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠ نسمه فى المحافظات الحضرية فى عام ١٩٩٢ نحو ١٣,٢ طبيبا، بينما يبلغ هذا العدد ٧,٣ للوجه البحرى ، ٥,٥ للوجه القبلى ٠ كما يبلغ عدد الاسره لكل ١٠٠٠٠ نسمه فى المحافظات الحضرية لنفس العام حوالى ٣٧ سريرا ، مقابل ١٦ سريرا للوجه البحرى ، ١٤ سريرا للوجه القبلى (٢) ٠

---

١) معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ - مرجع سابق ص٥١

٢) نفس المرجع السابق ص ١٢٨ .

جدول (٢-٧)

بعض المؤشرات الاجتماعية فى الحضر والريف

البيان	الحضر	الريف
معدل القراءة والكتابة للبالغين :		
١٩٨٦	٦٠,١	٣١,١
١٩٩٠	٦٢,٢	٣٣,٢
الاميون البالغون ١٩٨٦ (بالالف)	٥٣٤٥	١٠٦٥٥
معدل الوفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى (١٩٨٩)	٣٨	٤١
اطفال يموتون دون سن الخامسة ١٩٨٦ (بالالف)	٣٤,٨	٧١,٢
بدون صرف صحى ١٩٩١ (بالالف)	١٢٦,١	٢٧٣١,٥
السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة ١٩٨٦ ٪	٩٢	٥٢,٥
المساكن المتصله بالكهرباء ١٩٨٦ ٪	٩٦	٧٨,٩

المصدر :

ـــــ معهد التخطيط القومى - تقرير التنمية البشرية - مرجع سابق من صفحة ١١٩ وحتى صفحة ١٣٧

وما يؤكد عدم كفاية الخدمات الصحية المقدمه للريف ان معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى قد بلغ عام ١٩٨٩ نحو ٤١ فى الريف مقابل ٣٨ للحضر ، كما ان الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة كانوا فى الريف عام ١٩٨٩ اكثر من ضعفهم فى الحضر ٠

اما واقع مستوى الخدمات بالريف فيتجسد من خلال ان عدد السكان الذين لايتمتعون بوجود صرف صحى فى الريف عام ١٩٩١ شكلوا نحو ٢١٦٦٪ من هؤلاء الذين ليس لديهم صرف صحى بالحضر ٠ وفى حين بلغ عدد السكان الذين يحصلون على مياه من شبكة عامة فى الحضر نحو ٩٢٪ من اجمالى سكان الحضر ، ولم يشكل هؤلاء السكان فى الريف سوى ٥٢,٥٪ من اجمالى سكان الريف ٠ واخيرا فإن المساكن التى تتمتع بالكهرباء فى الحضر قد شكلت نحو ٩٦٪ من اجمالى مساكن الحضر ، مقابل ٧٨,٩٪ فى الريف (١)

---

(١) العشوائيات غير داخله فى التقدير ٠

الفصل الثالث

استراتيجية وبرنامج التنميه الريفيه المتكامله

الفصل الثالث

"استراتيجية وبرنامج التنمية الريفية المتكامله "

مقدمـــه

وقع على عاتق القرية المصرية قديما ، عبء نشأة وتطوير المدينه ، بما قدمته لها من مقومات تتمثل فى تغذيتها بالقوة البشرية العاملة ، الغذاء لسكانها ، تمويل البنيه الاساسية من حصيلة التجارة الخارجية للانتاج الزراعى، هذا بالاضافة إلى توفير المواد الخام اللازمه للصناعة ٠

وبأستمرارية علاقة العطاء من جانب واحد، وعدم تكافؤ توزيع الموارد بين القرية والمدينه ، اتسعت الفجوه بينهما، بما انعكس على عدم قدره القرية على العطاء المستمر، بل أصبحت القرية قيدا على حركة تقدم المدينه ذاتها ٠ الامر الذى يوضح حتمية وضرورة العمل على تنمية القرى المصرية تنمية شاملة ومتكامله ، من خلال برنامج شروق ([1]) (برنامج التنمية الريفية المتكامله) ٠

استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة :

تعنى هذه الاستراتيجية وضع خطة شاملة ، تتضمن أساليب تطبيقها ، بغرض تحقيق أهداف الارتفاع المستمر فى مستويات معيشة أبناء المجتمع الريفى ، والارتقاء المتوالى بمستويات طموحاتهم وتطلعاتهم ، ومشاركتهم الفعاله فى عملية التنميه ، من خلال دفع قوى النمو الذاتى لديهم ٠

---

[1]) وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)، يوليو ١٩٩٥ ٠

أهداف التنمية الريفية المتكاملة (برنامج شروق) :

تنقسم هذه الأهداف الى :

(أ) هدف استراتيجى بعيد المدى :

وذلك من خلال تحقيق التقدم المستمر فى مستوى معيشة أفراد المجتمع الريفى ، والارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعالة للوصول الى هذا التقدم ٠

(ب) أهداف عامة وتتضمن مايلى :

أولا : التنمية البيئيه الريفيه :

من خلال زيادة الموارد الماديه المتاحة ورفع كفاءة استخدامها ، واستمرارية قدرتها على التجدد المستقبلى وتنميتها لصالح الاجيال الحاضره والقادمه ، مع استمرار تحسين المستوى البيئى المعيشى للسكان، عن طريق الاهتمام بمرافق البنيه الأساسيه السليمه ٠

ثانيا : التنمية الاقتصادية :

وتعنى زيادة متوسط الدخل الحقيقى للأفراد ، من أجل الفوارق الدخيله فيما بينهم ، وزيادة فرص العمل المستقر والمنتج ، مع تنويع مصادر الدخل المحلى اعتمادا على التصنيع ٠ ويهدف برنامج شروق للتنميه الريفيه المتكامله الى تحقيق الاهداف التالية :

- رفع مستوى نوعية الحياه لجميع أبناء المجتمع المحلى ، وذلك عن طريق رفع المستوى الاقتصادى أولا ، حيث يعد الأساس للتأثير على باقى نواحى الحياه فى الريف ، وذلك عن طريق اقراض

أفراد المجتمع مايمكنهم من ايجاد مشروعات اقتصاديه تولد دخل، وتخلق فرص عمل لابناء الريف وتحد من التطرف ومشاكله ٠

- زيادة المشاركة الشعبيه ، عن طريق بعث الشعور بين أبناء المجتمع حيث أن النهوض بحياتهم الاقتصاديه والثقافيه والاجتماعيه يتأتى من خلال مشاركتهم الفعاله على المستويين الفردى والجماعى، ومن ثم فانه لاينظر الى برامج شروق التى يجرى تنفيذها على أنها أهداف فى حد ذاتها ، بل ان مدى المشاركه الايجابيه من قبل أبناء المجتمع فى تخطيط وتنفيذ وتقويم هذه البرامج ، وهو المقياس الجوهرى لمدى نجاح البرامج التنمويه، ومن جوانب تلك المشاركه (المشاركه بالأموال بجهد العمل ، بالمناقشات ، بالاختيار، بوضع الخطه والاشتراك فى تنفيذها ، الاشتراك فى المتابعه ٠٠ الخ) ، وهو المأخوذ به فى برنامج شروق ٠

- دعم الاصلاح الاقتصادى فى مجال التحول نحو اقتصاديات السوق، حيث بدأ فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر عام ١٩٩١، بهدف تقليص دور الدوله والاعتماد على القطاع الخاص والجهود الذاتيه ، وبرنامج شروق يعد أحد عوامل الاصلاح الاقتصادى حيث يعمل على دعم ونشر المشروعات الصغيره ومن ثم القطاع الخاص ، كذلك يزيد من الاعتماد على القاده المحليين والشباب والمرأه ٠ كما أن تلك المشروعات الصغيره تعمل وفق اقتصاديات السوق وبما يدعم حرية المنافسه ٠

- تعميق الديمقراطيه ، وهو هدف أساسى من أهداف برنامج شروق، وذلك عن طريق قيام الأفراد بمناقشة امورهم والتعرف على مواردهم واحتياجاتهم ، ومناقشة المسئولين الحكوميين فيما يتعلق بظروف حياتهم والموافقه أو الاعتراض على تلك الأمور ويعد ذلك تدريب على الممارسة الديمقراطيه بما يعلمهم كيفية التمسك

والمطالبه بحقوقهم والمحافظة عليها · مع عدالة المشاركه فى اعباء التنميه وفى جنى ثمارها وتوزيع عوائدها ، وتنظيم أسهام الجميع بالرأى والفعل على أساس من تكافؤ الفرص ومن خلال الاقناع والمناقشة والتصويت ، وليس بأساليب القهر وفرض الرأى · وهذه الفاعليات التى يتصف بها برنامج شروق لم توجد فى غيره من البرامج التنمويه فى المجتمع ، ويعمل من مستوى القريه فيما يسمى " بلجنة شروق " وتتحقق الأهداف الاقتصاديه السابقه عن طريق مساعدة النشاط الاقتصادى للقريه من خلال :

١- توفير القروض

الى جانب مصادر الأقراض الموجوده بالريف المصرى ، الا أن الاقراض عن طريق " صندوق التنميه المحليه " يعد أيسر طريق للفلاح للحصول على مصدر القرض ، لما تتمتع به هذه الطريقه من مزايا توافر ممثلى الصندوق بالقرى وتواجدهم المستمر ، الى جانب سهولة الاجراءات التى لاتتجاوز مدتها شهرا من تاريخ تقديم طلب الحصول على القرض ، وحتى الحصول عليه ، الى جانب بساطة الضمانات المطلوبه ، والتى تتضمن أى من الشيكات البنكيه ، أصول المشروع ، أصول عينيه ، كفالة تضامنيه ··· الخ · كما يعد سعر الفائده منخفضا مقارنه بمصادر التمويل الأخرى بالريف ·

ونرى من ذلك أن برنامج التنميه الريفيه (شروق) ، وصندوق التنميه المحليه ، من اهم عوامل مساعدة الفلاح على ممارسة الأنشطة الاقتصاديه والقيام بها ، رغم محدوديه القدره على التوسع فى الاقراض، بسبب قلة موارد الصندوق ·

٢- خدمات تحليل السوق :

يعمل نشاط الاقراض لصندوق التنميه المحلية على توفير دراسة جدوى محدوده لكل متقدم يطلب قرض ، وبالطبع تتعرض الدراسة الأوليه للجدوى لدراسة السوق لمنتجات أو خدمات المشروع (حجم الانتاج - مقدار الطلب) ٠

وتعد دراسة السوق على درجة كبيرة من الأهمية ، ومن غير الممكن القيام بها لغير ذوى الخبره بدراسات الجدوى ٠

٣- نقل المخاطـــر :

وهو مايعنى تحمل صندوق التنميه المحليه لجانب من عبء المخاطر وذلك من ناحيتين :

أولا: فى بعض المشاريع التى يمولها الصندوق يعد التأمين على المشروع شرط للحصول على القرض مثل تربية حيوانات الألبان ٠

ثانيا: فى حالة تعرض المشروع للخسائر ، يقوم الصندوق بجدولة القرض بما يتلائم مع الظروف المستجده ، ونظرا لزيادة عوامل اللايقين فى الانتاج الزراعى ، فان هذا الأسلوب يعد على درجه كبيره من التوائم مع ظروف الانتاج ، ويساعد فى الاسراع على الاقبال على المشاريع وعدم انهيار مصادرهم الاقتصاديه فى حالة التعرض لظروف غير متوقعه ٠

٤- تخطيط الأعمال :

ويعنى توافق القروض مع ظروف وخصائص الانشطة المقترضه ، من حيث ملائمه موعد الحصول على القرض وموعد بداية الانتاج ، ايضا

توافق موعد تحقيق الانتاج وموعد سداد الاقساط ، بحيث يقدم القرض للمقترض قبل موسم بداية الانتاج بفترة كافية ، حتى يستطيع المقترض ان يلحق بموسم الانتاج ، كما ان تلائم تاريخ سداد الاقساط مع موعد الحصول على الانتاج ، يساعد المقترض على تسديد التزاماته الماليه ، ايضا تحقق فترة سماح - بمده كافية - مساعدة للمقترض فى توفير قدر من السيوله المالية لأستمرار دورة الانتاج ٠

٥- الائتمان والاقراض :

تقوم الوحدات المحلية باعلام المواطنين القرويين بوجود فرص للحصول على قروض من صندوق التنمية المحلية ، ويقوم المقترضون (المستثمرون) سواء كانوا افرادا او جامعات باستيفاء البيانات والشروط المطلوبة للحصول على القرض ، وبما ينسق مع خطة شروق للتنمية ٠ ثم يقوم رئيس الوحده المحلية المختص بارسال طلب القرض الى اللجنة الفنيه بالقاهرة ، حيث ترجع اتساق القرض مع احتياجات التنمية فى القرية ، فى ضوء خطه لجنة شروق بتلك القرية ٠

وفى حالة اثبات جدوى القرض من الناحية الاقتصادية ، يتم تحويله الى صندوق التنمية المحلية لأقراره ٠ وفى حالة عدم توافر بعض البيانات، يطلب صندوق التنمية المحلية من القرية المعنيه استيفائها٠ ثم يتم ابلاغ رئيس القرية المختص بالقرار النهائى ، على ان يقدم القرض بالفائدة البسيطة وليست المركبة ٠

ثالثا :التنمية البشرية :

تعنى التنمية البشرية ، الاهتمام بالافراد وتنمية قدراتهم ومهاراتهم فى جميع نواحى الحياه ، عن طريق استثاره شعورهم بالمسئولية نحو المشاركة فى تنمية مجتمعهم الريفى ، وذلك من خلال العمل مع خبراء

التنمية الاقليمية فى لجان شروق ، حيث تقوم المجالس الشعبية المحلية مع التنفيذيين وممثلى الجمعيات الاهلية ، وعدد من القيادات الطبيعية بجمع البيانات الاساسية اللازمه عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الشامله للمجتمع القروى المحلى ، ثم يتم توظيف تلك البيانات فى اجراء مناقشات مفتوحه مع الاهالى المحليين لتحديد اولويات التنمية فى قراهم٠ وتقوم الوحدات القروية باعداد خطة التنمية ، متضمنه تقدير المشاركة الشعبية المحلية كما ونوعا ٠

مشروعات البنيه الأساسية والتنمية البشرية :

يتم تحديد احتياجات القرى من مشروعات البنيه الاساسية ، من خلال سجلات مديريات التخطيط بالمحافظات ، الى جانب اراء المستفيدين من أهالى القرى عن احتياجاتهم منها ويتم وضع خطة لكل قرية فى ضوء هذه البيانات، ثم تقوم اللجنة الفنية فى جهاز القرية بمراجعة هذه الخطة وتوزيع الاستثمارات على مكوناتها فى مختلف المشروعات (تعليم ، صحة ، ٠٠٠الخ) وتقرر الحجم النهائى للميزانية فى ضوء المساهمات الشعبية ، وحجم التمويل الحكومى المتاح٠ ويتم ارسال الخطط الى وزارة التخطيط لاقرارها ٠ وفى بداية السنة المالية تدعو وزارة الادارة المحلية كافة الوزارات المعنية الى السماح بالاستثمارات المعتمده لتنفيذ مشروعات شروق ، وبدون تأخير ، سواء الى الوحدات المحلية المعنيه أو عن طريق جهاز القرية الذى يقوم بدور الوسيط والمنسق بين الوحدات المحلية والمستويات المركزية ٠

وتقوم الوحدات القروية بطرح المشروعات للتنفيذ من خلال الاجراءات المقرره تحت اشراف المركز المختص ، كما يمكن للوحدات القروية أن تسند التنفيذ الى المقاولين الذين تحددهم لجنة شروق القروية ٠

رابعا: التنمية المؤسسية :

تتم التنمية المؤسسية من خلال رفع كفاءة المنظمات المحلية الأختيارية ، وتنظيم مشاركتها فى عملية التنمية ، حيث تعانى هذه المؤسسات من محدودية الطابع المؤسسى لقيم ومعايير شروق ودرجة شفافيتها ، لاسيما من حيث :

- معايير اختيار قرى شروق .
- معايير الاقتراض .
- معايير تحديد حجم المشاركة الشعبيه بين قرى شروق .
- محدوديه الدراسات المتعمقه واللازمه لترشيد صنع القرار والتعرف على مشكلات الواقع الفعلى .

أهداف محدده على المستوى المحلى :

وتحدد هذه الاهداف كما وكيفا على مستوى كل وحده محليه ، من خلال المشاركه الشعبيه ، فى اطار الاهداف العامه للتنميه المتكامله ، فى ضوء الموارد الماديه ، والبشريه والطبيعيه المتوافره بالوحده المحليه، وبما يحافظ على خصائص الشخصيه الريفيه ، وعاداتها وتقاليدها الاجتماعيه الاهليه ، والغير مثبطه لعمليه التنميه . ويتم اتخاذ القرار فى ادنى مستويات التنظيم المحلى ، وهذا لا يعتبر مجرد مظهرا تشاركيا للتخطيط ، وانما ايضا خطوه نحو تحقيق اللامركزيه فى صنع القرار بما يلبى الاحتياجات المحليه .

ومن مؤشرات استمراريه شروق وجديه الالتزام الشعبى به ان المجتمع المحلى يقدم نحو ٢٥٪ فى المتوسط من حجم التمويل المطلوب لمشروعات شروق .

كذلك فان هناك درجه عاليه من الالتزام السياسى ببرنامج شروق حيث يحظى البرنامج باحترام أولويات التنميه التى تتضمنها خطط التنميه الريفيه كما وضعها المجتمع المحلى وتأكيد الطابع التطوعى فى برنامج شروق

وتتحدد منهجيه العمل ببرنامج شروق فى خمس مراحل هى :

١- مرحله التعرف على المجتمع المحلى وامكانياته الاقتصاديه والاجتماعيه وتحليل هذه المعلومات .
٢- مرحله تحريك المجتمع وجذب انتباه ابنائه لامكانياته وموارده الغير مستغله بكفاءه ، واستثاره ابنائه للتفكير فى مشاكلهم واحتياجاتهم التنمويه ، ووضع الاساليب لتحسنها من خلال الجهود الذاتيه والمساندة الحكوميه .
٣- مرحله وضع خطه التنميه الريفيه المتكامله بكافه تفاصيلها الفنيه والزمنيه ، مع توزيع ادوار ومشاركه المنظمات والافراد فى تنفيذها
٤- مرحله التنفيذ ، ويتم فيها ترجمه اهداف الخطه الموضوعه الى واقع عملى .
٥- مرحله التقييم لتقدير ومقياس ما تم انجازه من اهداف خطه التنميه المحليه فى صوره كميه ونوعيه .

البرنامج الزمنى لتنفيذ برنامج شروق :

يضم التتابع الزمنى لبرنامج شروق ، اختيار ٢٦ وحدة محليه قرويه بمعدل وحده بكل محافظة . وخلال عام ١٩٩٥/٩٤ تم رسم خرائط اقتصاديه واجتماعيه ، وتحريك المجتمع المحلى نحو المشاركه ، ووضع خطة للتنميه القرويه شامله تفاصيل مشروعاتها التنمويه . هذا الى جانب الوحدات القرويه المضاره بالسيول وعددها ٥٧ وحده .

وفى عام ١٩٩٦/٩٥ بدأ تنفيذ المشروعات التى خطط لها فى ال ٢٦ وحده محليه الأولى ، اضافة الى اتمام المراحل الثلاث للعمل حتى اتمام وضع خطط التنميه القرويه بتفاصيل مشروعاتها فى عدد ٧٨ وحده محليه قرويه بمعدل ثلاث وحدات بكل محافظة (١)، بالاضافه الى قرى السيول ٠

وفى عام ١٩٩٧/٩٦ سيستمر تنفيذ الخطط والمشروعات فى القرى السته وعشرين الأولى ، اضافة الى بدء تنفيذ المشروعات المخططه فى ال٧٨ قريه الثانيه ، مع اتمام المراحل الثلاثه حتى تخطيط المشروعات فى ١٠٤وحده محليه جديده بمعدل ٤ وحدات بكل محافظة ٠

وفى عام ١٩٩٨/٩٧ يستمر تنفيذ المشروعات المخططه فى ١٠٤ وحدة محلية قرويه ، والبدء فى تنفيذ المشروعات فى مجموعة القرى الثلاثه المخططه (١٠٤)، بالاضافه الى اتمام المراحل الثلاث حتى تخطيط المشروعات فى ٢٠٨ وحدة جديدة ، بمعدل ٨ وحدات بكل محافظة ٠

ويستمر العمل على هذا المنوال حتى اتمام تطبيق تنفيذ البرنامج فى جميع الوحدات المحلية القرويه فى جميع أنحاء الجمهورية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ باجمالى ١٠٦٠ وحدة محلية ٠ وكما هو مبين بجدول (٣-١) على أن/٢٠٢ يتم تمويل برنامج شروق من خلال المشاركة الشعبية اولا، ثم المسانده الحكومية من خلال الميزانيات السنويه للوزارات والمحافظات المختلفه ، الى جانب الموارد الأجنبيه المتاحة سواء فى صورة منح أو مشروعات ممولة من جهات أجنبيه ٠

وبالنسبة للتكلفة الاجمالية التقديرية لشروق من واقع بيانات جهاز بناء وتنمية القرية المصريه ، خلال الأعوام من ١٩٩٧ - ٢٠٠١ مايلى :

---

(١) وزارة الادارة المحليه ، جهاز بناء وتنميه القريه المصريه ، البرنامج القومى للتنميه الريفيه المتكامله (شروق)، مرجع سابق ٠

٦٧٩٩ مليون جنيه للبنيه الأساسية ٠
٤٤٣٢ مليون جنيه للتنميه البشريه ٠
٦٩٩٧ مليون جنيه لقروض المشروعات الصغيره والمتوسطه عن طريق صندوق التنميه المحليه ٠

المشكلات والمعوقات فى تنمية القرية المصرية :

من خلال الدراسه الميدانيه ، تبين وجود بعض المشاكل والمعوقات التى تعترض تنفيذ برنامج شروق على الوجه الاكمل ، وتتطلب اجراء تعديلات معينه وتغيير فى الظروف الاداريه والسياسيه العامه للبرنامج ، ومن أهم هذه المعوقات والقيود ، المؤسسات المحلية القائمه بكافة سلبياتها وعدم تناسقها وعدم تعاونها بما يخدم قضايا التنميه الريفيه ٠ الأمر الذى يظهر مدى اهمية التنميه المؤسسيه ، لتتوافق وقيم ومعايير برنامج شروق من حيث معايير اختيار القرى ، وتحديد حجم المشاركه الشعبيه ، وتحديد معايير اقراض المشروعات الصغيره ٠

هذا الى جانب مشاكل تمويل المشروعات فى المواعيد المناسبه من قبل الجهات الحكوميه المشاركه فى تنفيذ مشروعات برنامج شروق ٠

جدول (٣-١)

البرنامج الزمنى لتنفيذ البرنامج (شروق)

السنه	عدد الوحدات المحليه بالبرنامج	عدد القرى بالبرنامج	عدد القرى الداخله للبرنامج كل عام	عدد الوحدات التى ينفذ بها مشاريع	عدد القرى التى تنفذ بها مشاريع	عدد الوحدات المحليه التى يتم التخطيط للمشاريع بها	عدد القرى التى يتم التخطيط للمشاريع بها	عدد المشاريع الفعليه التى يتم التخطيط للمشاريع بها	عدد المشاريع التى تنفذ فى نفس الوقت بكل محافظة
٩٥/٩٤	٨٣	٤٠٧	٤٠٧	٥٧	٢٨٠	٢٦	١٢٧	٢٨٠	١١
٩٦/٩٥	١٦١	٧٨٠	٣٧٣	٨٣	١٩٢	٧٨	١٨١	٣٢٠	١٢
٩٧/٩٦	٢٦٥	١٢٩٠	٥١٠	١٦١	٣١٠	١٠٤	٢٠٠	٤٩١	١٩
٩٨/٩٧	٤٧٣	٢٣١٠	١٠٢٠	٢٦٥	٥٧١	٢٠٨	٤٤٩	٧٧٢	٣٠
٩٩/٩٨	٦٨١	٣٣٤٠	١٠٣٠	٤٧٣	٧١٥	٢٠٨	٣١٥	١١٦٤	٤٥
٠٠/٩٩	٨٨٩	٤٣٥٠	١٠١٠	٦٨١	٧٧٤	٢٠٨	٢٣٦	١٠٨٨	٤٢
٠١/٠٠	١٠٦٠	٤٨٠٠	٤٥٠	٨٨٩	٣٧٧	١٧١	٧٣	٦١٤	٢٤
٠٢/٠١								٧٣	٣
الاجمالى			٤٨٠٠				١٥٨٠	٤٨٠٠	

المصدر : وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القرية المصريه ، البرنامج القومى للتنميه الريفية المتكامله (برنامج شروق) .

الفصل الرابع

نموذج مقترح للتنميه المتكامله
لقرية دلتاويه
(قرية شونى ، مركز طنطا ، محافظة الغربيـــــه)

الفصل الرابع

نموذج مقترح للتنمية المتكاملة لقرية دلتاوية
قرية شونى مركز طنطا
محافظة الغربية

تمهـــيد

تواجه برامج ومشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١) فى مصر العديد من التحديات كارتفاع معدلات النمو السكانى ، والتنمية المركزية التى نتج عنها اختلال التوازن الاقليمى ، واختلال فى توازن الريف الحضرى ، وظاهرة الاستقطاب الحضرى ، هذا بالاضافة الى ازمه الديون وتأكل الموارد الطبيعية واهدارها وانعكاسه فى ظهور المشاكل البيئية نتيجة للاستخدام الخاطئ للموارد الطبيعية المتاحة بالمجتمع ٠

وتعد التنمية الريفية المتكاملة احد مجالات تنمية المجتمع ككل ، وتأتى أهمية التنمية الريفية المتكاملة نتيجة للفجوه الرهيبه بين الريف والحضر ، حيث ان تخلف الريف المصرى عن المدن الحضرية ، انما هو نتيجة للعطاء المستمر من جانب القرية المصرية فى خدمة المدينه وتطورها خلال السنوات العديدة الماضية ، وما ترتب على تلك الفجوه من آثار سلبية يعانى الحضر منها وتمثل عبئا على اجهزتها الادارية والتنفيذية ٠

وتقوم وزارة الادارة المحلية بالاشراف على برامج التنمية الريفية المتكاملة من خلال البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة والمعروف باسم (شروق) ، الذى يهدف الى الارتقاء والتقدم المستمر فى مستوى نوعية الحياه لجميع ابناء المجتمع المحلى ، عن طريق المشاركة الشعبية الفعاله ، والتنمية البيئية

---

١) فتحى محمد مصيلحى (د) ، المعمور المصرى فى مطلع القرن (٢١) ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القرية المصرية ، الجزء الاول، ١٩٩٠

والاقتصادية والبشرية والمؤسسية المحلية ، وذلك من خلال خطة قومية مرحليه متتابعة ، تحقق هذه الاهداف بالاساليب والوسائل المحدده لكل مرحلة زمنية ، وبما لايتعارض واحتياجات السكان المستفيدين من برامج التنمية المتكاملة ٠

وتتركز استراتيجية التنمية المتكاملة لبرنامج شروق فى اربعة محاور اساسية هى : البنيه الاساسية والتنمية البشرية والاجتماعية والتنمية الاقتصادية، بالاضافة الى الدعم المؤسسى ٠

ويعمل البرنامج القومى للتنمية المتكاملة (شروق) ، على دراسة القرى الريفية وحصر كافة البيانات والمعلومات عنها ، بهدف تحقيق الواقعية عند وضع الخطط المرحلية واختيار البدائل او تعبئة الموارد المحلية ٠

ونظرا لاهمية التنمية الريفية المتكاملة للقضاء على الفجوه الكبيرة بين مستوى المعيشة بالريف المصرى ومثيله بالمدن الحضرية ، فيستهدف هذا البحث دراسة متكاملة لنموذج قرية دلتاوية (ريفية)، من خلال اختيار احدى قرى برنامج شروق ، والمتمثل فى قرية شونى ، مركز طنطا ، بمحافظة الغربية ، حيث تقوم دراسة هذا النموذج ، على خمس محاور اساسية هى :

المحور الاول : دراسة الوضع الراهن للقرية شونى ، فيما يتعلق بكافة الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠٠٠ الخ ، والامكانيات المتاحة والمتوافرة بالفعل ، من خلال بيانات تم جمعها وحصرها بواسطة جهاز بناء وتنمية القرية (برنامج شروق) ٠

المحور الثانى: تحديد المشاكل التى تعانى منها قرية شونى ، حسب الاولويات والاحتياجات ٠

المحور الثالث: وضع عده حلول مقترحه لعلاج احدى هذه المشاكل ٠

المحور الرابع : وضع خطة تنفيذيه مرحلية لعلاج مشاكل القرية من خلال المشاركة الشعبية والجهود الذاتيه ، الى جانب الاستعانه

بالمساعدات الفنية والمالية المتوافرة ببرنامج شروق ، ووضع بدائل لها ٠

المحور الخامس: المتابعه والتقييم المتتابع لخطوات تنفيذ الخطة ، وتعديلها فى ضوء الاوضاع والظروف الواقعية ٠

ويسبق الدراسة القاء الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالتنمية الريفية المتكاملة ٠

تعريف المجتمع الريفى :

هو المجتمع الذى (١) يعتمد غالبية سكانه على مهنة الزراعة ٠ وتنقسم المجتمعات الريفية الى :

- مجتمع ريفى ينشأ على ضفتى النيل وفى دلتاه ، تتخلله مدن متعدده الاحجام ومعظمه قرى صغيرة يضمها مراكز قروية ، والنشاط الغالب هو الزراعة ٠
- مجتمع ريفى ساحلى ، يعيش على شواطئ البحيرات الشمالية وعلى شاطئ البحرين الاحمر والمتوسط ومعظم تجمعاته السكانية منعزله ، تمارس الغالبية من سكانه صيد الاسماك ، الى جانب ممارسة القليل مهنه الزراعة الموسمية ٠
- مجتمع ريفى صحراوى ينتشر مبعثرا فى الصحراء الغربية وسيناء والصحراء الشرقية ، ويعتمد اساسا على مهنة الزراعة والرعى وتربية الحيوان ٠

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التنمية الريفية فى مصر ، مع اشارة خاصة لمحافظة الدقهلية ، الجزء الاول ، مايو ١٩٩٣ ٠

القرية المصرية :

تعرف القرية المصرية بأنها تجمع سكانى دائم فى منطقة جغرافية محدده ، حيث يقيم السكان فى مساكن متجاورة وتربطهم ببعض العلاقات الاجتماعية القوية ، ويعمل نسبة كبيرة منهم بالزراعة ، ويوجد عدد قليل نسبيا من المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التى تعمل على خدمتهم او خدمة غيرهم من سكان المناطق الريفية المجاورة ٠

* محاور الدراسة :

المحور الاول : الوضع الراهن لقرية شونى ووحدتها المحلية :

أشار على باشا (١) مبارك فى مؤلفه التوفيقية الجديدة الى قرية شونى كاحدى القرى الكبرى بمديرية الغربية انذاك (محافظة الغربية حاليا) ، وتبعد القرية عن مدينه طنطا بحوالى ٨كم٢ ، واغلب السكان مسلمون ، والمهنه الاساسية لهم هى الزراعة ٠

ويقال ان السبب فى تسمية القرية بهذا الاسم ، انها كانت قديما مركزا لتشوين الغلال الزراعية ، وسميت فى البداية بشونه ، ثم تم تحريف الاسم بعد ذلك للتخفيف فى النطق الى شونى ٠

وتتميز قرية شونى بالتماسك الاجتماعى والترابط الاسرى بين سكانها، الى جانب وجود عائلات عديده يعملون بالجهود الذاتية لخدمة قريتهم ، اى ان عنصر المشاركة الشعبية فى برامج التنمية المتكاملة متوافره بهذه القرية ٠

---

(١) وزارة الادارة المحلية ، تقرير عن نتائج المرحلة الاولى من البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، لقرى شونى ، الراهبين ، المعتمدية ،نواج ، محافظة الغربية ، ١٩٩٦ ٠

وتشهد القريه فى الوقت الحالى نهضة حديثه ، حيث أقيمت العديد من المؤسسات الحكوميه التى تقوم على خدمة اهالى المنطقه ٠

وتشتهر القرية بزراعة كافة المحاصيل الزراعية ومن أهمها : القطن ، الذره ، القمح ، الأرز ، البطاطس ، فول الصويا ، هذا الى جانب زراعة جميع أصناف الخضر والفاكهه ٠

وتمتاز قرية شونى بأنها نموذج للقريه المصريه بعلاقاتها الاجتماعيه الطيبه ، التى تربطها بالقرى المجاوره والتابعه لها ، فضلا عن انها تضم شخصيات اجتماعيه تشغل مناصب ومواقع هامه فى أجهزة الدولة ٠

١- الموقع الجغرافى :

تقع قرية شونى فى الجزء الجنوبى الغربى لمحافظة الغربيه ، وتبعد عن مدينة طنطا بمسافه ٨ كيلو متر ، وتتميز بأنها تقع بين مركزى طنطا وكفر الزيات بمحافظة الغربيه ، ومركز تلا بمحافظة المنوفيه ، مما يكسبها مميزات نسبيه عن غيرها من القرى ٠

٢- حدود قرية شونى :

- الحد الشرقى : الوحده المحليه لقرية دفرة ومدينة طنطا ٠
- الحد الغربى : الوحده المحليه لقرية أبو العز مركز كفر الزيات ٠
- الحد الشمالى: الوحده المحليه لقرية محله مرحوم مركز طنطا ٠
- الحد الجنوبى : حدود محافظة المنوفيه (مركز تلا) ٠

٣- التقسيم الادارى وتوابع قرية شونى :

يتبع قرية شونى (القريه الأم) الوحدة المحلية القروية شونى، مركز طنطا ، بمحافظة الغربيه ، وتضم ستة قرى توابع هى : فيشا

سليم ، كفر الساحل ، الكرسة ، كفر الشرفا الشرقى ، كفر خضر ، كفر مسعود ٠

ويبلغ عدد سكان الوحده المحليه لقريه شونى ٤٨,٧ ألف نسمه (٤٨٧٠٢ نسمه)، وتشمل قرية شونى ٢٩ من العزب والكفور والنجوع ٠٠ منها ١٨ عزبه تتبع القريه الأم ، بينما تتوزع الـ ١١ الباقيه على القرى الخمس الأخرى بواقع ٤:١ عزب ، بينما القرى السادسه كفر خضر لايوجد لها توابع ٠ وكما هو مبين بجدول (٤-١) ٠

ويتضح من التقسيم الادارى ان هناك ضغط على جميع المرافق والبنيه الساسيه وكافة الخدمات بالقريه الأم شونى ، حيث يبلغ عدد سكان قريه شونى نحو ١٦,٥ ألف نسمه ، أى بنسبة ٣٣,٨٪ من اجمالى عدد سكان الوحده المحليه لشونى ، بينما يبلغ عدد سكان القرى التوابع للقريه الأم (شونى) بعزبها وكفورها ونجوعها نحو ٣٢,٢ ألف نسمه أى بنسبة ٦٦,٢٪ من اجمالى عدد السكان بالوحده المحليه للقريه ٠

الخصائص السكانيه للوحده المحليه بقرية شونى :

١- تعداد السكان :

يبلغ عدد سكان قرية [١] شونى وتوابعها ٤٨,٧ ألف نسمه طبقا لاحصائية عام ١٩٩٤، منها ١٣٦ ألف نسمه للفئات العمريه من١٥- ٦٠سنه، والتى تمثل القوى البشريه العامله والمنتجه ، أى بنسبه ٧٤٪ من اجمالى عدد سكان القريه وتوابعها ، مما يوضح ارتفاع نسبة القوه العامله والمنتجه بالقريه ، فى حين يبلغ عدد السكان للفئات العمريه أقل من ١٥سنه ٦,٨ ألف نسمه وبنسبة ١٣,٩٪ من اجمالى عدد سكان القرية

---

[١] وزارة الاداره المحليه ، تقرير عن نتائج المرحلة الأولى لبرنامج شروق ، مرجع سابق ٠

جدول (٤-١)

التقسيم الادارى لقرية شونى وتوابعها

الوحده المحليه	الاحياء والقرى التوابع	الشياخات/العزب	عدد السكان
شونى	شونى	أبو قرع -الخلفاء-الست حميده العوايسه-المنشيه الجديده-حامد محمود-حسن أبو جازيه-سيدى عثمان-شوريه-فتح الله عماره-هديه قاسم رسمى-كفر الجباليه-محمد اسماعيل-الهرميل-حسن الديب-سعد محمد-سعيدأبوجازيه	١٦٤٦٩
	فيشا سليم	بهجت-عبد الصمد عطيه	١٣٤٦٤
	كفر الساحل	عواره - نعمان	٢٧٠٤
	الكرسه	الزيات - فراج - عبد الله الجبالى-عبد المجيد الجبالى	٥٢٢٧
	كفر الشرفا الشرفى	العياطين	٢٧٥٢
	كفر خضر	ـــــــ	٣٠٤٨
	كفر مسعود	البرادعى - الدمنهورى	٣٠٤٨
			٤٨٧٠٢

المصدر: وزارة الاداره المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق)

وتوابعها ، بينما تبلغ هذه النسبه نحو ١٢,١٪ للفئات العمريه أكثر من ٦٠سنه ، أى ان نسبة الاعالة لسكان القريه وتوابعها يبلغ نحو ٢٦٪ من اجمالى عدد السكان ٠

ويوضح جدول (٤-٢) توزيع السكان حسب الفئات العمريه لقرية شونى وتوابعها ٠

جدول (٤-٢)

توزيع السكان حسب فئات السن

لقرية شونى وتوابعها

اسم القريه	أقل من ١٥سنه	من١٥- ٦٠	أكثر من٦٠سنه	الاجمالى	٪
شونى (القريه الأم)	٢٤٣٢	١٢٦٦٧	١٣٧٠	١٦٤٦٩	٣٣,٨
التوابع					
١-فيشا سليم	١٦٦٣	٩٥٤٢	٢٢٥٩	١٣٤٦٤	٢٧,٦
٢-كفر الساحل	٥٣٠	١٧٥٣	٤٢١	٢٧٠٤	٥,٦
٣-الكرسه	٧٤٤	٣٥٨٨	٨٩٥	٥٢٢٧	١٠,٧
٤-كفر الشرفا	٣٣٩	٢٣٠٩	١٠٤	٢٧٥٢	٥,٧
٥-كفر خضر	٦١٧	٣٨٤٠	٥٨١	٥٠٣٨	١٠,٣
٦-كفر مسعود	٤٥٠	٢٣٥٠	٢٤٨	٣٠٤٨	٦,٣
الاجمالي	٦٧٧٥	٣٦٠٤٩	٥٨٧٨	٤٨٧٠٢	١٠٠

المصدر: وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) .

٢- العماله وقوة العمل :

يبلغ تعداد من يعمل من سكان قرية شونى وتوابعها ١٨٤٢٠نسمه، منهم ١٥١٦٠ ذكور ، ٣٢٦٠ أناث ، وبنسبة ٨٢,٣٪ ، ١٧,٧٪ على التوالى من اجمالى عدد من يعمل ٠

ويلاحظ أن نسبة من يعملون من الجنسين تنخفض كثيرا عن نسبة القوة البشرية العاملة والمنتجه والبالغه ٧٤٪ من اجمالى عدد سكان القريه وتوابعها ٠

ويبلغ عدد من يحمل مؤهلات دراسيه ممن يعملون ٦٩١٠نسمه (٥٦٥٠ ذكور ، ١٢٦٠ اناث)اى بنسبة ٣٧,٥٪ من اجمالى عدد من يعملون٠ أما من يعملون ولايحملون مؤهل فيبلغ عددهم ١١٥١٠نسمه (٩٥١٠ ذكور،٢٠٠٠اناث)، وبنسبة ٦٢,٥٪ من اجمالى عدد من يعملون٠ ويلاحظ اقتراب نسبة من يعملون وغير حاصلين على مؤهلات تقترب من ضعف عدد من يعملون وحاصلين على مؤهلات كما يبلغ عدد من لايعملون ٢٥١٦، أى بنسبة ٥,٢٪ من اجمالى تعداد سكان قرية شونى وتوابعها، منهم ١٦٢٣ ذكور ، ٨٩٣ اناث ٠ ويبلغ عدد من يحمل مؤهلات دراسيه منهم ١٤٢١ نسمه (٩٠٨ ذكور ، ٥١٣ اناث) أى بنسبة ٢,٩٪ من اجمالى عدد سكان القريه وتوابعها ٠

اما من لايحمل مؤهلات ممن لايعملون فيبلغ عددهم ١٠٩٥ نسمه (٧١٥ ذكور ، ٣٨٠ اناث)، وبنسبة ٢,٢ من اجمالى عدد السكان ٠

ويتضح مما سبق أن نسبة من لايعملون ويحملون مؤهلات دراسية تزيد قليلا عن نصف نسبة اجمالى من لايعملون ٠

ويوضح جدول (٤-٣) - قوة العمل مقسما بين من يعملون ومن لايعملون بقرية شونى وتوابعها ٠

جدول (٤-٣) قوة العمل بقرية شونى وتوابعها

اسم القرية	يعمل						لايعمل					
	حاصلين على مؤهلات دراسية			بدون مؤهل			حاصلين على مؤهلات دراسية			بدون مؤهل		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
القرية الام : شونى	١٣٠٠	٢٠٠	١٥٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠	٢٧٠٠	٢٠٥	١٣٣	٣٣٨	٢٠٠	١٣٠	٣٣٠
التوابع :												
فيشاسليم	١٩٠٠	٤٠٠	٢٣٠٠	٣٠٠٠	٨٠٠	٣٨٠٠	١٩٤	١٠٩	٣٠٣	١٥٠	٧٠	٢٢٠
كفر الساحل	٥٠٠	١٥٠	٦٥٠	٣٥٠	٥٠	٤٠٠	١٠٢	٦٠	١٦٢	٦٠	٤٠	١٠٠
الكرسة	٧٠٠	٢٠٠	٩٠٠	٨٠٠	١٠٠	٩٠٠	١١١	٤٦	١٥٧	٨٠	٣٠	١١٠
كفر الشرفا الشرقى	٥٤٠	١٢٠	٦٦٠	٧٥٠	١٥٠	٩٠٠	٩٨	٥٧	١٥٥	٩٠	٤٥	١٣٥
كفر خضر	٣٩٠	١١٠	٥٠٠	١٠٢٠	٣٠٠	١٣٢٠	٩٤	٥٤	١٤٨	٧٠	٣٠	١٠٠
كفر مسعود	٣٢٠	٨٠	٤٠٠	١٠٩٠	٤٠٠	١٤٩٠	١٠٤	٥٤	١٥٨	٦٥	٣٥	١٠٠
الاجمالى	٥٦٥٠	١٢٦٠	٦٩١٠	٩٥١٠	٢٠٠٠	١١٥١٠	٩٠٨	٥١٣	١٤٢١	٧١٥	٣٨٠	١٠٩٥

المصدر : وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (برنامج شروق)

٣- توزيع اعداد البطاله حسب فئات التعليم والنوع :

يوضح جدول (٤-٤) توزيع اعداد البطاله لسكان قرية شونى وتوابعها حسب الفئات التعليميه ، حيث بلغت نسبة البطاله لاجمالى سكان القريه وتوابعها ٥,٢٪ ، منها ٢,٩٪ (٣٪ تقريبا) ممن يحملون مؤهلات (عليا/متوسطه /دون متوسطه) ، والبالغ عددهم ١٤٢١نسمه ، منهم ١١٥نسمه يحملون مؤهلات عليا، ٨٠نسمه مؤهلات متوسطه ،١٢٢٦نسمه من حملة المؤهلات دون المتوسطه ، وتمثل البطاله فى الذكور ضعف مثيلاتها فى الاناث وكما هو مبين بجدول (٤-٤) ٠

الخدمات الاجتماعيه :

١- الخدمات التعليميه :

توجد بقرية شونى وتوابعها ٢٤ مدرسة ومعهد ازهرى ، منها ١٣ مدرسة ١٣ مدرسة ابتدائى عام ، ٤ مدارس اعدادى عام ، ٥ معاهد ازهرية للمرحلة الابتدائية ، ومعهدين للتعليم الاعدادى الازهرى ٠

وتفتقر القرية الى وجود مدارس ثانوية بكافة انواعها ٠

ويبلغ اجمالى عدد الفصول ٢٣٢ فصل ، ويبلغ اجمالى عدد التلاميذ بالتعليم العام ٩٩١٧ تلميذا ، أى ان متوسط كثافة الفصول تبلغ ٤٣ تلميذ/الفصل ٠ كما يبلغ اجمالى عدد المدرسين ٤٢٦ مدرس ، اى ان نسبة المدرسين الى التلاميذ تبلغ مدرس /٢٣ تلميذ ٠

ويبلغ اجمالى عدد التلاميذ بالمعاهد الازهرية ٢٢٠٠ تلميذ للمعاهد الازهرية السبع ٠

جدول (٤-٤)

البطالة حسب فئات التعليم بقرية شونى وتوابعها

اسم القرية	مؤهل عالى		مؤهل متوسط		اقل من المتوسط		الاجمالى
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
القرية الام:							
شونى	٢٣	٤	١٨	٩	١٦٤	١٢٠	٣٣٨
التوابع							
فيشا سليم	٢٥	٣	١٦	١٣	١٥٣	٩٣	٣٠٣
كفر الساحل	١٢	١	٢	٢	٨٨	٥٧	١٦٢
الكرسة	١٨	١	٣	٢	٩٠	٤٣	١٥٧
كفر الشرفا	١٣	٢	٢	٤	٨٣	٥١	١٥٥
كفر خضر	٦	٢	٣	٣	٨٥	٤٩	١٤٨
كفر مسعود	٤	١	٢	١	٩٨	٥٢	١٥٨
الاجمالى	١٠١	١٤	٤٦	٣٤	٧٦١	٤٦٥	١٤٢١

المصدر : وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (برنامج شروق)

وفيما يتعلق بحاله المبانى التعليمية ، فتقسم كما يلى :

حالة المبنى :	جيدة	متوسطة	تحت الانشاء	متهالكه
عدد المدارس:	١٠	٢	٢	٣

ويتوفر عدد ١٠ فناء بالمدارس الابتدائية البالغة ١٣ مدرسة، اى ان هناك ٣ مدارس تعمل بدون فناء للتلاميذ ٠

وتوجد ٦ مكتبات بالنسبة لاجمالى عدد المدارس الابتدائية ، اى ان ٧ مدارس تفتقر الى وجود مكتبات بها ٠

وفيما يتعلق بتوفر البنيه الاساسية ، فإن اجمالى عدد المدارس الابتدائى التى يتوافر بها كهرباء تبلغ ١٢ مدرسة ، فى حين يبلغ عدد المدارس الابتدائى التى يتوافر بها مياه الشرب والصرف ١١ مدرسة من اجمالى عدد المدارس الابتدائى ، الامر الذى يتطلب توفير ٧ مكتبات ، ١٠ معامل ٠ بالاضافة الى تزويد مدرسة بالكهرباء ومدرستين بمياه الشرب والصرف الصحى ٠

وبالنسبة لمدارس التعليم الاعدادى وعددها ٤ مدارس ، يتوفر بها عدد ٣ فناء ، ٤ مكتبات، ٣ معامل ، بالاضافة الى توافر البنية الاساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحى لجميع هذه المدارس ٠ اى ان هناك احتياج لتوفير معمل واحد فقط ٠

وفيما يتعلق بالتعليم الابتدائى الازهرى بقرية شونى وتوابعها، فنجد ان عدد المعاهد الازهرية للابتدائى يبلغ ٥ معاهد ، يتوافر لاربع منها أفنيه ، ومزوده جميعا بالبنيه الاساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحى ٠ ولكنها تفتقر الى وجود مكتبات ومعامل ٠ فى حين يوجد معهدين ازهريين للاعدادى ، يتوافر بهما معمل لكل منهم ، وفناء

واحد لاحدهما، ويفتقر المعهد الاخر لوجود فناء للتلاميذ . وتتوافر البنيه الاساسية من كهرباء ومياه نقية وصرف صحى لكل منهما .

ويلاحظ وجود احتياج للمكتبات بكلا المدرستين .

وتوضح الجداول من (٤-٥) : (٤-٩) الخدمات التعليمية والبنيه الاساسية بها .

جدول (٤-٥)

الخدمات التعليمية بالوحدة المحلية لقرية شونى وتوابعها

اسم القرية	مدارس ابتدائى	مدارس اعدادى	معاهد ازهرية		عدد الفصول	عدد المدارسين	عدد الطلبة				اجمالى عدد الطلبة		
			ابتدائى	اعدادى			من داخل القرية		من خارج القرية				
							ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	جملة
القرية الام :													
شونى	٢	٢	١	٠	٦٨	١٢٦	١٥١٠	١١٧٤	٢٢٨	٢١٧	١٧٣٨	١٣٩١	٣١٢٩
التوابع :													
فيشاسليم	٤	١	١	٠	٧٣	١٣٥	١٢٩٥	١٣١١	٢٠٤	١٥٥	١٤٩٩	١٤٦٦	٢٩٦٥
كفر الساحل	١	٠	٠	٠	٨	١٢	١٥٠	١٧٣	٠	٠	١٥٠	١٧٣	٣٢٣
الكرسة	١	٠	١	١	١٩	٢٩	٣٩٢	٢٦٢	١٢٣	٤٢	٥١٥	٣٠٤	٨١٩
كفر الشرفا الشرقى	١	٠	١	١	١٦	٤٥	٢٦١	٢٤٩	١٢	٣٨	٢٧٣	٢٨٧	٥٦٠
كفر خضر	٢	٠	١	٠	٢١	٣٨	٣٩٥	٣٣٩	١٢٠	٩٣	٥١٥	٤٣٢	٩٤٧
كفر مسعود	١	١	٠	٠	٢٠	٣١	٤٥٩	٤٢٠	٠	٠	٤٥٩	٤٢٠	٨٧٩
العزب والنجوع المنشية الجديدة	١	٠	٠	٠	٧	١٠	١٧٠	١٢٥	٠	٠	١٧٠	١٢٥	٢٩٥
الاجمالى	١٣	٤	٥	٢	٢٣٢	٤٢٦	٤٦٣٢	٤٠٥٣	٦٨٧	٥٤٥	٥٣١٩	٤٥٩٨	٩٩١٧

المصدر : وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (برنامج شروق)

جدول (٤-٦)
بيان بالتعليم الابتدائى بقرية شونى وتوابعها

اسم المدرسة	عدد الفصول	عدد المدرسين	عدد التلاميذ			كثافة الفصل
			بنين	بنات	جملة	
مدرسة شوني بنين	١٧	٢٣	٤٣١	٤١٠	٨٤١	٥٠
مدرسة شوني بنات	١٢	١٧	٣٠٨	٣٢٢	٦٣٠	٥٢
مدرسة فيشا سليم	٨	٩	١٥٦	١٧٣	٣٢٩	٤١
مؤسسة فيشا سليم (ا)	١٣	١٤	٣١٥	٣٢٣	٦٣٨	٥٠
مؤسسة فيشاسليم (ب)	١٣	١٨	٣٠٢	٣١٢	٦١٤	٤١
مدرسة فيشاسليم المعانه	٤	٦	٥١	٦٣	١١٤	٣٠
مدرسة كفر الساحل مكة المكرمه	٨	١٢	١٥٠	١٧٣	٣٢٣	٤٠
مدرسة كفرالشرفا الشرقى	٩	٢٧	١٥١	١٦٢	٣٢٣	٣٤
مدرسة الشهيد محمد بكر بالكرسة	٥	٩	٧٤	١٦٠	٢٣٤	٤٧
مدرسة السلام بكفر خضر	٧	١١	١٧٥	١٧٣	٣٤٨	٥٠
مدرسة كفر خضر	٧	١١	١٧٨	١٦٨	٣٤٦	٥٠
مدرسة كفر مسعود	١٣	١٦	٣١٤	٢٧٧	٥٩١	٤٥
مدرسة المنشية الجديدة	٧	١٠	١٧٠	١٢٥	٢٩٥	٤٢
الاجمالي	١٢٢	١٨٣	٢٧٧٥	٢٨٤١	٥٦١٦	٤٦

* عدد المدارس الابتدائى ١٣ مدرسة يتوافر بها ١٠ فناء ، ٦ مكتبة ، ٣ معمل ١٢ بها كهرباء ، ١١ مياه شرب ، ١١ صرف

المصدر :

وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، (برنامج شروق) .

جدول (٤-٧)
بيان بالتعليم الاعدادى بقرية شونى وتوابعها

اسم المدرسه	عدد الفصول	عدد المدرسين	عدد التلاميذ			كثافة الفصل
			بنين	بنات	جملة	
مدرسة شونى بنين	١١	٢٥	٥٢٨	٠	٥٢٨	٤٨
مدرسة شونى بنات	٩	٢٤	٠	٤١٧	٤١٧	٤٦
مدرسة فيشا سليم فترتين	٢٢	٤٩	٤٣١	٤٣٧	٨٦٨	٤٠
مدرسة كفر مسعود	٧	١٥	١٤٥	١٤٣	٢٨٨	٤١
الاجمالى	٤٩	١١٣	١١٠٤	٩٩٧	٢١٠١	٤٣

* يوجد ٤ مدارس اعدادى بها ٣ فناء ، ٤ مكتبه ، ٣ معمل ، ٤ بها كهرباء ٤ مياه نقيه ، ٤ صرف صحى ٠

المصدر :

وزارة الادره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) ٠

جدول (٤-٨)
بيان بالتعليم الابتدائى الأزهرى بقرية شونى وتوابعها

اسم المعهد	عدد الفصول	عدد المدرسين	عدد التلاميذ			كثافة الفصل
			بنين	بنات	جملة	
المعهد الدينى بشونى	١٩	٣٧	٤٧١	٢٤٢	٧١٣	٣٧
المعهد الدينى بفيشا سليم	١٣	٣٩	٢٤٤	١٥٨	٤٠٢	٣١
المعهد الدينى بالكرسه	١٢	١٤	٣٤٧	١٤٤	٤٩١	٤١
المعهد الدينى بكفر الشرفا الشرقى	٥	١٢	١٢٢	٦٣	١٨٥	٣٧
المعهد الدينى بكفر خضر	٧	١٦	١٦٢	٩١	٢٥٣	٣٦
الاجمالى	٥٦	١١٨	١٣٤٦	٦٩٨	٢٠٤٤	٣٧

* يوجد ٥ معاهد ابتدائى يتوافر بها ٤ فناء، ومزوده جميعها بالكهرباء والمياه النقيه والصرف الصحى .

المصدر :

وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القرية المصريه (برنامج شروق) .

جدول (٤-٩)
بيان بالتعليم الاعدادى الأزهرى لقرية شونى وتوابعها

اسم المعهد	عدد الفصول	عدد المدرسين	عدد التلاميذ			كثافة الفصل
			بنين	بنات	جملة	
المعهد الدينى الاعدادى (بنين) بالكرسه	٢	٦	٩٤	-	٩٤	٤٧
المعهد الدينى الاعدادى فتيات بكفر الشرفا الشرقى	٢	٦	-	٦٢	٦٢	٣١
الاجمالى	٤	١٢	٩٤	٦٢	١٥٦	٣٩

* يوجد ٢ معهد اعدادى يتوافر لهما فناء واحد لكل معهد وكذا متوافر بهما الكهرباء والمياه النقيه ٠

المصدر :

وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) ٠

٢- الخدمات الصحية :

يوجد بقرية شونى وتوابعها ٤ مكاتب صحه ، ٤ وحدات صحيه ريفيه ، ٣ وحدات أسنان ، ٤ أقسام لرعاية الأمومه والطفوله ٠

ويقوم بأداء الخدمات الصحيه للأهالى عدد ٩ أطباء ، منهم ٦ أطباء ممارس عام ، ٣ أطباء أسنان ٠

بالاضافه الى ٢٥ من الممرضين والممرضات يقومون بمساعدة الأطباء٠ ويمكن استنتاج بعض المؤشرات التاليه :

أ - نسبة الأطباء (ممارس عام) / عدد السكان بالقريه = ٦ : ٤٨٧٠٢
أى بمعدل طبيب ممارس عام لكل ٨١١٧ نسمه ٠

ب - نسبة أطباء الأسنان / عدد سكان القريه = ٣ : ٢٠٧٨٤
أى بمعدل طبيب أسنان لكل ١٦٢٣٤نسمه ٠

ح - عدد الممرضين والممرضات / عدد سكان القريه =٢٥ : ٢٠٧٨٤
أى بمعدل ممرض أو ممرضه لكل ١٩٤٨ نسمه ٠

ويلاحظ من هذه المؤشرات عدم كفاية الأطباء سواء ممارس عام أو تخصص أسنان لاجمالى سكان قرية شونى وتوابعها ، بالاضافه الى عدم كفاية اعداد الممرضين والممرضات ٠

ونشير فى هذا الصدد الى عدم وجود أسرة للمصابين والمرضى ، بالاضافه الى الافتقار لمراكز الاسعاف بسيارات مجهزه للاسعافات الأوليه والعاجله ٠

ويوضح جدول (٤-١٠) احصائيات الخدمات الصحيه على مستوى الوحده المحليه لقرية شونى وتوابعها ٠

جدول (٤-١٠)
الخدمات الصحيه لقرية شوني وتوابعها

أطباء	المعاونين		الممرضين		تخصصات الأطباء	عدد الأسرة	الصيدليه	عدد المترددين	عدد المستفيدين		تحصينات عدد
الاقامه	عدد	الاقامه	عدد	الاقامه					تنظيم الاسرة	رعاية الامومة وطفولة	الاطفال
-	-	-	-	-	ممارس ٦						
داخل القرية	٨	داخل القرية	٢٥	داخل القرية	أسنان ٣	لايوجد	١٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠
	٨		٢٥		٩		١٠	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٠٠٠

حليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) .

٣- الخدمات الدينية :

بدراسة الخدمات الدينية بقرية شونى وتوابعها ، نجد انها تتميز بتوافر اعداد المساجد (سواء التابعة لوزارة الاوقاف او الاهلية) ، لاقامة الشعائر الدينية ، حيث يبلغ اجمالى عدد هذه المساجد ٦٢ مسجدا ٠ كما يوجد بالقرية وتوابعها ٧ مكاتب لتحفيظ القرآن الكريم ، الى جانب وجود جمعية خيرية اسلامية ٠

وبالنسبة لحاله المساجد فيوجد ٣٨ مسجدا بحاله جيدة ، و٢٤ مسجدا بحاله متوسطة ٠ ويبلغ اجمالى عدد الائمه ٥٢ امام ، وعدد المؤذنين ٢٤ مؤذن ٠

٤- الخدمات الثقافية والاعلامية

بدراسة الخدمات الثقافية والاعلامية بالقرية وتوابعها نجد أن هناك ٣ مكتبات ، منها مكتبة بقرية شونى ، ومكتبة بقرية فيشاسليم ، لتقديم الخدمات الثقافية للاهالى والمترددين عليها ٠ هذا الى جانب وصول الارسال الاذاعى والتليفزيونى بكفاءة عاليه ٠

ويلاحظ عدم كفاية المكتبات بالنسبة لاجمالى اعداد السكان بالقرية وتوابعها ٠

٥- الخدمات الموجهة للشباب

تشمل الخدمات الموجهة للشباب كل من مراكز الشباب والملاعب، الى جانب الندوات التى تقام بهدف توعيه وتثقيف الشباب ، ويوجد بالقرية ١٠ مراكز شباب ، بواقع مركز لكل قرية ، فيما عدا قرية خضر، هذاالى جانب ٥ ملاعب فى خمس قرى ، ويبلغ اجمالى عدد المستفيدين من الانشطة الرياضية ٦٥٩٠ نسمه ٠

٦- دور الحضانة والجمعيات الاهلية

توجد بقرية شونى وتوابعها ٤ دور للحضانة ، تخدم ٢١٠ طفل ، توزع كما يلى :

- دار حضانة بقرية شونى
- ٣ دور حضانة بقرية فيشا سليم

فى حين تفتقر باقى القرى الى هذه النوعية من الخدمات ٠

وبالنسبة للجمعيات الاهلية فتوجد جمعيتين ، واحده بقرية شونى والاخرى بقرية الكرسة ٠

هذا الى جانب وجود دار لرعاية المجندين واسرهم بقرية شونى٠

البنية الاساسية للوحده المحلية لقرية شونى وتوابعها :

تتمثل البنيه الاساسية لقرية شونى وتوابعها فى مياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء ورصف الطرق ، وفيما يلى موجز لامكانيات القرية منها ٠

١- مياه الشرب :

يوجد بالقرية وتوابعها ٥ آبار ارتوازية ، تبلغ طاقاتها ٣٦٠٠ متر مكعب/ يوم، وتعمل بمعدل ٨ ساعات/ بئر ، ويتراوح عمق البئر بين ٦٥- ٧٠متر، والتصرف ٢٥ لتر/ثانية ٠ ويبلغ عدد المنازل المستفيده من مياه الشرب ٣٨١٧ منزلا ، وعدد المشتركين بشبكة المياه ٣٨١٧٥ مشترك ، ويتراوح استهلاك الفرد بين ٥٣,٧ - ٢٢٠ لتر/ اليوم ٠

هذا بالاضافة الى وجود خزان سعته ١٠٠ متر مكعب ، وعمق ١٠متر ، ويعمل بمعدل ٨ ساعات/ اليوم ٠

ويبلغ طول شبكة المياه بالقرية الام وتوابعها ٥٧ كيلو متر ، ويتراوح قطر الشبكة بين ٤ ، ٥ ، ٦ بوصة ٠

ويلاحظ ان مياه الشرب غير صالحه ، وذلك لزيادة نسبة المنجنيز بها، حيث تتراوح بين ٠,٧ ، ٠,٨ - فى قرى شونى وفيشاسليم ، كفر الساحل، كفر خضر ، وكفر مسعود ، وعزبة هدية ٠

فى حين تصلح مياه الشرب للاستهلاك الادمى فى قريتى الكرسة وكفر الشرفا الشرقى ، وعزب المنشية الجديدة والجبالية والعوايسة ٠

ويلاحظ ان نسبة السكان المستفيدين من مياه الشرب تبلغ ٢٥,٧٪، ٨٣٪ ، ٨٢٪ ، ٣٥٪ ، ٦٤٪ ، ٤٢٪ ، ٧٩٪ لقرى شونى وفيشاسليم وكفر الساحل والكرسة وكفر الشرفا الشرقى ، وكفر خضر وكفر مسعود على الترتيب ٠

فى حين تبلغ هذه النسب ١٠٪ ، ٦٥٪ ، ٦٥٪ ، ٧٠٪ لعزب المنشية الجديدة والجبالية والعوايسة والهدية على التوالى ٠

وبالرغم من عدم صلاحية المياه للشرب فإن ربع سكان قرية شونى فقط ، يعتبروا من المستفيدين بمياه الشرب ٠

فى حين يستفيد نحو ثلث سكان قرية الكرسة من مياهها الصالحة للشرب ،وتنخفض نسبة المستفيدين من سكان كفر خضر عن النصف للمياه الغير صالحة للشرب ٠

بينما تزيد نسبة المستفيدين فى قرى كفر الشرفا الشرقى عن ٥٠٪ وكما هو مبين بجدولى (٤-١١)، (٤-١٢) ٠

ويمكن القول ان قرية شونى وتوابعها تفتقر الى وجود شبكة لمياه الشرب الصالحة للاستهلاك الادمى ، وتحتاج لامدادها بالمياه النقية الصالحة للشرب ٠

٢- الصرف الصحى

لايوجد بقرية شونى وتوابعها شبكة للصرف الصحى، مما ادى الى ارتفاع منسوب المياه الارضى ، نتيجة لاستخدام الترنشات الغير مصمته٠

وهو ما يعنى احتياج القرية وتوابعها لامدادها بشكبة صرف صحى٠

٣- الكهرباء

تغذى قرية شونى وتوابعها عن طريق محولات كهربائيه متصله بالشبكة القوميه للدوله طوال اليوم ، ويبلغ اعداد المنازل المستفيده بالكهرباء ٨٨٤٩ منزلا ، ويبلغ اجمالى عدد المستفيدين بالكهرباء ٣٩٤٥٠ نسمه ، أى بنسبة ٨١٪ من اجمالى عدد سكان القريه وتوابعها ٠

٤- رصف الطـــرق

تبلغ المسافه المرصوفه داخل كردون القريه ١٢ كيلو متر ، بالاضافه الى مسافه ١٦ كيلو متر طرق ممهده ٠ أما خارج كردون القريه فتبلغ المسافه المرصوفه ٨ كيلو متر ، بالاضافه الى مسافه ٨,٥ كيلو متر طرق ممهده ٠

جدول (٤-١١)

طاقه الآبار وعدد ساعات التشغيل والاستهلاك لقرية شونى وتوابعها

اسم القريه	عدد الآبار	عمق البئر	قطر البئر	عدد ساعات التشغيل	التصرف ثانيه/لتر	استهلاك الفرد لتر/فرد/يوم	نسبة المستفيدين٪
القرية الأم: شونى	١	٦٥	١٠	٨ساعات	٢٥لتر/ثانيه	١٦٩	٢٦٪
التوابع :							
فيشا سليم	١	٧٠	١٠	٨ساعات	٢٥لتر/ثانيه	٥٣,٧	٨٣٪
كفر الساحل	-	-	-	-	-	٥٣,٧	٨٢٪
الكرسه	-	-	-	-	-	٢٠٠	٣٥٪
كفر الشرفا الشرقى	١	٧٠	١٠	٨ساعات	٢٥لتر/ثانيه	٢٠٠	٦٤٪
كفرخضر	١	٧٠	٨	٨ساعات	٢٥لتر/ثانيه	٢٢٠	٤٢٪
كفر مسعود	-	-	-	-	-	٢٢٠	٧٩٪
العزب: المنشيه الجديده	١	٦٧	١٠	٨ساعات	٢٥لتر/ثانيه	٢٢٠	كما تغذى كفر خضر وكفر مسعود وكذا عزبتى جباليه والعويسه

المصدر :

وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) .

جدول (٤-١٢)
شبكة المياه وصلاحيتها للاستهلاك بقرية شونى وتوابعها

اسم القرية	طول الشبكه بالكيلومتر	جودة المياه	استهلاك لتر/فرد/يوم	نسبة السكان المستفيدين٪	نسبة المنجنيز
القرية الأم: شونى	٨كيلومتر	غير صالحه لزيادة نسبة المنجنيز	١٦٩ التر/فرد/يوم	٢٥,٧٪	,٧
التوابع :					
فيشا سليم	١٣	غير صالحه	٥٣,٧	٨٣٪	,٨
كفر الساحل	٣	غير صالحه	٥٣,٧	٨٢٪	
الكرسه	٣	صالحه	٢٠٠	٣٥٪	
كفر الشرفا الشرقي	١١	صالحه	٢٠٠	٦٤٪	
كفر خضر	٥	غير صالحه	٢٢٠	٤٢٪	,٨
كفر مسعود	٥	غير صالحه	٢٢٠	٧٩٪	,٨
العزب:					
المنشيه الجديده	٤	صالحه	٢٢٠	١٠٪	
الجباليه	١,٥	صالحه	٢٢٠	٦٥٪	
العوايسه	١,٥	صالحه	٢٢٠	٦٥٪	
هديه	٢	غير صالحه	١٦٩	٧٠٪	,٧
الاجمالى	٥٧كيلو متر				

المصدر: وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه (برنامج شروق) ٠

وفى هذا الصدد يمكن القول انه يمكن رصف الطرق الممهده وذلك لتسهيل حركة مرور السيارات والانتقال بما يخدم النشاط الاقتصادى والتسويقى للقريه وتوابعها ٠

٥- خدمات أخــرى

توجد بقرية شونى وتوابعها نقطة للشرطه ، نقطة دفاع مدنى ، ومكتب سجل مدنى ، الى جانب وجود ٦ عمد يقومون بادارة شئون الاهالى ٠

والقريه وتوابعها تحتاج لمزيد من الخدمات مثل التليفون والتلغراف وخدمات معاونه أخرى ٠

الأنشطة الاقتصاديه بقرية شونى وتوابعها

١- الزراعـــه

تبلغ المساحه الكليه للوحده المحليه لقرية شونى وتوابعها ٩٢٨٥ فدان ، منها ٧٨٨٦ فدان أراضى منزرعه بالمحاصيل المختلفه (حقليه / فاكهه / خضر)، وذلك بنسبة ٨٥٪ من اجمالى المساحه الكليه للوحده ٠

فى حين تبلغ مساحة الأراضى السكنيه والبور وغيرها نحو ١٣٩٩ فدان ، أى بنسبة ١٥٪ من اجمالى مساحة الوحده المحليه لشونى وتوابعها ٠

وفيما يتعلق بتصنيف الاراضى المنزرعة ، فتصنف اراضى القرية وتوابعها على انها اراضى طينية يندرج اكثر من ٥٠٪ منها تحت تصنيف اراضى درجة اولى ويتضح من ذلك أن النشاط السائد والاول بالقرية وتوابعها هو النشاط الزراعى ٠

ومن خصائص الزراعة فى القرية وتوابعها اعتدال المناخ صيفا وشتاءا، ويبلغ عدد ساعات سطوع الشمس نحو ١٢ ساعة كما ينعدم نزول الصقيع ، والمناخ ملائم للزراعة ، حيث تتراوح درجات الحرارة صيفا بين ٢٢ - ٣٣ درجة مئوية وشتاءا بين ١٥ - ٢٠ درجة مئوية وفيما يتعلق بالموارد المائية فتتميز القرية وتوابعها بتوافر مياه الرى من مياه النيل وفروعه او من خلال الآبار الارتوازية ، حيث يوجد نحو ١٥ بئر ارتوازى ٠

وتروى مياه النيل وفروع مساحة تبلغ ٧١٣٠ فدان ، بينما تروى الابار الارتوازية مساحة تبلغ ٧٥٦ فدان ٠

وبالنسبة للتوزيع الحيازى للاراضى الزراعية بقرية شونى وتوابعها، فيلاحظ من جدول (٤-١٣) ، ان اجمالى عدد الحائزين يبلغ ٨٦٧٠ حائزا وبنسبة نحو ١٨٪ من اجمالى عدد سكان القرية وتوابعها ٠ كما يلاحظ من نفس الجدول مدى التصنف الحيازى ، نظرا لزيادة عدد الحائزين لاقل من فدان ، يليهم الحائزين لفدان الى اقل من ٥ افدنه ثم الحائزين لاكثر من خمس افدنه ٠

وتوزع المساحة المنزرعة (٧٨٨٦ فدان) كما يلى :
٦٢١١ فدان محاصيل حقلية ١٢٦٢ فدان حدائق ، و٤١٣ فدان محاصيل اخرى ٠

وفيما يتعلق بالخدمات الزراعية فيوجد بالقرية جمعية تعاونية زراعية ، وقسم للارشاد الزراعى ، يضم ٨ حقول ارشادية لتوعية المزارعين بأحدث طرق الزراعة والاصناف العالية الانتاج ، كما توجد بالقرية خدمات بيطرية للثروة الحيوانية ، تضم ٩ تخصصات فى الانتاج الحيوانى ٠

جدول (٤-١٣)
التوزيع الحيازى للأراضى الزراعية
الواقعة فى نطاق الوحده المحلية لقرية شونى

القرية	فئات الحيازة	عدد الحائزين ملك	عدد الحائزين ايجار	عدد الحائزين مشتركة	جملة الحائزين
شونى	اقل من فدان	١٥٠٠	٩٠٠	٣٠	٢٤٣٠
	١- أقل من ٥	٣٥٠	—	—	٣٥٠
	٥ فأكثر	٢٠	—	—	٢٠
فيشا سليم	اقل من فدان	٧٧٣	—	—	٧٧٣
	١- اقل من ٥	١٠٠٠	٣٥٨	—	١٣٥٨
	٥ فأكثر	٢٧	—	—	٢٧
كفر الساحل	أقل من فدان	٦٢٥	١٤٣	—	٧٦٨
	١- اقل من ٥	٨٣	٢٩	—	١١٢
	٥ فأكثر	٦	—	—	٦
الكرسة	أقل من فدان	٥٧٩	١١٤	—	٦٩٣
	١- اقل من ٥	٢٥١	٩٥	—	٣٤٦
	٥ فأكثر	١٢	٤	—	١٦
كفر الشرفا الشرقى	أقل من فدان	٣٤٣	٧٤	—	٤١٧
	١- اقل من ٥	٢٣٣	١٠٣	—	٣٣٦
	٥ فأكثر	٤٣	—	—	٤٣
كفر خضر	أقل من فدان	٢٧٥	٢٣٨	—	٥١٣
	١- اقل من ٥	٢٦٣	—	—	٢٦٣
	٥ فأكثر	٥	—	—	٥
كفر مسعود	أقل من فدان	٣٠	١٤٢	—	١٧٢
	١- اقل من ٥	١٧	٤	—	٢١
	٥ فأكثر	١	—	—	١
	أقل من فدان	٤١٢٥	١٦١١	٣٠	٥٧٦٦
	١- اقل من ٥	٢١٩٧	٥٨٩	—	٢٧٨٦
	٥ فأكثر	١	٤	—	١١٨
	الجملـــة	٦٤٣٦	٢٢٠٤	٣٠	٨٦٧٠

المصدر :

وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (برنامج شروق) .

أما المصادر التمويلية فيوجد بنك القرية ، ويبلغ عدد المتعاملين من خلاله ٦٩٥٠ فردا ٠

٢- الانتاج الحيوانى

وفيما يتعلق بالانتاج الحيوانى ، يوجد بالقرية وتوابعها ١٦ مشروعا للثروة الداجنه ، منها ٧ مشروعات خاصة بانتاج بدارى التسمين، ويعمل بها ٢٤ فردا ، و٩ مشروعات لانتاج الارانب ، ويعمل بها ١٨ فردا٠

وتبلغ التكاليف الاستثمارية لمشاريع انتاج بدارى التسمين نحو ١٩٠ الف جنيه ، موزعه بين مساهمه صندوق التنمية المحلية بواقع ١٤٠ الف جنيه، والمساهمه الشعبية بواقع ١٥٠ الف جنيه ٠

أما التكاليف الاستثمارية لمشاريع انتاج الارانب فتبلغ نحو ٢٧ الف جنيه ، تمول بالكامل من المساهمات الشعبية ٠

كما يوجد بالقرية مشروعات لتسمين الماشية والماعز والأغنام وانتاج الالبان وتربية العجول ٠

بالاضافة الى عدد ٢٦ مشروع مناحل بهدف الانتاج ٢٢١٠ خلية نحل ، بلغت اجمالى تكلفتها الاستثمارية ١٣٠ الف جنيه تمول بالمساهمات الشعبية ويعمل بها ٥٢ فردا ، هذا بالاضافة الى عدة مشروعات للميكنه الزراعية ، وكما هو مبين بجدول (٤-١٤) ٠

جدول (٤-١٤)
المشروعات الاقتصادية القائمة حسب مصادر تمويلها
بقرية شونى وتوابعها

اسم المشروع	عدد المشروعات	مصادر التمويل				عدد العاملين بالمشروعات
		صندوق التنمية المحلية	الصندوق الاجتماعى والبنوك	مساهمه شعبية	اجمالى الاستثمارات بالجنيه	
النشاط الزراعى						
الثروة الداجنه						
انتاج بدارى تسمين	٧	٤٠٠٠٠	-	١٥٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٤
ارانب	٩	-	-	٢٧٠٠٠	٢٧٠٠٠	١٨
انتاج حيوانى (بعدد الحيوانات)						
تسمين ماشية	١٩١٠ راس	-	١١٠٠٠٠	٢٧٥٥٠٠٠	٢٨٦٥٠٠٠	٣٨٢
تسمين ماعز واغنام	١١١٠٥ راس	٧٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	٢١١٩٠٠٠	٢٢٢١٠٠٠	٤٤٥
انتاج البان	٥٩٠	-	-	١٧٧٠٠٠٠	١٧٧٠٠٠٠	١٩٥
تربية عجول	١٥٠٠	-	-	١٠٥٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠٠	٣٠٠
مناحل						
انتاج عسل ٢٢١٠ خلية	٢٦	-	-	١٣٠٠٠٠	١٣٠٠٠٠	٥٢
ميكنه زراعية						
جرار زراعى وملحقاته	١٨٦	-	-	٦٥٠٠٠٠٠	٦٥٠٠٠٠٠	٣٧٢
الالات زراعية ميكانيكية	٢٩	-	-	٢٣٢٠٠٠	٢٣٢٠٠٠	٣٥
لودر	٩	-	-	٤٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	١٨
النشاط الصناعى						
ورش نجارة	١٢	-	-	١٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٤٥
ورش بلاط	٤	-	-	٢٤٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٣٢
محاجر	٣	-	-	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠
مصنع تريكو	٥	-	-	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠	٧
محلات تجارية	٤٦٩	-	-	٤٢٢١٠٠٠	٤٢٢١٠٠٠	٥١٢
ماكينات خياطة	٤٠٠	-	-	٣٢٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٥٧٠
مخابز	٧	-	-	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٣٠
وسائل النقل						
نقل ركاب	٣٠٠	-	٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٨٣٠٠٠٠	٣٠٠
نقل البضائع	٢٠	-	٢٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠	٤٠
حفار	٢	-	-	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٤
مقطورة كسح	٧	-	-	٦٣٠٠٠	٦٣٠٠٠	٧

المصدر :وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية (برنامج شروق)

٣- النشاط الصناعى

يلى النشاط الزراعى فى الاهمية ، النشاط الصناعى ، حيث يوجد ١٢ ورشة للنجارة ، ٤ ورش للبلاط ، ٣ محاجر ، ٥ مصانع تريكو ٠ وكما هو مبين بجدول (٤-١٤) ٠

٤- النشاط التجارى

يوجد بالقرية وتوابعها ٤٦٩ محال تجارية ، الى جانب ٤٠٠ ماكينه خياطة بهدف الانتاج والحياكة ٠

كما توجد مشروعات للنقل تشمل وسائل لنقل الركاب واخرى لنقل البضائع ٠ وكما هو مبين بجدول (٤-١٤) ٠

المحور الثانى : المشاكل التى تعانى منها قرية شونى :

من خلال دراسة الوضع الراهن لقرية شونى وتوابعها ، يمكن بايجاز تحديد المشاكل التى تعانى منها القرية ، تبعا لترتيب الاولويات والاحتياجات وكما هو مبين بشكل (٤-١) فيما يلى :

اولا : مشاكل البنية الاساسية

ترتيب هذه المشاكل حسب اهميتها واولوياتها على النحو التالى:

١- مشاكل الصرف الصحى
٢- مشاكل مياه الشرب ،وعدم صلاحيتها للاستهلاك الادمى
٣- مشاكل رصف الطرق
٤- مشاكل الكهرباء

شكل (٤-١)

ترتيب المشاكل حسب الاهمية والاولويات فى قرية شونى وتوابعهـــا

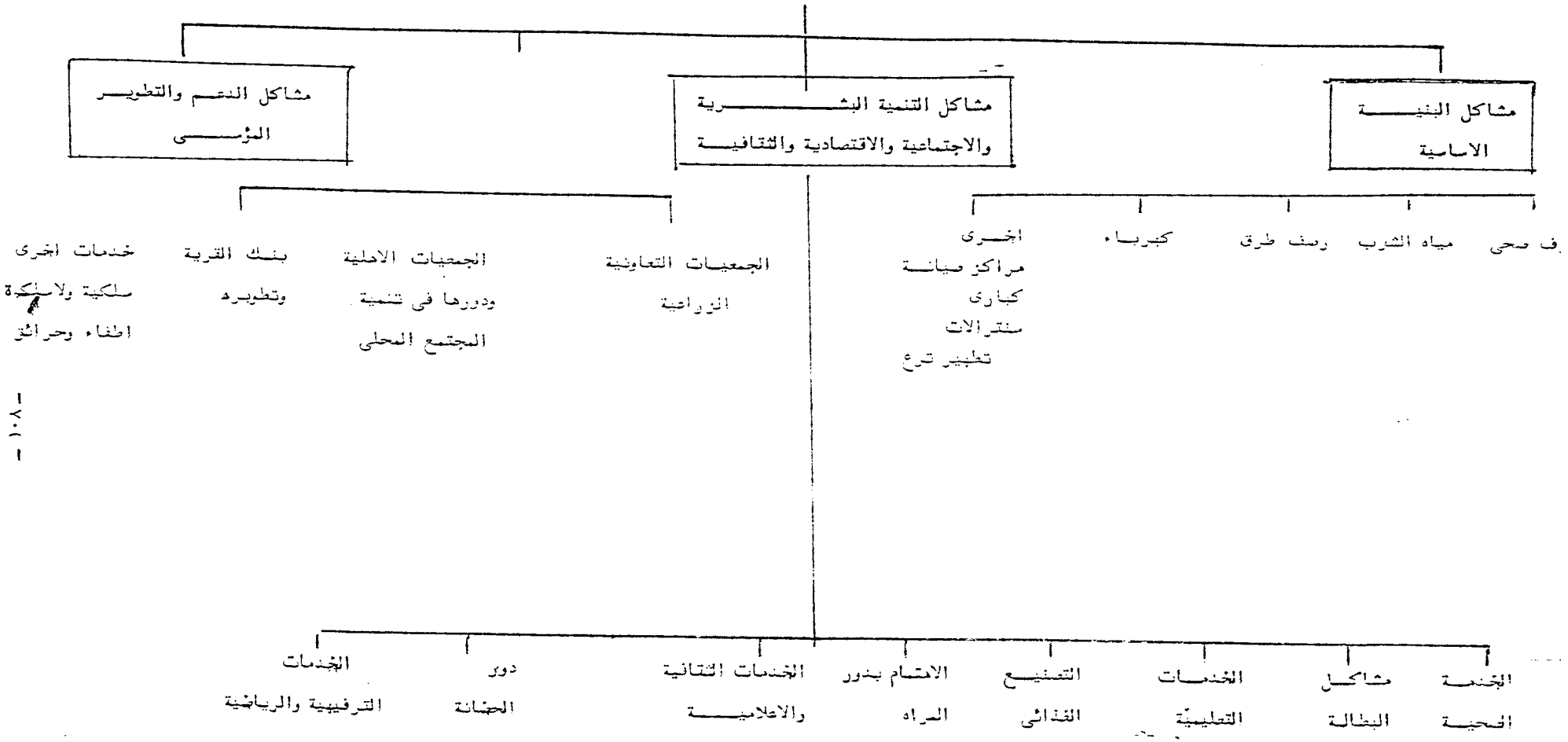

٥- مشاكل اخرى ، مثل عدم توافر مراكز صيانه ، عدم توافر كبارى مشكلة تطهير الترع ٠٠ الخ ٠

ثانيا: مشاكل التنمية البشرية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

ترتب مشاكل هذا النوع حسب درجة اهميتها واولوياتها بقرية شونى وتوابعها كما يلى :

١- عدم كفاية الخدمات الصحية
٢- مشكلة البطالة
٣- قصور فى الخدمات التعليمية
٤- عدم اشتراك المرأة بدور فعال فى عمليات التنمية
٥- عدم وجود تصنيع غذائى للمنتجات الزراعية ، بالدرجة الكافية
٦- قصور فى الخدمات الثقافية والاعلامية
٧- عجز فى دور الحضانة والمؤسسات الاجتماعية
٨- قصور فى تقديم الخدمات الترفيهية والرياضية

ثالثا: مشاكل تتعلق بالدعم والتطوير المؤسسى

تعانى القرية وتوابعها من تخلف وقصور خدمات المؤسسات التاليه :

١- الجمعيات التعاونية ، والتى تحتاج لتطوير وتحديث ، بما يخدم اهداف المرحلة المقبله فى مجالات الاقتصاد الزراعى بكافة فروعه ٠
٢- الجمعيات الاهلية
٣- بنك القرية ، والحاجة الملحه لتحديثة ، ليكون مصدرا للتمويل الذاتى لبعض مشروعات تنمية وبناء القرية وتوابعها ٠
٤- المؤسسات الخدمية الاخرى ، كالاسعاف ، والاطفاء واجهزة الاتصال السلكية واللاسلكية ٠٠ الخ ٠

المحور الثالث : الحلول المقترحه

نظرا لاهمية المياه فى استمرار الوجود البشرى على قيد الحياه ، فقد تم اختيار مشكلة مياه الشرب ، من بين مشاكل البنية الاساسية التى تعانى منها قرية شونى وتوابعها ، نظرا لعدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ، وذلك لارتفاع نسبة المنجنيز بها ، والتى تتراوح بين ٠,٧ - ٠,٨، وذلك بهدف وضع بعض المقترحات لحلها كما يلى :

المقترح الاول : معالجة مياه الآبار الارتوازية

توجد بقرية شونى وتوابعها خمس آبار ارتوازية يبلغ اجمالى سعتها ٣٦٠٠ متر مكعب/ اليوم ن تغذى القرية الأم وتوابعها ، ويبلغ عدد المنازل المستفيده منها ٣٨١٧ منزلا ، والدراسه تقترح الآتى :

١- معالجة مياه الآبار الغير صالحه للشرب لارتفاع نسبة المنجنيز بها٠
٢- تزويد مناطق الآبار الأرتوازيه بمحطات رفع كهربائيه متكامله ٠
٣- التنقيب عن الابار الأرتوازيه بقرى كفر الساحل، وكرسه ، وكفر مسعود٠

جهات الاسنـاد

يمكن توزيع جهات اسناد مشروع مياه الشرب بين :

١- الجهات الحكوميه ، وتمثلها الهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى، بحيث يقع عليها عبء تمويل نحو ٨٥٪ من اجمالى تكاليف المشروع ، الى جانب عمليات التنفيذ ٠
٢- المساهمات الشعبيه ، فىحدود ٥٪ من اجمالى تكاليف المشروع ٠
٣- المساهمات المحليه بواقع ١٪ من اجمالى التكاليف ٠
٤- المعونات الأجنبيه فى حدود ٥٪ من اجمالى التكاليف ٠
٥- تبرعات المستفيدين من مياه الشرب ، فى حدود ٤٪ من اجمالى التكاليف، توزع على أساس الكميه المستهلكه بواسطه كل مبنى أو منزل أو منشأه٠

٦- وزارة الصحه ، عن طريق استخدام معاملها فى تحليل عينات مياه الشرب ، والتأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمى ٠

المقترح الثانى : ويتعلق بخزانات المياه

تقترح الدراسه مايلى :

١- تجديد خزان قرية كفر الشرفا الشرقى ، والذى تبلغ سعته ١٠٠متر مكعب وبعمق ١٠ متر ٠

٢- الصيانه الدوريه لهذا الخزان ، وتطهيره ٠

٣- انشاء ثلاثة خزانات للمياه بسعة ١٠٠ متر مكعب / اليوم فى المناطق المحرومه من المياه النقيه (قرى كفر الساحل ، الكرسه ، كفر مسعود) ٠

٤- انشاء محطة مياه تخدم وتربط القرى الثلاثه السابق ذكرهم ، على أن تزود بأحدث اساليب التحكم واصلاح الاعطال ٠

جهات الاسناد

١- الهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ، ويقع عليها عبء تحمل تكاليف انشاء خزانات جديده بالمناطق المحرومه من مياه الشرب النقيه، هذا بالاضافه الى مهمة التنفيذ ٠

٢- المساهمات الشعبيه والمحليه ، ويقع عليهما عبء تحمل تكاليف صيانه وتطهير الخزانات بصفه دوريه ٠

٣- المساعدات الأجنبيه ، يمكن الاستعانه بها فى تحمل تكاليف تجديد خزانات المياه ٠

المقترح الثالث : بالنسبه لشبكات المياه النقيه

١- الاحلال والتجديد لشبكات المياه الحاليه ، ويشمل التجديد المناطق التى تصلها مياه صالحه للشرب بقريتى الكرسه وكفر الشرفا الشرقى ، وعزب

المنشيه الجديده والجباليه والعوايسه • ويبلغ اجمالى طول الشبكه المطلوبه ٢١ كيلو متر •

أما عمليات الاحلال فتتم بالمناطق التى تعانى من مشكلة عدم صلاحيه المياه للشرب بسبب ارتفاع نسبة المنجنيز بها ، وهى قرى شونى، وفيشاسليم،وكفر الساحل ، كفر خضر ، كفر مسعود ، وعزبة هديه ، ويبلغ اجمالى طول الشبكه المطلوبه ٣٦ كيلو متر •

٢- التوسع فى امداد وتوصيل شبكات المياه النقيه للمناطق المحرومه منها •
٣- ربط شبكة المياه النقيه بمحطة مياه متكامله ، يتوافر بها كل وسائل وأساليب التحكم وأجهزة الانذار فى حالة حدوث أعطال للشبكات ، على مستوى القريه وتوابعها ، ووضع مجموعة مفاتيح تحكم عند مناطق التقاء مواسير الشبكات ، لتفادى اهدار كميات كبيره من المياه ، عند حدوث أى عطل باحدى المواسير •
٤- رسم خريطه دقيقه لمسار شبكات المياه ، وتحديد أماكن ومواضع مفاتيح التحكم عليها •

المحور الرابع : وضع خطه مرحليه لمواجهة مشاكل القريه وتوابعها

يمكن رسم الملامح العريضه لخطة تنمية وتطوير قرية شونى وتوابعها، من خلال النقاط التالية :

١- تحديد الاحتياجات من مشروعات التنميه ، حسب درجه اهميتها وأولوياتها ، من وجهة نظر المستفيدين وفى ضوء بيانات توصيف القريه وتوابعها ، كما سبق فى الدراسه •
٢- تحديد الجهات التمويليه ، سواء الحكوميه أو الأجنبيه ، او المشاركات الشعبيه والمحليه ، لكل مشروع •
٣- تحديد مهام واختصاصات كل جهه تشترك فى تنفيذ مشروعات التنميه •

٤- تحديد الفتره الزمنيه اللازمه لتنفيذ كل مشروع ، ولكل جهه تنفيذيه ، مع توقيع غرامات تأخير ماليه فى حالة عدم الالتزام ٠

٥- تنفيذ المشروعات المقرره ، ومتابعتها ، مع اجراء تقييم متتابع ، لعمل التعديلات اللازمه ، فى حالة وجود أى عقبات أو صعوبات تعوق استمرار المشروع ٠

٦- التقييم النهائى لنتائج تنفيذ الخطه الموضوعه ، وتحديد السلبيات والايجابيات والمعوقات لكل مشروع تنموى ٠

خطه مرحليه مقترحه لحل مشكلة مياه الشرب بقرية شونى وتوابعها

يمكن رسم بعض الملامح المقترحه لخطة تنفيذ مشروع مياه الشرب النقيه فيما يلى :

١- تحديد مصادر تمويل تنفيذ المشروع ، وتوزيعها على الجهات المختصه ٠ ونشير فى هذا الصدد الى عدم وجود اعتمادات ماليه للهيئه العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ، على مستوى محافظة الغربيه ، من قبل بنك الاستثمار ، وحتى ١٩٩٦/١/٣٠ (١) ٠

٢- تحديد أولويات تنفيذ المشروع بالقرى والعزب ، من خلال البيانات الفعليه لها (التوصيف)، كما يلى :

أ - البدء فى انشاء خزانات مياه نقيه صالحه للشرب فى قريتى كفر الساحل ، وكفر مسعود ، بسعة ١٠٠ متر مكعب/اليوم ٠

معالجة مياه الآبار التى ترتفع بها نسبة المنجنيز وتحويلها لمياه صالحه للشرب ، فى نفس التوقيت ٠

يلى ذلك تزويد مناطق الآبار الارتوازيه بمحطات رفع كهربائيه متكامله ، مع صيانه الخزانات المقامه وتجديدها ٠

---

(١) وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصريه ، برنامج شروق ٠

ب - تجديد شبكات المياه الحاليه للمناطق التى تصلها مياه نقيه صالحه للشرب بقريتى الكرسه وكفر الشرفا الشرقى ، وعزب المنشيه الجديده والجباليه والعوايسه ، وبطول ٢١ كيلو متر للشبكه ٠

اجراء عمليات احلال لشبكات المياه بقرى شونى وفيشا سليم وكفر الساحل ، وكفر خضر ، وكفر مسعود ، وعزبه هديه، والتى يصلها مياه غير صالحه للشرب ، وبطول ٣٦ كيلو متر للشبكه ٠

ح - التوسع فى انشاء شبكه لمياه الشرب النقيه ، بالمناطق المحرومه منها ٠

د - ربط شبكة المياه النقيه بمحطة مياه متكامله ، مزوده بأحدث أساليب التحكم والصيانه والاصلاح ٠

٣- التنفيذ المرحلى للمشروع، من خلال تحديد فترات زمنية ، لكل مشروع، تبعالظروف التنفيذ ، ومدى توافر التمويل والخبرات والتسهيلات الفعلية بمناطق اقامة كل مشروع ٠

٤- طرح مناقصات عامة ، سواء بالنسبة للعمليات الانشائية ، او المعدات والمستلزمات اللازمه لكل عملية ، ومن خلال هذه المناقصات يمكن وضع بنود تنفيذ المشروع بالتفصيل ، وحساب سعر وحده كل بند تبعا لمعدلات الاسعار السائدة بالسوق ، مع الاخذ فى الاعتبار معدلات التضخم والزيادة فى الاسعار، والاعمال الاضافية ، هذا الى جانب تخصيص ٢٥٪ من اجمالى تكاليف المشروع كبند اضافىللحالات الطارئه او الغير متوقعه سنويا ٠

٥- تحديد الاحتياجات من الطاقة الكهربائية اللازمه لتشغيل المشروعات ، وعمل التوصيلات اللازمه ، وتحديد اجمالى التكاليف ، فى حالات انشاء محطات رفع او شبكة ربط (محطة مياه متكاملة) ٠

٦- الاستعانة ببيوت الخبره وذوى الكفاءة العالية فى تنفيذ المشروعات المقترحه ، كل فى مجال تخصصه ٠

٧- توزيع المخصصات والاعتمادات المالية على بنود المشروعات المقترحة ٠

٨- البدء فى تنفيذ ومتابعه مشروع مياه الشرب النقية بالقرية وتوابعها ٠

المحور الخامس : المتابعة والتقييم المتتابع

وذلك من خلال :

١- اجراء التعديلات اللازمه على الخطة ، تبعا لما يستجد اثناء التنفيذ ، وبما يخدم اهداف المشروع ، فى ضوء الفترة الزمنية المحدده ٠

٢- التقييم النهائى للمشروعات المنفذة ، وتحديد الصعوبات والعقبات التى واجهت المشروع ، وسلبيات واخطاء التنفيذ ، ليكون مرشدا للمشروعات اللاحقه فى نفس المجال والظروف

نموذج مقترح للتنمية الريفية المتكاملة لقرية شونى وتوابعها :

لاجراء التنمية الريفية المتكاملة لقرية شونى وتوابعها ، كنموذج للقرية الدلتاوية ، يجب أن تكتمل الصور الاربع التالية :

اولا: تنميه الموارد والعناصر الانتاجيه الزراعيه ، مع الاهتمام بالاثر البيئى لعمليات الانتاج الزراعى (تنميه اقتصاديه)

ثانيا: الاهتمام برعاية القائمين بالعمل الزراعى صحيا ، ثقافيا ، خدميا، اقتصاديا، اجتماعيا ٠ (تنميه بشريه) ٠

ثالثا: تصنيع بعض المحاصيل الزراعيه التى تنتجها القريه وتوابعها . (تنميه اقتصاديه)

رابعا : تطوير وتحديث الاجهزه والمؤسسات القائمه، والمعاونه فى تنفيذ برامج التنميه الريفيه . (تنميه مؤسسيه)

وفيما يلى عرض للنموذج المقترح والمبين بشكل (٤-٢) :

أولا : تنميه الموارد والعناصر الانتاجيه الزراعيه :

تنقسم العناصر الانتاجيه الزراعيه وكما هو معروف الى ارض وعمل ورأس مال واداره .

فاذا ما اخذنا عنصر الارض الزراعيه بقريه شونى وتوابعها فى الاعتبار،نجدها تبلغ ٨٥٪ من اجمالى المساحه الكليه للوحده المحليه (شونى)، وتصنف تحت الاراضى الطينيه ،ويندرج أكثر من ٥٠٪ منها تحت تصنيف اراضى الدرجه الاولى ، ومعنى هذا ان هناك ٥٠٪ من الاراضى تحتاج لتحسين وصيانه لرفع جدارتها الانتاجيه . هذا بالاضافه الى اهميه وضروره ردم البرك والمستنقعات ، وزراعتها كحدائق وزياده الرقعه الخضريه بالقريه ، مع تشديد العقوبات لظاهره تجريف الاراضى الزراعيه أو البناء عليها .وقريه شونى وتوابعها ، مثلها وباقى الاراضى الزراعيه على مستوى الجمهوريه التى تعانى من ارتفاع الماء الارضى،نتيجه لسوء الصرف الصحى والزراعى، والمشكله تحتاج الى حل

وتفتقر اراضى القريه الى استخدام المقاومه البيولوجيه للامراض والحشرات والافات ونتيجه لذلك تلوثت الاراضى بالاسمده الكيماويه بسبب الاسراف فى استخدامها وترسب عناصرها الثقيله فى مياه الرى التى تمتصها المحاصيل ، والاسمده البلديه الغير معالجه قبل الاستخدام، وكان من نتائجها تلوث بعض النباتات الخضريه كالجرجير والخس بيرقات الديدان المعديه للانسان عند تناوله لها ، هذا الى جانب امتصاص ثمار أوراق أشجار الفاكهه للمبيدات الحشريه والأثار السلبيه لذلك على صحة الانسان .

شكل (٤-٢) نموذج مقترح للتنمية

الريفية المتكاملة لقرية شونى وتوابعها (نموذج للقرية الملتـــاوية)

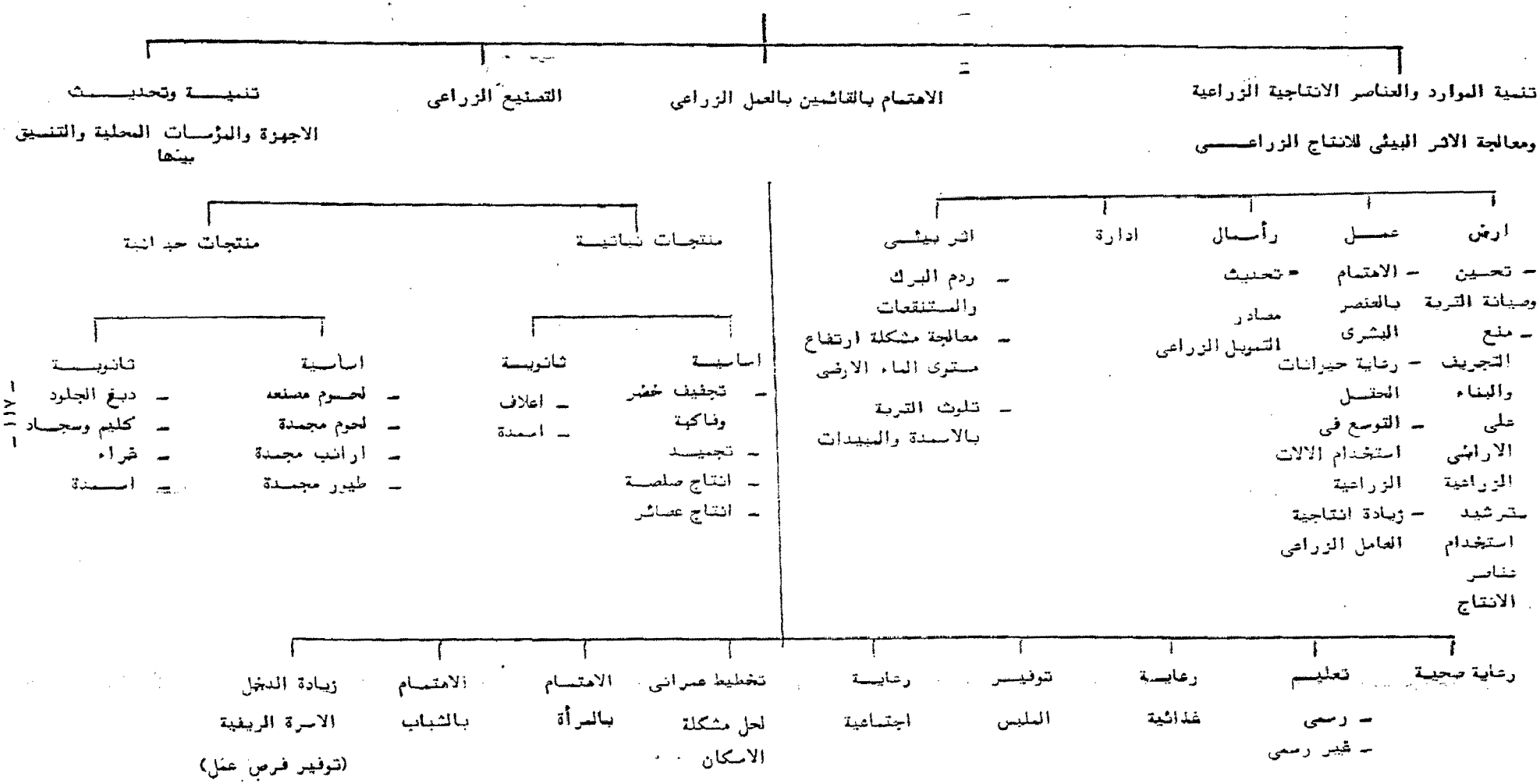

ولزيادة انتاجية الأراضى الزراعيه ، يجب زراعة البذور المنتقاه من قبل المعاهد البحثيه الزراعيه ، والاعتماد الكلى على الجهود الذاتيه والمحليه فى انتاج التقاوى عالية الانتاج وذات الصفات الوراثيه الجيده، والاحلال بدلا من الواردات من التقاوى المستورده ، حيث أثبتت التجارب فى الآونه الأخيره وجود أمراض فيروسيه وآفات زراعية بهذه التقاوى ٠

وبالنسبه لعنصر العمل ، يجب الاهتمام بزيادة كفاءة العامل الزراعى، وبما ينعكس على زيادة قدرته الانتاجيه ، من خلال امداده بأحدث الوسائل والطرق فى اجراء العمليات الزراعيه مع بعث روح العطاء للأرض والمحصول وتدعيم شعوره بالانتماء للأرض وأهمية المحافظة على خصوبتها وصيانتها ٠

أما قوة العمل الحيوانى ، فهناك حاجه للاهتمام بتغذيتها التغذيه السليمه ، ومعالجة أمراضها ، واحلال الالات الزراعيه بدلا منها ٠

ويعد عنصر رأس المال هو المحدد الرئيسى لاستغلال الأراضى الزراعيه ، استغلال أمثل ، لذا يجب توفير جهات التمويل لامداد المزارعين برأس المال اللازم للقيام بالنشاط الزراعى ، بشروط ميسره ، فى الوقت المناسب ، وبالحجم المناسب ٠

ويعتبر الفلاح المصرى على درجه عاليه من الشفافيه وكفاءة الاداره لارضه ، اذا ماتوافرت لديه وسائل الانتاج اللازمه ، لذا يمكن القول أن عنصر الاداره لايعد أحد مشاكل الانتاج الزراعى ٠

ثانيا: الاهتمام بالقائمين بالعمل الزراعى :

ان تطوير العنصر البشرى الذى يقوم بالعمليات الزراعية ، انما يقوم فى ظل اطار متكامل يحتوى على :

* الرعاية الصحيه للأسر الريفيه ، وذلك عن طريق توفير مراكز علاجيه ، ووحدات صحيه ، ومستشفى عام بالقريه ، تغذى بالعدد الكافى من الاطباء بكافة التخصصات وهيئات التمريض ، على أن تقوم حملات طبيه للكشف على الأسر الزراعيه بصفه دوريه ، ويصرف لهم العلاج سواء بالمجان أو بأجور رمزيه • ونشير فى هذا الصدد الى اهمية زيادة أجور وحوافز الاطباء وهيئات التمريض ، وذلك لتشجيعهم على العمل بالمناطق الريفيه •

هذا الى جانب الحملات التثقيفيه لاستخدام وسائل الاعلام المفضله والمؤثره فى نفوس الريفيين (أفلام سينمائيه ، مسرحيات ، تمثيليات، عرائس متحركه ••• الخ) ، وذلك فى مجالات الصحه ، تنظيم الأسره ، تنميه المرأه ، والشباب الريفى ، والتعليم البيئى •

* الرعايه الاجتماعيه للأسر الريفيه ، وعمل البحوث الميدانيه لرعاية المحتاجين منهم •

* الرعاية الغذائيه للأسر الريفيه المعدمه ، بواسطه المشاركه الشعبيه والمعونات الغذائيه من الدول الأجنبيه •

* توفير احتياجات أبناء القريه المعدمين من الملبس بأسعار رمزيه أو بالمساهمات الشعبيه •

* توفير المساكن لابناء القريه وتوابعها ، وذلك عن طريق اعادة التخطيط العمرانى بالقريه ، وايجاد أساليب وطرق معماريه لزيادة الطوابق والادوار بالمبانى والمنشأت السكنيه القائمه ، مع دراسة امكانية التوسع العمرانى على حدود وأطراف محافظة الغربيه ، وخارج الرقعه الزراعيه •

* توفير مياه الشرب النقيه ، ومعالجة مشكلة المياه الملوثه بالمنجنيز • هذا الى جانب الاهتمام بتزويد قرية شونى وتوابعها بالصرف الصحى وبطريقة متوازيه مع مشروع مياه الشرب النقيه فى نفس الوقت •

* الاهتمام بردم البرك والمستنقعات ، التى تتسبب فى نشر الأمراض ، وتلوث البيئه •

* الاهتمام بالتعليم بشقيه الرسمى وغير الرسمى ، ونعنى بالتعليم الرسمى الاهتمام بالمدارس الموجوده ، وصيانتها ، وتحديث القديم منها هيكليا ، وعلميا، وانشاء مدرستين ثانويتين مع الاهتمام بالتعليم الزراعى والفنى، حيث تعتبر قرية شونى وتوابعها قرية زراعية بالدرجه الأولى ، لذا يمكن توجيه أبنائها بالتخصص فى مجال الزراعه والتصنيع الزراعى • هذا الى جانب أهمية التعليم الفنى ، لتدريب أبناء القريه على الصناعات الصغيره والحرفيه ، والقضاء على مشكلة بطالة الخريجين •

أما التعليم الغير رسمى ، فنعنى به تعليم الكبار ، من خلال فصول محو الأميه ، ويمكن الاستعانه بأبناء القريه من خريجى المعاهد الدينيه والمدارس الحكوميه فى هذا الصدد ، مع نشر مدارس الفصل الواحد بالقريه، واستغلال دور العباده فى هذا الصدد •

وفيما يختص بمشكلة ازدواجية التعليم العام والأزهرى ، يمكن القضاء عليها عن طريق الاستعانه بخريجى المدارس والمعاهد الأزهريه فى تدريس المواد الدينيه بالمدارسه الحكوميه (تعليم عام) ، الى جانب القيام بالتوعيه الدينيه السليمه ونشر مبادىء الدين الاسلامى السمح فى المساجد ودور العباده المنتشره بالقريه وتوابعها، للقضاء على مشكلة التطرف الدينى •

ان الاهتمام برجال الدين والاستعانه بهم فى نشر عملية التنميه المتكامله بالقريه من الامور الهامه ، حيث تعد المفاهيم الدينيه السليمه اهم مفاتيح انجاح واستمرار عمليات التنميه اذا ماأخذت فى الاعتبار ٠

* الاهتمام بزيادة دخل الأسر الريفيه عن طريق نشر فكرة الصناعات الصغيره والحرفيه ، باستخدام الخامات البيئيه المتوافره بالقريه وتوابعها ٠

* الاهتمام بتوفير فرص عمل لخريجى المدارس والمعاهد ، عن طريق الاهتمام بالتصنيع الغذائى لمنتجات الانتاج الزراعى بالقريه ٠

* الاهتمام بتثقيف المرأه الريفيه وتطويرها معرفيا وسلوكيا ومهاريا ٠٠الخ وبذلك يمكن القضاء على نسبه كبيره من الأميه بين النساء الريفيات ، والقضاء على أوقات فراغهن واستغلالها فى اعمال صغيره تدر على الأسره مزيد من الدخل (تعلم الخياطه والتطريز والتريكو ٠٠الخ)، الى جانب تغيير أنماطهن السلوكيه والاجتماعيه ٠٠٠ والذى ينعكس بدوره على نظافة البيئه ، والارتفاع بالمستوى الصحى والحضارى للنشىء الجديد، مع انخفاض معدلات المواليد ، الى جانب الاستقرار العائلى فى الأسره الريفيه ٠

* الاهتمام بشباب القريه ، واستغلال طاقاتهم وحماسهم فى تنمية بيئتهم الريفيه والنهوض بها ، والمشاركه فى برامج التنميه المتكامله ٠

كما يمكن استثارة القاده المحليين منهم ، فى تبنى برامج التنميه المتكامله ، واشراكهم فيها لاستثارة أهالى القريه وتوابعها للتعاون فى هذه البرامج ، وذلك مقابل مبالغ ماديه رمزيه ٠

ان الاهتمام بالعنصر البشرى وتنمية قدراته ومواهبه وطاقاته ، واستغلالها الاستغلال الأمثل ، والقضاء على مشاكله الافتصاديه والصحيه والاجتماعيه ٠٠٠الخ، يعد من ضروريات انجاح عملية التنمية والتطوير لاى مجتمع ريفى ٠

ثالثا: تصنيع المحاصيل الزراعيه بالقريه وتوابعها

تصنف المنتجات الزراعيه الى منتجات نباتيه وأخرى حيوانيه بالاضافه الى الانتاج السمكى ٠

وتشتهر قرية شونى وتوابعها، بزراعة معظم أنواع الخضر والفاكهه، الى جانب زراعة الكثير من المحاصيل التقليديه ، وعليه يمكن التفكير فى انشاء مصنع لتجفيف وتجميد بعض انواع الخضر والفاكهه، الى جانب انشاء مصنع لتصنيع صلصة الطماطم ، وعصائر الفاكهه ٠

كما يمكن استغلال بعض نواتج طحن المحاصيل التقليديه فى بعض الصناعات ، كصناعة المكرونه والنشا ٠٠٠الخ٠

أما النواتج الثانويه للمحاصيل ، فيمكن طحنها ومعالجتها لصنع بعض الاعلاف الحديثه للماشيه والأغنام ٠

وبالنسبه للمخلفات الزراعيه وغير الزراعيه ، فيمكن تحويلها الى أسمده مخصبه للتربه الزراعيه ٠

كما يمكن التوسع فى التصنيع الغذائى باستخدام المنتجات الحيوانيه لمشاريع تربية الماشيه والأغنام والأرانب ، الموجوده بالقريه ، حيث يمكن قيام بعض الصناعات عليها مثل صناعة الجبن ، واللبن المجفف المعقم، ومنتجات الألبان الأخرى ، هذا الى جانب صناعة دبغ الجلود والسجاد والكليم من النواتج الثانويه لهذه المشاريع ٠

كما يمكن تجميد لحوم الماشيه والأغنام والأرانب ، وبيعها داخل القريه وخارجها٠ مع التوسع فى مشاريع انتاج عسل النحل ٠

ولانجاح عملية التصنيع الزراعى ، يجب الاهتمام بالعمليات التسويقيه للمنتجات والدعايه لها ، من خلال اقامة المعارض الزراعيه ، أو عرض عينات منها بالمحافظات المجاوره ، الى جانب تطوير وتحديث طرق وأساليب التسويق من تعبئه وتجميد وتغليف ٠٠٠الخ ، وتوفير المنافذ التسويقية لتصريف المنتجات المصنعه ٠

رابعا: تطوير وتحديث الاجهزه والمؤسسات المحليه :

لتطوير وتنمية قرية شونى وتوابعها، يلزم الاستعانه بالأجهزه والمؤسسات المحليه القائمه لقيام كل منها بدوره فى مجال تخصصه ، وذلك لتسهيل تنفيذ خطط التنميه المتكامله ، وهذا يحتاج بالضرورة الى التعاون والتنسيق بين هذه الأجهزه والمؤسسات ، والقضاء على البيروقراطيه والروتين، والأساليب المثبطه وازالة العوائق فى سبيل تنفيذ برامج التنميه ، مع ضرورة تطوير وتحديث القوانين والتشريعات ، وطرق الاداره بهذه المؤسسات ، مع ضرورة تزويدها بالامكانيات الحديثه من آلات طباعة ونسخ ، وفاكس ، وأجهزة اتصال ٠٠٠الخ ٠

مقترحات الدراسة وجهات الاسناد :

تقترح الدراسه أن تتعاون الجهود الذاتيه ، والمساهمات الشعبيه ، مع الأجهزه والمؤسسات الحكوميه والمحليه فيما يلى :

١- انشاء فرع لهيئة مياه الشرب والصرف الصحى بالقريه لتنفيذ برنامج امداد القريه وتوابعها بمياه الشرب النقيه ، ومد شبكات الصرف الصحى٠

٢- استكمال الجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى بتنفيذ خططه بالمحافظة ، متضمنه قرية شونى وتوابعها ، بهدف رفع درجه انتاجية

الأراضى الزراعية ، مع تحديد أنواع وأصناف المحاصيل التى تجود بمثل هذه الأراضى للاسترشاد بها ٠

٣- اسهام جهاز شئون البيئه فى تنمية قرية شونى وتوابعها بيئيا ، من خلال التوعية البيئيه لابنائها ، والمساهمة فى زراعة نباتات الدنسيسه المقاومه لقواقع البلهارسيا وديدان الفاشيولا المنتشره على ضفاف الترع والمصارف الزراعيه ، الى جانب المساهمه فى ردم البرك والمستنقعات ، وزراعة مساحاتها حدائق ٠

٤- قيام وزارة الزراعة بتوفير التقاوى المنتقاه ذات الانتاجيه المرتفعه ، الى جانب الاشراف المتشدد على استيراد الأسمده والمبيدات ، لمنع استيراد أنواع المبيدات المحظور استخدامها دوليا من قبل القطاع الخاص ٠ مع التوسع فى زراعة الحقول الارشاديه بالاصناف الجديده عاليه الانتاج ، باستخدام أحدث الأساليب والعمليات الزراعيه ، كأسرع وسيلة لاقناع المزارعين بتبنى المستحدثات والافكار الجديده ٠

مع الاهتمام بالمرور الدورى للمرشدين الزراعيين على الفلاحين لتعريفهم بكل ماهو جديد فى مجال الزراعه ، والانتاج الحيوانى ، الى جانب الاشراف على المحاصيل المنزرعه ٠

كما يمكن لوزارة الزراعة المساهمة فى تطهير الترع والمصارف بالقريه وتوابعها ٠

٥- مساهمة التعاونيات الزراعيه فى تطوير وتحديث دور الجمعيات التعاونيه بالقريه وتوابعها ، وتوجيهها باستخدام أهداف برامج التنميه

٦- تدعيم بنك القريه كمصدر لتمويل الانتاج الزراعى ، بشروط وفوائد ميسره ٠

هذا الى جانب تطوير بنك الائتمان والتنميه ، وتسوية حسابات المزارعين المعلقه ، وذلك لاستعادة الثقه فى تعاملات البنك مع المنتجين الزراعيين ٠

٧- زيادة نشاط صندوق التنميه الاجتماعى ، بتوفير احتياجات شباب الخريجين من القروض اللازمه لاقامة الصناعات الحرفيه والصغيره ٠

٨- مساهمة وزارة الصحه مع جهاز بناء وتنمية القريه فى تطوير وتحديث مراكز تنظيم الأسره ، والاهتمام بتثقيف المرأه وتوعيتها فى كافة شئون الحياه ٠

هذا الى جانب انشاء مستشفى عام ، وتحديث الوحدات الصحيه الموجوده لتقديم أحدث الوسائل الصحيه للعلاج ، واجراء العمليات الجراحيه ٠

٩- مساهمة وزارة الرى والموارد المائيه فى توسيع الترع والمصارف وتطهيرها، ونشر الصرف المغطى بالقريه وتوابعها ، مع توفير أجهزة التحكم فى تصريفات مياه الرى ٠ كما يمكن مساهمة وزارة الرى والموارد المائيه فى حل مشكلة ارتفاع مستوى الماء الأرضى بالتربه الزراعيه ، بالتعاون مع جهاز تحسين الأراضى ٠

١٠- انشاء مجمع تجارى باحدى المساحات الموجوده (مبنى الاداره المحليه ، أو الجمعيه التعاونيه ، أو مركز شباب) على أن يخصص الدور الأول للالعاب الرياضيه ، أما الدور الثانى فيخصص جزء منه كمكتبه ، وجزء آخر لوسائل التعليم الحديثه كالكمبيوتر ، وجزء ثالث كمعرض لبيع منتجات القريه وتوابعها ٠ أما الأدوار من الثالث وحتى الخامس فتخصص لبيع احتياجات المنزل والأسره من كافة السلع والمنتجات ٠

ويمكن لوزارة الشباب والرياضه المساهمه فى انشاء هذا المجمع، بالتعاون مع أجهزة الحكم المحلى ومنتجى الصناعات الحرفيه والصغيره، بالاضافه الى المشاركه الشعبيه ، وجهاز بناء وتنمية القريه ٠

١١- تخصيص وزارة الاعلام لقناه تليفزيونيه ، توجه لصالح البرامج الريفيه والارشاديه ، باستخدام الأساليب الاعلاميه المفضله للمزارعين ، كالمسلسلات والأفلام ٠٠٠الخ٠

١٢- مساهمة جهاز الشرطه فى توفير الأمن والحمايه للمواطنين ، وتنشيط الدوريات الليليه ، مع ضرورة توفير مراكز الاطفاء ، لمواجهة الحرائق التى قد تتعرض لها منازل القريه وممتلكات أفرادها ٠

١٣- مساهمة وزارة المواصلات السلكيه واللاسلكيه فى توفير وسائل نقل الأفراد، مع تزويد القريه بوسائل الاتصال (تليفون -تلغراف -فاكس ٠٠٠الخ) بالتعاون مع وزارة الدفاع والانتاج لحربى ٠

١٤- مساهمة وزارة الشئون الاجتماعيه فى تدعيم وتطوير المؤسسات الاجتماعيه ، لرعاية المجندين وأسرهم ، وذوى الحاجات والمعوقين والعجزه والشيوخ وكبار السن ٠

١٥- مساهمة وزارة التموين والتجاره الخارجيه ، مع وزارة الصناعه فى انشاء واقامة مصانع لتصنيع المنتجات النباتيه والحيوانيه بالقريه وتوابعها ، بالاشتراك مع جهاز بناء وتنمية القرية والاداره المحليه والجهود الذاتيه، والدعايه للمنتجات باقامة المعارض الزراعيه ٠

١٦- تعاون وزارات الخدمات مع المشاركه الشعبيه فى رصف الطرق ، واقامة الكبارى ٠

١٧- مساهمة وزارة السياحة فى تسويق رحلات سياحيه ريفيه للقريه وتوابعها كنموذج للقريه المصريه ٠

١٨- قيام جهاز بناء وتنمية القريه بالتنسيق والتعاون بين الوزارات والمؤسسات المنفذه لبرامج التنميه المتكامله ، مع تقديم المساعدات الماديه والفنيه والقيام بدراسات الجدوى ٠

الفصل الخامس

نماذج مقترحه للتنمية الريفية المتكاملة

القرية الصعيدية

(قرية الخيام وتوابعها- مركز دار السلام - محافظة سوهاج)

الفصل الخامس

نماذج مقترحه للتنمية الريفية المتكاملة

القرية الصعيدية

(قرية الخيام وتوابعها- مركز دار السلام - محافظة سوهاج)

وصف النموذج :

يتمثل نموذج القريه الصعيديه المدروس فى قرية الخيام وتوابعها وهى احدى قرى مركز دار السلام • وتضم الوحده القرويه (الخيام) ثلاثة قرى توابع وهى أولاد خلف والنغاميش ونقنق • وتضم القرى الأربعه (الأم والتوابع) ٢٠ عزبه ونجع - وتقع القريه فى جنوب محافظة سوهاج على الحدود مع محافظة قنا • ويبلغ عدد سكان القريه وتوابعها نحو ٥٦,٦ ألف نسمه •

المناخ :

تتراوح درجة الحراره صيفا بين ٣٧- ٤٠م بينما تتراوح بين ١٥-٢٥ م شتاءا وتصل نسبة الرطوبة فى الصيف الى ٣٠٪ وعدد ساعات سطوع الشمس ١٤ ساعه وسرعة الرياح ٣٠كم/ساعه وذلك فى فصل الصيف أما فى الشتاء فتصل عدد ساعات سطوع الشمس الى ١٠ساعات وسرعة الرياح ٥٠كم/ساعة • وتتعرض القريه لنزول الصقيع بشكل شبه دائم •

أسباب الاختيار :

تمثل قرية الخيام قطاع الأراضى القديمه فى جنوب سوهاج •

ويشمل الجزء التالى وصف الوضع الراهن فى القريه ويشمل ذلك السكان وقوة العمل - الزراعة الرى والخدمات الزراعيه - الخدمات الاجتماعيه - دور المرأه فى القريه - التعليم - الخدمات الصحيه - الكهرباء - مياه الشرب - الطرق •

ثم يتضمن وضع تصور للوضع المستهدف بهدف تحقيق تنمية ريفية متكامله تشمل المحاور الأربعه - البنيه الأساسيه - التنمية الاجتماعيه والبشريه - التنمية المؤسسيه - التنمية الاقتصاديه •

الوضع الراهن لقرية الخيام وتوابعها :

تعانى قرية الخيام بتوابعها من العديد من المشاكل والمعوقات التى تتصف بها القريه المصريه وخاصة الصعيديه وتتمثل تلك المشاكل والمعوقات بوجه عام فى :

- اختلال التوازن بين الأرض والسكان وبالتالى انخفاض نصيب الفرد من الأرض المزروعه حيث يصل ذلك القدر من الأرض فى القريه نحو ٢,٨ قيراط فقط مما ينعكس خاصة فى حالة عدم وجود أنشطة اقتصادية متنوعة واقتصار نشاط السكان على الزراعة على المستوى المعيشى لسكان القرية ٠

- انخفاض الاستثمارات داخل القريه وبالتالى فرص العمل حيث تعانى القريه وتوابعها من وجود عدد قليل جدا من المشروعات الاقتصاديه المولده للدخل دون النشاط الزراعى وهى فى الغالب تعانى من التعثر خاصة فى ظل غياب التدريب والمعونه الفنيه وضعف رأس المال وضعف الامكانيات التسويقيه ٠

- ارتفاع نسبة الأميه والتى تتعدى ٥٠٪ بين الذكور و٧٥٪ بين الاناث الأمر الذى يعتبر معوقا أساسيا من معوقات التنميه داخل القريه٠

- تدهور الخدمات الأساسيه وانخفاض كفاءتها كخدمات مياه الشرب والصرف الصحى والتعليم والصحه والاهتمام بالمرأه ٠

- تخلف الأساليب التكنولوجيه المستخدمه فى الزراعه على الرغم من ارتفاع خصوبة الأراضى الزراعيه داخل القريه ومن جهه أخرى الاقتصار على زراعة المحاصيل التقليديه وتخلف الاداره الزراعيه ودور المنظمات الريفيه بأنواعها المختلفه ٠

وفيما يلى استعراض مختصر للوضع الراهن للقريه (الخيام الأم وتوابعها) يشمل السكان وقوة العمل والزراعة والرى والخدمات الزراعيه والخدمات الاجتماعيه ودور المرأه وخدمات التعليم والصحه والكهرباء ومياه الشرب والطرق داخل القريه ٠

السكان وقوة العمل :

يبلغ تعداد سكان الوحده المحليه القرويه فى "الخيام" مركز دار السلام بالمحافظة نحو ٥٦,٦ ألف نسمه وفقا للتعداد التقديرى عام ١٩٩٤ والمعتمد على الزيادة الطبيعيه ووفقا لتعداد السكان عام ١٩٨٦ ويشير التوزيع النوعى للسكان الى أن عدد الذكور يبلغ ٢٨,٣ ألف نسمه بنسبه ٥٠٪ تقريبا من الجمله و٢٨,٣ ألف من الاناث بنسبة ٥٠٪ جدول (٥-١) ٠

ويبلغ عدد السكان فى القريه "الأم" والقرى الثلاث التابعه نحو ٣٣٪ من السكان فى قرية أولاد خلف و ٢٥,٢٪ فى القرية الأم الخيام و ٢٤,٧٪ فى النغانيش و١٧,١ في قرية نقنق من جملة عدد السكان فى الوحده المحليه "الخيام" فى عام ١٩٩٤٠

ويشير التوزيع العمرى للسكان كما يتبن من جدول (٥-٢) أن عدد من هم فى الفئه العمريه أقل من ١٥سنه يبلغ نحو ٢٣,٨ ألف نسمه بنسبة ٤٢,١٪ ومن هم فى الفئه العمريه (١٥-٦٠) نحو ٢٨,٩ ألف نسمه بنسبه ٥١,١ ومن فى الفئه (أكثر من ٦٠) نحو ٣,٨ ألف نسمه بنسبة ٦,٨٪ من جملة عدد سكان الوحده فى عام ١٩٩٤٠

وفى الجدول (٥-٣) يتبين أن جملة عدد العاملين بالقريه حو ١٦,٢ ألف عامل منهم ٥١٠ يحملون مؤهلات دراسيه بنسبه ٣,٢٪ من جملة العاملين بالقرية ونحو ١٥,٧ ألف عامل غير مؤهلين بنسبة ٩٦,٨٪ ٠ وجدير بالذكر أن أصحاب المؤهلات الدراسيه يتواجدون فى قرية الخيام الأم فقط ٠ بينما يتوزع العاملين غير المؤهلين على قرى الوحده بنسبة متقاربه ٠

جدول (٥-١)
تعداد السكان التقديرى ١٩٩٤

اسم القريـــة	عدد السكان		
	ذكور	اناث	الجملـة
الخيام (الام)	٥٠٤٩	٥٠٨٨	١٠١٣٧
البرزية	٢٩٧	٢٧٩	٥٧٦
الحلوه	٣٢٢	٣١٤	٦٣٦
الغرابلى	٤١١	٤٠٣	٨١٤
صرب	٥٣٤	٥٠٩	١٠٤٣
العوامية	١٦٨	١٤٣	٣١١
محمود كساب	٣٧٧	٣٧٠	٧٤٧
النغاميش	٤٥٠١	٤٤٧٢	٨٩٧٣
عزبة راتب	٦٥٦	٦٨٨	١٣٤٤
نجع دير النغاميش	١٨٦٣	١٧٧٨	٣٦٤١
نقنق	٢٤٥٣	٢٢٩٩	٤٧٥٢
نجع العرب	١٦٧١	١٦٤٨	٣٣١٩
البندارى	٥٢٤	٥٥٢	١٠٧٦
الهيشة	٢٨٠	٢٨٠	٥٦٠
اولا خلف	٩٨٣	١٣٢٢	٢٣٠٥
الصحبه والجنية	٧٣٦	٧١٨	١٤٥٤
محمود هريدى	١٥٦٤	١٥٤٠	٣١٠٤
محمود فرج	٨٣٢	٨٢٦	١٦٥٨
البرح	١٢٤٠	١٢٠٠	٢٤٤٠
بنى عوام	٧٣٤	٧١٨	١٤٥٢
احمد موسى	٧٤٥	٧٨٦	١٥٣١
محمود خليل	٢٤٩	٢٤٤	٤٩٣
محمد عليوه	١٤٢٨	١٤٠٦	١٨٣٤
المراغين	٧٠٩	٦٦٢	١٣٧١
الجملـة	٢٨٣٢٦	٢٨٢٤٥	٥٦٥٧١

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية - مركز المعلومات .

جدول (٥-٢)

توزيع سكان القريه حسب فئات السن (١٩٩٤)

القريه	أقل من ١٥	١٥- ٦٠	٦٠ فأكثر	الجمله	٪
الخيام (الأم)	٥٧٩٢	٧٥٢١	٩٦٣	١٤٢٧٦	٢٥,٢
أولاد خلف	٧٩٠٥	٩٣٩٤	١٣٤٢	١٨٦٤١	٣٣,٠
النغاميش	٥٨٨٧	٧١٢٢	٩٤٨	١٣٩٥٧	٢٤,٧
نقنق	٤٢٣٦	٤٨٦٣	٦٠٥	٩٧٠٤	١٧,١
اجمالى	٢٣٨٢٠	٢٨٩٠٠	٣٨٥٨	٥٦٥٧٨	١٠٠
٪	٤٢,١	٥١,١	٦,٨	١٠٠	

المصدر :

وزارة الاداره المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه المصرية - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أغسطس ١٩٩٤ .

جدول (٥-٣)

قوة العمل فى الوحدة المحلية لقرية الخيام عام ١٩٩٤

اسم القرية	يعمـــل						لايعمـــل					
	اصحاب مؤهلات دراسية			غير مؤهلين			اصحاب مؤهلات دراسية			غير مؤهلين		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
القرية الأم : الخيام والتوابع :												
١- الخيام	٥٠٠	١٠	٥١٠	٣٣٣٧	٢٠٨	٣٥٤٥	١٩٤	٥	١٩٩	١٦٥٦	٥٣٩٥	٧٠٥١
٢- اولاد خلف				٤٢٦٢	٤٩	٤٠٣١١	٢٢٠	١٧	٢٣٧	٢٧٨٤	٦٦٤٩	٩٤٣٣
٣- النغاميش				٣٦١٩	٢٤١	٣٨٦٠	١٨٠	١٧	١٩٧	١٥٨٩	٥٠٥٣	٦٦٤٢
٤- نقنق				٣٨٩٧	٦٦	٣٩٦٣	٢٧	-	٢٧	١٠٠٣	٣٤١١	٤٤١٤
الاجمـــالـى	٥٠٠	١٠	٥١٠	١٥١١٥	٥٦٤	١٥٦٧٩	٦٢١	٣٩	٦٦٠	٧٠٣٢	٢٠٥٠٨	٢٧٥٤٠

المصدر : وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ـ مصـــدر سابق ٠

ويتبين أيضا من نفس الجدول أن من لايعملون فى الفئات العمريه المختلفه قد بلغ نحو ٢٨,٢ ألف نسمه منهم ٢٧,٥ ألف نسمه لايحملون مؤهلات دراسيه ٧٠,٧٪ فقط يحملون مؤهلات ٠

وجدير بالذكر أن عدد من يعملون فى القريه معظمهم من الذكور بنسبه ٩٦,٥٪ بينما لايتعدى من يعمل من الاناث ٣,٥٪ فقط من جملة قوة العمل بالقرية ٠

البطاله بين الخريجين :

يبلغ عدد العاطلين من المؤهلين فى الوحده المحليه (القريه الأم وتوابعها) نحو ٦٦٠ خريج منهم ٤٢ مؤهلات عليا من الذكور فقط و٤٤ يحملون مؤهل متوسط منهم ٣٦ ذكور و٨ اناث فقط و٥٧٤ من حملة المؤهلات أقل من المتوسط منهم ٥٥٩ ذكور و١٥ من الاناث جدول(٥-٤)

جدول (٥-٤)

عدد البطاله حسب فئات التعليم والنوع

فى قرى الوحده المحليه الخيام

اسم القريه	مؤهل عالى		مؤهل متوسط		أقل من المتوسط		اجمالى
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
الأم: الخيام							
التوابع :							
١- الخيام	١٨	-	١٣	٣	١٦٨	٥	١٩٩
٢- أولاد خلف	١٧	-	١٤	٤	٢٠٦	٦	٢٣٧
٣- النغاميش	٥	-	٦	١	٧٦	٤	١٩٧
٤- نقنق	٢	-	٣	-	٢٢	-	٢٧
٥-							
٦-							
٧-							
* العزب والنجوع							
١-							
٢-							
الاجمالى	٤٢	-	٣٦	٨	٥٥٩	١٥	٦٦٠

المصدر : وزارة الاداره المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه ، المصدر السابق .

الزراعة والخدمات الزراعية والرى :

يعتبر النشاط الزراعى هو النشاط الغالب فى القريه وبصفه خاصه المحاصيل الحقلية التقليديه حيث تبلغ مساحتها ألف فدان فى حين تبلغ المساحة المنزرعه بالحدائق والخضر مجتمعه نحو ٦٦٠ فدان بنسبة لاتتعدى ٩,٩٪ من جملة المساحة المنزرعة ٠ وتتراوح المساحة المنزرعة بالمحاصيل الحقلية فى القرية الام وتوابعها الثلاث بين ١٠٠٠ فدان فى قرية نقنق و٢١٠٠ فى قرية اولاد خلف بينما تبلغ تلك المساحة فى قرية الخيام الام نحو ١١٧٠ فدان وفى قرية النغاميش ١٧٥٠ فدان جدول(٥-٥) ٠

جدول (٥-٥)

المساحة المنزرعة فى قرية الخيام (الام)

والقرى التابعه لها حسب نوع الاستغلال

القرية	محاصيل حقلية	حدائق	خضر	اجمالي الزمام
الخيام (الام)	١١٧٠	٢٧	٣٣	١٢٣٠
نقنق	١٠٠٠	٥٠	٥٠	١١٠٠
اولاد خلف	٢١٠٠	٣٨٠	٧٠	٢٥٥٠
النغاميش	١٧٥٠	٣٠	٢٠	١٨٠٠
الجملة	٦٠٢٠	٤٨٧	١٧٣	٦٦٨٠

المصدر : حسبت من جهاز بناء وتنمية القرية - قاعدة المعلومات ، بيانات غير منشورة ٠

الخدمات الزراعية :

تتمثل الخدمات الزراعية بالوحدة المحلية فى خدمات الارشاد الزراعى والخدمات البيطرية وخدمات التمويل الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية ويوجد بالوحدة ٨ حقول ارشادية حقلين فى كل قرية (القرية الام والتوابع) ووحده بيطرية واحده فى القرية الام (الخيام) ويوجد بالوحدة بنك قرية وجمعية تعاونية زراعية فى كل قرية من القرى الاربعه (الخيام وتوابعهاالثلاثة)

وجدير بالذكر ان الوحده المحلية تفتقد خدمات التدريب الزراعى للعاملين فى القطاع خاصة فى مجال التدريب على تطوير زراعة المحاصيل التقليدية وادخال زراعات غير تقليدية مولده للدخل وذات عائد سريع مثل الخضر والنباتات العطرية وادخال نظم الزراعة الحديثة تحت الانفاق او الصوب والتدريب على انتاج الشتلات وغيرها من الجوانب التدريبية الهامة لتنمية القطاع الزراعى ٠

درجة الاراضى الزراعية فى القرية :

تتميز اراضى قرية الخيام وتوابعها بالخصوبة العالية حيث تبلغ مساحة اراضى الدرجة الاولى نحو ٣٠٧٠ فدان تمثل نحو ٥٠٪ من المساحة المنزرعه بالقرية واراضى الدرجة الثانية نحو ١٧٨٠ فدان بنسبة ٢٦,٦٪ والدرجة الثالثة ٩٨٠ فدان بنسبة ١٤,٧٪ اى ان ارض الدرجات الاولى والثانية والثالثة بلغت بالقرية وتوابعها نحو ٥٨٣٠ فدان تمثل نحو ٨٧٪ من جملة المساحة المنزرعة٠

الـــرى :

تعتمد القرية فى توفير مياه الرى على مصدرين فقط الاول من مياه النيل سواء رى بالراحه او رفع من النيل وفروعه ٠ بينما يتمثل المصدر الثانى

فى الرى من الابار الارتوازية ٠ وتبلغ جملة المساحة المروية من النيل نحو ٤٦٥٠ فدان تمثل نحو ٦٩,٦٪ من جملة المساحة المنزرعة بينما يتم الاعتماد على الابار الارتوازية فى مساحة ٢٠٣٠ فدان بنسبة ٣٠,٤٪ من جملة المساحة المنزرعة ٠ بينما لايوجد بالقرية رى مطرى او رى معتمد على المياه المعالجة والمخلوطه او ايه مصادر اخرى ٠

الخدمات الاجتماعية :

الوحدة المحلية بقرية الخيام بتوابعها تكاد تكون محرومه من الخدمات الاجتماعية فيما عدا ثلاثه دور حضانة واحده فى القرية الام وواحده فى قرية اولاد خلف والثالثة فى قرية نقنق وجملة عدد الاطفال فى الحضانات الثلاثة ٦٠ طفل فقط ولايوجد بالوحده مشاغل للفتيات او مراكز تدريب او اندية نسائية او اسر منتجه ٠ ويوجد بالقرية جمعية تنمية مجتمع وجمعية للمحافظة على القران والسنه ٠

دور المرأة فى القرية :

يقتصر دور المرأة على تنشئة الاطفال والقيام بتربية الماشية والاغنام والدواجن داخل المنزل وفى بعض الاحيان تصنيع منتجات البان ٠ وتشارك المرأة فى بعض الاحيان فى عمل الزوج بنسبة ٥٪ ٠ والقرار فى المنزل للرجل وقد تساهم المرأه فى صنع القرار داخل الاسرة بنسبة لاتتعدى ٥٪ خاصة فى حالة عمل الزوجه وهى نسبة لاتتعدى ٥٪ ايضا من نساء القرية وتعانى المرأة فى القرية من الاهمال الصحى والتثقيفى والمهارى حيث لاتوجد بالوحده وكما سبق الاشارة ايه مشروعات للاسر المنتجه او مشاغل الفتيات او مراكز التدريب او الاندية النسائية ٠ بالاضافة الى عدم وجود اى رعاية للامومه والطفولة وتقتصر الخدمات الصحية للمرأه على تنظيم الاسرة فقط ومن جهة اخرى انتشار الممارسات الصحية السيئة والخاطئه خاصة بالنسبة للمرأة ٠ وتقتصر اللقاءات النسوية بالقرية على المناسبات الاجتماعية فقط (الافراح - المآتم -

الاجتماعات الاسبوعية) • وجدير بالذكر ان الوحدة لايوجد بها فصول لمحو الاميه للمرأه •

ومن جهة اخرى فأن المرأه داخل القرية محرومه تماما من الخدمات التثقيفيه والتدريبية فى مجالات هامة للمرأه الريفية مثل التدريب على تنفيذ التوصيات العلمية الخاصة بحفظ الطعام وتخزين المنتجات الزراعية والصناعات الريفية وممارسات تربية الحيوانات والطيور المنزلية وتنظيف وتجميل المنزل واعمال الحياكة والتفصيل وشغل الابرة والاسعافات الاولية والممارسات السليمة لتنظيم ميزانية الاسرة •

خدمات التعليم :

تتمثل الخدمات التعليمية فى القرية فى ١٣ مدرسة ابتدائية تتوزع على القرية الام والقرى التابعة والعزب والنجوع منهم ٧ مدراس فى القرية الام والقرى التابعة و٦ مدارس فى العزب والنجوع بمعدل مدرسة واحده فى عدد سته عزب ونجوع • كما يوجد بالوحده عدد ٤ مدرسة اعدادية منهم ٣ مدارس فى القرية الاولى وقريتين تابعتين (واحده لكل قرية) ويوجد مدرسة اعدادية واحده فى "دير النغاميش " ويوجد بالوحده المحلية مدرسة ثانوية واحده فى القرية الام (الخيام) بينما لايوجد أى مدارس للتعليم التجارى او الصناعى الثانوى• ويوجد بالوحده ٤ مدارس للتعليم الازهرى ثلاثة منها ابتدائية فى القرية الام وقريتى اولاد خلف ونقنق • ومدرسة اعدادية فى القرية الام • ويبلغ عدد الفصول فى الوحدة المحلية ١٨٩ فصل بمتوسط ٨,٦ فصل/مدرسة•

ويبلغ عدد الطلبه فى مدارس الوحده المختلفة نحو ٧,٥ الف طالب منهم ٣,٨ الفا من الذكور و٣,٧ تقريبا من الاناث ويبلغ متوسط عدد الطلبة فى الفصل الواحد نحو ٣٩,٦ طالب كما يبلغ اجمالى عدد المدرسين فى المدارس المختلفة ٢٧٥ مدرس بمتوسط مدرس واحد لكل ٢٧,٢ طالب • جدول (٥-٦) •

جدول (٥-٦)

الخدمات التعليمية فـــــى

الوحدة المحلية (الخيام)

اسم القرية	نوع التعليم								عدد الفصول	عدد المدرسين	عدد الطلبة	
	ابتدائى	اعدادى	ثانوى			ازهرى			معاهد عليا وكليات			
			عام	تجارى	صناعى	ابتدائى	اعدادى	ثانوى				
القرية الام :												
الخيام	٢	١	١	—	—	١	١	—	—	٥٣	٩١	١٣٥٠ ذكور / ٧٧٠ اناث
التوابع :												
١-اولاد خلف	٢	١	—	—	—	١	—	—	—	٤٨	٦٠	١٢٠٠ ذكور / ٧٢٠ اناث
٢-النعاميش	٢	١	—	—	—	—	—	—	—	٣٢	٤٠	٧٨٠ ذكور / ٥٠٠ اناث
٣- نقنق	١	—	—	—	—	١	—	—	—	١٨	٢٢	٥٠٠ ذكور / ٢٠٠ اناث
العزب والنجوع												
١- نجع حرب	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٨	١٢٠ ذكور / ٨٠ اناث
٢- نجع المراغه	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٨	١١٨ ذكور / ٨٢ اناث
٣- دير النعاميش	١	١	—	—	—	—	—	—	—	٩	١٥	٢٠٠ ذكور / ١٦٠ اناث
٤- نجع راتب	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٨	١٢٥ ذكور / ٧٥ اناث
٥-العرب	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٥	٨	١٢٠ ذكور / ٨٠ اناث
٦- بنى عوام	١	—	—	—	—	—	—	—	—	٩	١٥	٢١٠ ذكور / ١٥٠ اناث
الاجمالى	١٣	٤	١	—	—	٣	١	—	—	١٨٩	٢٧٥	٣٧٢٢ ذكور / ٢٦١٧ اناث

عدد الطلبة	
من داخل القرية	من خارج القرية
ذكور / اناث	ذكور / اناث
١٣٥٠ / ٧٧٠	٨٠ / ٦٠
١٢٠٠ / ٧٢٠	— / —
٧٨٠ / ٥٠٠	— / —
٥٠٠ / ٢٠٠	— / —
١٢٠ / ٨٠	— / —
١١٨ / ٨٢	— / —
٢٠٠ / ١٦٠	— / —
١٢٥ / ٧٥	— / —
١٢٠ / ٨٠	— / —
٢١٠ / ١٥٠	— / —
٣٧٢٢ / ٢٦١٧	٨٠ / ٦٠

المصدر : وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، المصدر السابق .

الخدمات الصحية :

يوجد بالوحدة المحلية لقرية الخيام (القرية الام وتوابعها) عدد ٣ وحدات صحية ريفية ومجموعة صحية واحده ووحده للاسنان • ويوجد بكل من الوحده الصحية والمجموعة الصحية عدد ٣ اطباء يعاونهم عدد ٣ معاونين فى الوحده الصحية ومعاون واحد فى المجموعة الصحية والجميع اقامتهم داخلية وتخصصاتهم "ممارس عام" بالاضافة الى طبيب اسنان • ويوجد بكل وحده صحية ريفية من الوحدات الثلاث صيدلية كما يوجد بالمجموعة الصحية صيدلية واحده • وتشير بيانات جدول (٥-٧) ان عدد المترددين على الوحدات الصحية الريفية بلغ نحو ٣,٥ الف نسمه وعدد المترددين على المجموعة الصحية ٧,٦ الف نسمه •

ويوجد بالمجموعة الصحية عدد ١٤ سرير • ويتبين من الجدول ان عدد المترددين لكل طبيب نحو ١١٦٩ متردد فى الوحده الصحية الريفية و٢٥٢٦ متردد لكل طبيب مقيم فى المجموعة الصحية • ويتضح من ذلك انخفاض عدد الاطباء بالمقارنة بعدد سكان الوحده المحلية هذا من جهة ومن جهة اخرى عدم وجود تخصصات متنوعة لمقابلة الاحتياجات الصحية للسكان •

خدمات الكهرباء

تعتمد الوحده المحلية القروية لقرية الخيام وتوابعها فى الحصول على الكهرباء اللازمه من شبكة كهرباء دار السلام وتحصل القرية الام والتوابع على خدمة الكهرباء بنسبة ١٠٠٪ ويستمر التيار يوميا خلال ٢٤ ساعة •

مياه الشرب :

تحصل قرية الخيام وتوابعها على مياه الشرب من الابار الارتوازية وتعانى القرية من عدم كفاية مياه الشرب التى يمكن الحصول عليها من تلك

جدول (٥-٧)
الخدمات الصحية بالوحده المحلية لقرية الخيام وتوابعها

نوع الخدمة	العدد	الاطباء		المعاونين		التخصصات	عدد الاسره	الصيدليات	عدد المترددين
		العدد	الاقامة	العدد	الاقامة				
وحدة صحية ريفية	٣	٣	داخلى	٣	داخلى	ممارس عام	-	٣	٣٥٠٨
مجموعة صحية *	١	٣	داخلى	١	داخلى	٢ ممارس عام + ١ اسنان	١٤	١	٧٥٧٨
وحدة اسنان									

* تتضمن الاسنان

المصدر : وزارة الادارة المحلية ـ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، المصدر السابق .

الابار بالاضافة الى انخفاض جودة المياه المتحصل عليها • ويتراوح استهلاك الفرد فى اليوم بين ٥٠ - ٧٠ لتر • وجدير بالذكر ان نحو ١٤٧٠ منزل داخل القرية لا تصلها مياه الشرب منها ٦٧٠ منزل فى القرية الام و٢٠٠ منزل فى قرية نقنق و٦٠٠ منزل فى قرية اولاد خلف ولايستفيد من خدمات مياه الشرب نحو ٢٣ الف نسمه فى قرى الوحده •

الطـــرق :

هناك تدهور واضح فى حالة الطرق داخل الوحده القروية سواء داخل كردون القرية او خارجه حيث يوجد بالقرية داخل الكردون نحو ٣٦ كم من الطرق الترابية غير الممهده بينما يوجد نحو ٤١ كم خارج الكردون طرق ترابية وغير ممهده • الامر الذى ينعكس بلاشك على كافة الجوانب التنموية داخل القرية الاقتصادية منها والاجتماعية •

الوضع المستهدف :

مما لاشك فيه ان الحلول الجزئية التاريخية داخل القرية المصرية بل على مستوى الاقتصاد القومى ككل ان كانت تبدو كحلول حتمية ومرحلية فانها فى الواقع تحمل فى طياتها مخاطر الاهدار الكبير للموارد والطاقات المتاحه وفى نفس الوقت ضعف النتائج ان لم يكن تفاقم للمشاكل وتعقدها • ومن هنا فإن الحديث عن تنمية ريفية لابد ان يحمل فى طياته مفهوم متكامل للتنمية داخل القرية تتحمل مسئوليته كافة جهات ومؤسسات الدولة بالاضافة الى المؤسسات والمنظمات الغير حكومية والتى يكون لها الدور الاكبر فى عملية التنمية • وفى هذا المجال فإن استعراض فلسفة ومحاور التنمية الريفية داخل البرنامج القومى شروق (برنامج التنمية الريفية المتكاملة) يفيد الى حد كبير فى تحديد مراحل التنمية داخل القرية (النموذج) وتتمثل تلك المحاور فى :

- تنمية البنية الاساسية والتى تعانى وبشدة من النقص وتدنى المستوى والكفاءة (مياه الشرب - صرف صحى - كهرباء - طرق - الخ)
- تنمية اجتماعية وبشرية (التعليم - الصحة - الثقافة - الشباب - المرأة - الخ)
- التنمية المؤسسية لكافة المؤسسات العاملة داخل القرية تدعيما لدورها فى قيادة جهود التنمية والاضطلاع بدورها داخل القرية ٠
- التنمية الاقتصادية بهدف تحسين الدخل الريفى وتنويع مصادره واتاحه فرص العمل الحقيقية والمنتجه داخل القرية بما يتناسب مع الامكانيات المادية والبشرية داخل القرية ٠

ومما سبق فإن هذا الكم الهائل من المهام التنموية متعدده الجوانب داخل القرية يستدعى الاستناد الى الفلسفة الاساسية للبرنامج القومى (شروق) والتى تتمثل فى المشاركة الشعبية خلال البناء المنطقى لعملية التنمية بداية بمرحلة التعرف على الوضع الراهن ورسم خريطة اقتصادية واجتماعية لمجتمع القرية ٠ ثم مرحلة تحريك المجتمع وجذب انتباهه على الامكانيات والموارد المتاحه والمستغله وغير المستغله واستثاره ابناء القرية فى مشاركتهم فى التفكير فى كيفية تحسين اوضاعهم من خلال جهودهم الذاتية ٠ ثم مرحلة التخطيط التى يستقر فيها ابناء القرية بدافع داخلى وواقعى على المشاكل والمعوقات التنموية داخل القرية وفقا لاولويات محدده ومترجمه الى برامج تنموية ومشروعات واضحه وحقيقية ومنطقية ٠ ثم المرحلة الاخيرة وهى مرحلة تنفيذ خطة التنمية المقترحة داخل القرية بجهد شعبى وقومى مشترك ٠ مع الوضع فى الاعتبار ان الجهود الحكومية فى انشطة التنمية داخل القرية هى جهود مكمله ومساعده للجهود الاهلية غير الحكومية المنظمة ٠

ويتمثل الوضع المستهدف داخل القرية للمجالات المختلفة فيما يلى :

- في مجال البنية الاساسية

تتميز خدمات البنية الاساسية باعتمادها بعضها على بعض بشكل واضح كما في مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب ، كما تتأثر وتؤثر في المشروعات الاخرى بالاضافة الى الاثار الايجابية المباشرة لهذه المشروعات حيث يمكن ان يؤدى مشروع امدادات مياه الشرب النقية ونظم صرف صحى سليمه الى تنفيذ وتشغيل مشروعات اخرى ذات عائد ذو طبيعة اقتصادية او اجتماعية او بيئية ٠

- مياه الشرب

لاتتمثل مشاكل مياه الشرب في القرية في انخفاض عدد المنتفعين بشبكات المياه العامة فقط ولكن ايضا في نوعية مصادر المياه وخصائصها فمثلا المياه الجوفية ترتفع بها نسبة الحديد والمنجنيز والاملاح المسببه لعسر الماء ، بالاضافة الى وجوب خضوع الابار الجوفية للاشتراطات الفنية والحماية البيئية وبعد موقع البئر عن مصادر التلوث خاصة مع الاعتماد على خزانات التحليل وبيارات الصرف الصحى للتخلص من المخلفات السائلة ، وكذلك من المشاكل الاساسية انخفاض ضغط مياه الشرب وانقطاعهالفترات وعدم صلاحية بعض الحنفيات العمومية او صعوبة استخدامها من حيث المسافة عن بعض المساكن او ارتفاع موقعها بالنسبة لنوعية مستخدميها وكذلك تمثل ارتفاع نسبة الفاقد في المياه خاصة في الحنفيات العمومية احد مشاكل مياه الشرب في القرية وبصفة عامة فإنه يجب الاهتمام بالجوانب التاليه :

١- الاهتمام باختيار الانظمة المناسبة للقرية بناءا على دراسة خاصة بعدد السكان الحالى والمتوقع ، ومعدلات الاستهلاك الحالية والمتوقعة وذلك في ضوء البدائل المطروحه مثل اقامة مشروعات مركزية تخدم مجموعه من القرى او اقامة مشروعات منفصله في

كل قرية • ودراسة سبل ادارة البديل الذى تم اختياره بما يحقق كفاءة التشغيل والصيانة واستمرارية تقديم الخدمة من خلال بنيه مؤسسية مناسبة •

٢- الاهتمام بمصادر مياه الشرب بالقرية سواء مياه سطحية تستلزم عمليات تنقية بكفاءة عاليه او مياه جوفية تستلزم التأكد من خلوها من التلوث •

٣- الاهتمام بالحد من الفاقد فى مياه الشرب سواء فى شبكات التوزيع او من الحنفيات العمومية او داخل المسكن •

٤- الاهتمام بالجوانب الفنية فى تصميم وانشاء وصيانه الشبكات والتوصيلات خارج المنزل او داخله •

٥- ضرورة ان تتواكب مشروعات امدادات مياه الشرب مع مشروعات الصرف الصحى بالقرية حتى يمكن تجنب المشاكل الناجمه عن ذلك •

٦- الاهتمام بالتدريب على كافة المستويات وتوفير الفنيين المدربين لادارة وصيانه مرفق مياه الشرب فى القرية •

٧- الاهتمام بخصائص المياه واجراء التحاليل الدورية عليها مع توفير امكانيات ذلك •

الصرف الصحى

تشمل عمليات الصرف الصحى ، تجميع ونقل مياه الصرف للمياه المستخدمه فى كافة الاغراض والتخلص النهائى من نواتج المعالجة السائله والصلبة • وتبدو أهمية مشروعات الصرف الصحى فى المناطق المتصله بشبكات مياه الشرب وتفتقر نظم صرف صحى مناسبة • ويتكون النظام التقليدى من شبكات عامة متصله بالمساكن تنقل فيها المياه الى محطات رفع حيث يتم رفعها الى عمليات المعالجة والتى ينتج عنها نواتج سائلة يمكن استخدامها لاغراض الرى والزراعة او تلقى فى المسطحات المائية فى حالة مطابقتها لذلك ، اما النواتج الصلبة (الحمأه) فيتم معالجتها والتخلص منها بتقنيات متعدده •

أما في القرية فيتم عادة التخلص من المخلفات السائلة داخل القرية اما باستخدام خزانات التحليل او المراحيض المتصله "بترنشات" المنازل واستخدام نواتج الكسح فى عمل السماد البلدى وفى الاونه الاخيرة تفاقمت مشكلة الصرف الصحى فى القرية للاسباب التالية :

١- مد الريف بشبكات مياه الشرب دون توفر نظام مناسب لتصريف المخلفات السائله ٠
٢- تسرب مياه الشرب من الشبكات المتهالكه ٠
٣- تسرب مياه المجارى من الخزانات والترنشات الى التربة بكميات اكبر من قدره التربة على تصريفها مما يؤدى الى تلوث المياه الجوفية ووجود تجمعات مائية فى بعض المواقع ووجود نشع فى جدران المنازل ٠

ونتيجة لما سبق فإنه غالبا ما يلجأ الافراد الى ممارسات غير سليمه او مؤقته لتفادى الاضرار الناتجه عن عدم وجود نظام مناسب للصرف الصحى وغالبا ما تعود المشكلة بعد فترة ، بشكل اكثر تفاقما وصعوبة ٠

ومما لاشك فيه ان تحسين خدمات الصرف الصحى او ادخال خدمات صرف صحى متكامله من خلال نظم تقليدية او بديله على اساس علمى صحيح يتناسب مع خصائص القرية ، يتوقف على عده محددات تتمثل فى ارتفاع تكلفة تلك النظم واحتياجها لفترة زمنية طويلة بالاضافة الى تعدد الجهات التى تقوم بجهد فى ذلك دون وجود التنسيق بينهم ٠ ايضا زيادة استهلاك المياه للاغراض المختلفة نتيجة الزيادة السكانية المضطرده بالاضافة الى مشاكل التشغيل والصيانه والاشراف والمتابعة وعدم توفر الكوادر الفنية المحلية المناسبة لمشروعات الصرف الصحى داخل القرية ٠

الطـــرق :

يعتبر انشاء وتدعيم وصيانه الطرق من الاولويات المتقدمه لعملية التنمية الريفية وذلك لربط القرية بالقرى المجاورة والمدن وسراكز الانتاج وما يترتب على ذلك من سهوله الانتقال والمرور وتنمية القطاعات المختلفة داخل القرية كالتعمير والزراعة والتعليم وغير ذلك من الانشطة ٠

فى مجال الزراعـة والـرى

- تطوير نظام الرى بتسوية التربة للحد من كمية المياه المستخدمه والمهدره وادخال نظم رى حديثة بما يتفق مع نوع المحصول ٠
- الاهتمام بتدريب المهندسين الزراعين والزراع على تطوير زراعة المحاصيل التقليدية ورفع انتاجيتها وادخال زراعات جديدة غير تقليدية ذات عائد مرتفع وسريع وتحتاج الى ايدى عامله مثل الخضر والنباتات الطبية والعطرية ٠
- ادخال نظم الزراعة الحديثة تحت الانفاق او الصواب ٠
- نشر زراعة التوت (اليابانى) على حواف الترع والجسور والاستفادة منها فى تربية دودة الحرير ٠ كأحد المشروعات المولده للدخل والمناسبة للقرية ٠
- الاهتمام بمشروعات انتاج الشتلات المحسنه للخضر والفاكهة ٠
- الاهتمام بمشروعات معالجة المخلفات الزراعية والاستفادة منها ٠
- الاهتمام بنشر السلالات عاليه الانتاج من الابقار واندواجن وتدريب الزراع والمرأه الريفية على الممارسات السليمه فى هذا المجال ٠
- الاهتمام بنشر اساليب وطرق المقاومة البيولوجية ورفع كفاءة استخدام المبيدات الكيماوية ٠
- دعم انشاء الاتحادات التعاونية وتنويع نشاطها وخاصة فى مجال مستلزمات الانتاج والتسويق ٠

فى مجال المرأة

ان الاهتمام بالمرأة الريفية يمثل احد منطلقات التنمية المتكاملة داخل القرية ويتطلب هذا :

- تنمية مهارات المرأة الريفية فى مجالات التربية وتنشئه الاطفال والصحة العامة والتغذية السليمه ٠
- التدريب على الممارسات السليمة فى مجال تخزين الطعام والمنتجات الزراعية والصناعات الريفية وتربية الطيور المنزلية
- التدريب على المهارات المتعلقة بالتفصيل وأشغال الابره٠
- التدريب على الممارسات السليمه فى تنظيم ميزانية الاسرة وتشجيع الادخار وتنظيم الاسرة ٠ والاسعافات الاولية ٠

فى مجال الشباب

- تعميق مفاهيم المشاركة من خلال التدريب واللقاءات الدورية ٠
- الاهتمام بانشاء ودعم امكانيات نوادى الشباب ٠
- نشر فكر اقامة مشروعات صغيرة مولده للدخل وتعميق قيم العمل فى المجالات المختلفة وخاصة الحرفية ٠

فى مجال المشروعات

ان التعرض لاسلوب التنمية الاقتصادية داخل القرية فى مرحلة خاصة من مراحل الاقتصاد المصرى (التحول لاقتصاديات السوق) يتطلب مراجعة لمحددات النمو والمدخل التخطيطى المناسب واهدافه ومناقشة لاسلوب المشاركة الشعبية والدور المؤسسى داخل القرية بما يتناسب مع التغيرات الحالية والمتوقعه ثم التعرف على المجالات ذات الاولوية سواء فى الزراعة او الصناعة (انتاج سلعى او خدمى) ثم وضع اسس واضحه

للتقييم والمتابعة . وفى مجال المشروعات الاقتصادية داخل القرية فإن الاستفادة من الامكانيات التمويلية المتاحة خاصة من خلال صندوق التنمية المحلية التابع لجهاز بناء وتنمية القرية فى اقامة مشروعات صغيرة مولده للدخل مع اهمية الاهتمام بتوفير التدريب والمعونه الفنية يمكن ان يساهم الى حد كبير فى التنمية الاقتصادية داخل القرية. وهناك العديد من المشروعات المناسبة للقرية مثل مشروعات الدواجن والمناحل وتربية دودة الحرير وانتاج الاعلاف بالخامات المحلية وانشاء صوب شتلات للخضر والفاكهة وورش النجارة والمشروعات التسويقية متنوعة النشاط.

الفصل السادس

نماذج مقترحه للتنمية المتكامله للقرية المصرية

تنمية القرى الساحلية
"دراسة حالة قرى مركز الضبعه"
"محافظة مطروح"

الفصل السادس

نماذج مقترحه للتنمية المتكامله للقرية المصرية
تنمية القرى الساحلية
"دراسة حالة قرى مركز الضبعه"
"محافظة مطروح"

١- استراتيجية التنمية المتكامله للقرى الساحليه

ان الهدف الاستراتيجى للتنميه الريفيه المتكامله هو احداث تغييرات جذريه فى البنيه الاقتصاديه والاجتماعيه فى القريه المصريه ، من خلال بحث وتقوية الاحساس بالمسئوليه الفرديه والجماعيه على تنمية المجتمع المحلى وتأكيد هذا الاحساس عن طريق المشاركة الفعلية والايجابية فى تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات التنمية ٠

وتحقيق التغيرات الجذرية فى البنيه الإقتصادية والاجتماعية يمكن ان يتم من خلال إحداث دفعة قوية فى مجال الأنشطة الاقتصادية المحورية القائمة أو التى يمكن اضافتها ، مستفيدين من الخصائص والامكانيات البيئية المتاحة ، وكذلك تدعيم وتطوير عناصر البنيه الأساسية والخدمات اللازمة لتنمية الانشطة الاقتصادية لتحقيق الهدف النهائى وهو التنمية البشرية لسكان القرى ٠

أما تحقيق المشاركة فى تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات التنمية فإنه يمكن أن يتم من خلال تنظيم مؤسسى يضم التنظيمات الأهلية والغير حكومية ويعمل بالتنسيق مع التنظيمات المحلية والجهات الحكومية والشخصيات الطبيعية ذات التأثير بالقرية وبمعاونه فعاله واشراف من خبراء التنمية الريفية فى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، مستفيدين من كافة الامكانيات والموارد المتاحه لهذه التنظيمات ٠

ولما كان التمويل بالحجم المناسب وفى الوقت المناسب يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية فيجب أن يتم ذلك فى اطار استراتيجية تقوم على

اساس الفهم الواضح بأن التنمية المتكاملة لن يكتب لها النجاح بدون الاعتماد على مساهمات وجهود مجتمع القريه أو القرى المستهدفه ، وأن المساعدات الخارجيه سواء الماديه والبشريه تكون فى المراحل الأولى من عمليه التنميه وأنها تكمله للمساهمات المحليه وليس بديلا عنها حتى يشعر أفراد المجتمع المستهدف مدى الخساره التى قد تصيبهم من جراء فشل خطط التنميه ٠

ولما كانت التنميه عمليه مستمره ومتواصله ، ولضمان تحقيق هذا الاستمرار لابد من رفع مستوى دخول سكان القرى وتحقيق فوائض من الأنشطه الاقتصاديه القائمه أو المقترحه فى اطار برامج التنميه ، مما يسمح باستمرار الانفاق على عمليات الصيانه والاحلال والتجديد دون مساهمه خارجيه الا فى أضيق الحدود ، ومن هنا يصبح تطوير وتنمية أنشطة مولده للدخل هى محور التنميه وقوتها الدافعه فى القريه ٠

ان الطبيعه الخاصه للقرى المصريه على امتداد سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر خارج المراكز الحضريه الساحليه تحكمها العوامل البيئيه الصحراويه، حيث تقع فى نطاق الصحراء الغربيه والشرقيه ، وأن طبيعة المشاكل والظروف التى عاقت تحقيق نتائج مرضيه للجهود التى بذلت فى تنمية هذه القرى فى هذه المناطق تتطلب تطوير جذرى فى أساليب التنميه الريفيه فى اطار الاستراتيجيه المقترحه ، وهو ماسنتناوله من خلال تقديم نموذج للتنميه فى أحد المناطق التابعه لمحافظة مرسى مطروح وهو مركز الضبعه ، باعتباره نموذجا رائدا قابل للتكرار فى بقية المناطق الساحليه ذات الظروف المشابهه ٠

ان نقطة البداية فى عملية التنميه المتكامله للقرى محل الدراسه هى التعرف على الجوانب الطبيعيه والاقتصاديه والاجتماعيه أولا للاقليم التى تقع فيه القرى محل الدراسه والتى من خلالها يمكن تحديد محددات وامكانيات واولويات التنميه ، ثم الانتقال من العام الى الخاص للتعرف على هذه الجوانب على مستوى القرى بالاقليم وذلك بهدف :

١- تحديد الموارد الطبيعية المستغله والمتاحه ٠
٢- التعرف على التنظيمات الأهليه (الغير حكوميه) والتنظيمات المحليه والتى يمكن تعبئتها لخدمة أغراض التنميه ٠

٣- تحديد الاحتياجات الأساسيه لدفع وتطوير استغلال وتنمية الموارد المستغله والمتاحه ٠

٤- تحديد سياسات وأساليب توفير هذه الاحتياجات ٠

ونظرا لعدم توفر بيانات عن جميع القرى فى أقليم مطروح وقت اعداد هذه الدراسه فقد اقتصر البحث على قريتى الجفيره فى مركز الضبعه وقرية ام الرخم فى مركز مطروح والتى توفرت عنهما بيانات من خلال مشروع شروق التابع لجهاز بناء وتنمية القريه المصريه كأمثله تعطى بعض المؤشرات الاساسيه عن الوضع فى بقية القرى على أن نتناول نموذج التنميه المقترح بالتطبيق على القرى التابعه لمركز الضبعه ٠

٢- الجوانب الطبيعية والاقتصاديه والاجتماعيه لاقليم مطروح [١]

تمتد محافظة مطروح من الكيلو ٣٤ غرب محافظة الأسكندريه حتى الحدود الليبيه عند السلوم بطول يزيد عن ٥٠٠ كيلو متر وبعمق ٣٠٠ كيلو متر داخل الصحراء الغربيه ، وتضم واحة سيوه حتى حدود محافظة الجيزه والوادى الجديد جنوبا ، وتلتقى من الشرق مع محافظة الأسكندريه والبحيره والجيزه ، ويحدها من الغرب الجماهيريه الليبيه ومن الشمال البحر المتوسط ، وبهذا الموقع تمثل محافظة مطروح اهمية كبرى باعتبارها أحد المداخل الشماليه لجمهورية مصر العربيه ، فضلا عن اهمية موقعها على البحر المتوسط حيث أنشطة الصيد والسياحة والنقل البحرى ٠

ويمكن تقسيم الساحل فى نطاق محافظة مطروح الى أربعة مناطق هى:

١- المنطقة من الأسكندريه الى العلمين : ويقدر طولها بحوالى ٦٠ كيلو متر عباره عن شواطىء رمليه مستقيمه لاتتخللها خلجان ٠

---

[١] المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة مطروح وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه ، قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٦٤) معهد التخطيط القومى، أكتوبر ١٩٩١ ٠

٢- المنطقة من العلمين الى رأس الحكمه : وتمتد بطول ١٣٠ كيلو متر وتتميز بوجود خلجان صغيره عديده ٠

٣- منطقة مرسى مطروح : وتمتد لمسافة ٢٠ كيلو متر ويوجد بها خلجان كبيره فى الحواله والباجوش وخلجان غرب مدينة مرسى مطروح ٠

٤- المنطقة من النجيله الى السلوم : وتوجد بها خلجان جعفر وقليله ٠

وتتراوح درجة حراة الجو فىالمنطقه مابين ٣٦-١٨ درجه مئويه صيفا ، ٢٥ - ١٠درجه مئويه شتاءا ، كما تتميز المنطقه بسطوع الشمس طوال ساعات النهار صيفا ومعظم الوقت شتاءا ، وأن سرعة الرياح تتراوح مابين ١٠٠ - ٤٠ كيلو متر فى الساعه ، وهذا يتيح الامكانيات لاستغلال مصادر الطاقه المتجدده (الشمس والرياح) فى مشروعات التنميه فى القرى محل الدراسه ٠

وتقسم المحافظة اداريا الى سبعة مراكز اداريه هى :
مركز مطروح ، مركز الحمام ، مركز الضبعه ، مركز سيوه ، مركز برج العرب، مركز السلوم ، مركز برانى ٠

وتلعب الموارد المائيه دورا حاكما فى توزيع السكان والعمران والنشاط الاقتصادى فى المناطق الساحليه لمحافظة مطروح ، حيث تتكون مصادر المياه من الامطار والآبار والعيون والسراديب بالاضافه الى خط أنابيب المياه الذى ينقل مياه النيل الى بعض مناطق الأقليم ٠

ويعتمد السكان فى احتياجاتهم اليوميه على مياه النيل عن طريق خط أنابيب الأسكندريه - مطروح ويوفر نحو ٣م١٤٠٠٠ يوميا ، كما يتم نقل المياه بواسطة الصهاريج من محافظة الأسكندريه عن طريق السكك الحديديه وتوفر حوالى ٤٦٠متر مكعب يوميا ، كما يوجد مكثفان بطاقه ٩٠٠م٣/ يوميا، وستة عشرة خزانا تستوعب ١٥٠ ألف متر مكعب يوميا ، وتعتمد الكثير من المنشآت على المياه المستخرجه من الآبار (الرومانيه)، الا أن ملوحتها مرتفعه ، لذلك يحتاج الأقليم الى تدعيم طاقات توفير مياه الشرب بشكل منتظم ٠

ويستخدم السكان مياه الآبار فى زراعة المحاصيل البستانيه ، أو زراعة الحاصلات الحقليه كالشعير اعتمادا على الأمطار. أما المناطق الواقعه غرب الأسكندريه وحتى مدينه الحمام فقد استفادت من ترعه النصر التى تمتد من ترعه النوباريه حتى حتى مدينه الحمام .

وبصفه عامه يمكن القول ان معظم مدن وقرى الأقليم تعانى من نقص الموارد المائيه ، كما ان الموارد المتاحه من مياه الآبار تتفاوت من منطقه الى اخرى ، وبسبب النقص فى المياه فان المساحه المستغله زراعيا تقدر بحوالى ٤٤٪ فقط من اجمالى مساحه الأراضى الزراعيه فى الأقليم .

وتوجد المناطق ذات التربه العميقه الجيده فى نطاق ضيق على طول الساحل خاصه فى السهول الموجوده فى منطقه الضبعه والقصر ، كما يتواجد مثل هذا النوع من التربه فى مناطق متباعده متناثره فى قطع محدوده، اما التربه القليله السمك فتستغل فى زراعه الشعير ، وبصفه عامه يسود معظم مناطق الساحل الشمالى الغربى سطوح جرداء لا تصلح للزراعه .

ونظرا لندره سقوط الأمطار فالأقليم يكاد يخلو من النباتات الطبيعيه الا ان فى السنوات التى يسقط فيها بعض المطر الاعصارى حيث ينبت العشب الذى سرعان ما يختفى بسبب كثافه الرعى ويسترد الأقليم جدبه المعروف .

وقد شكلت الظروف الطبيعيه فى محافظه مطروح الخصائص السكانيه للأقليم ، حيث يتصفون بالبداوه والقبليه ، وينتشرون فى مجمعات حول المراكز الحضريه الرئيسيه تتحرك حسب تواجد اماكن الرعى أو الزراعه التى تعتمد على الامطار ، كما توجد مجموعات منهم يقيمون على طول الساحل فى مصبات الوديان فى مجتمعات مستقره تقوم على زراعه المحاصيل البستانيه ،وفى المناطق جنوب البحر توجد نسبه عاليه من البدو الرحل الذين يمارسون الرعى كمهنه اساسيه ويزرعون الشعير .

وطبقا للبيانات المتاحه فان قطاع الزراعه والصيد يستحوذ على حوالى ٧٠٪ من اجمالىاعداد العاملين ، وقد يرجع ذلك الى الاهتمام فى الفتره الاخيره باستصلاح الاراضى القابله للزراعه خاصه فى مناطق برج العرب والضبعه ، وكذلك امتداد الاقليم على ساحل البحر المتوسط الذى يستغل فى صيد الاسماك واستخراج الاسفنج ، ويمثل الوافدون من المحافظات الاخرى نسبه غير كبيره من سكان الاقليم حيث يعمل معظمهم فى الوظائف الحكوميه والبناء وصناعه البترول والتجاره .

ويمثل رعى الاغنام والماعز احد اهم الانشطه الاقتصاديه فى الاقليم ، حيث يتركز فى منطقه مرسى مطروح حوالى نصف اعداد هذه الحيوانات ،فى حين يتركز حوالى ٢٠٪ من اعداد الماعز ، ١٥٪ من اعداد الاغنام فى مركز الضبعه ، ومع هذا يواجه نشاط الرعى عده محددات من اهمها عدم كفايه المراعى نتيجه لعده عوامل من اهمها الرعى الجائر والنقص فى اجراءات تنميه المراعى الطبيعيه والمحافظه عليها .

وتوجد عده مزارع للدواجن متخصصه فى انتاج اللحم والبيض موزعه بين مرسى مطروح والحمام والضبعه وبرج العرب ، ومع ذلك تواجه هذه المزارع مشاكل نفقص الاعلان .

أما بالنسبة للانتاج الصناعى فمازال محدودا فى الاقليم بسبب العديد من المشاكل والعقبات التى تعوق استغلال الثروات الطبيعية المتوفره ، وعلى الرغم من وجود حقول البترول فى الاقليم فإن آثار هذا النشاط على عملية التنمية محدود باستثناء اثره على العماله والهياكل الاساسية ، حيث لم تقم أيه صناعات مرتبطة بصناعة استخراج البترول ، ولكن توجد بعض الصناعات البترولية البسيطة القائمة على المواد الاولية الزراعية .

وتعتبر السياحة الترفيهية فى موسم الصيف من أهم الانشطة فى الاقليم نظرا لوجود مناطق عديده صالحه للاستغلال وتنميتها سياحيا كمراكز اصطياف،

وعلى هذا تم التوسع فى انشاء الفنادق والقرى السياحية (اكثر من ١١٥ قرية سياحية) كما زادت اعداد المخيمات والمعسكرات الشاطئية حيث تتركز فى مناطق مرسى مطروح والعلمين وسيدى عبدالرحمن ٠

وبصفة عامة فإن نصيب المواطن من التعليم متواضعا للغاية ، حيث قدرت نسبة الامية بين السكان فى عمر عشرة سنوات فأكثر بحوالى ٥٨ ٪ كما يتلاحظ انخفاض نسبة الاستيعاب فى السن الالزامى ، وقد اوضحت احدى الدراسات (١) احتياج المحافظة الى التعليم الثانوى الفنى بفروعه المختلفة والى زيادة اعداد المدارس وتوزيعها على مراكز الاقليم ٠

وتعانى العديد من المناطق الريفية فى المحافظة من نقص واضح فى الخدمات والتسهيلات الصحية بل انعدامها احيانا ٠

ويوجد بالاقليم خط حديدى رئيسى هو الخط الساحلى بين الاسكندرية والسلوم ويقدر طوله بحوالى ٥٦١ كيلو متر وهو خط مفرد ، ويبلغ عدد المحطات على هذا الخط ٣١ محطة بين الاسكندرية والسلوم ، وأهم المراكز التى يخدمها هذا الخط فى حدود الاقليم هى :
برج العرب - الغربانيات - الحمام - السرويات - العميد - العلمين - سيدى عبدالرحمن - غزالة - الضبعه - جلال - فوكه - ابوحجاج - سيدى حنيش - جراوله - سملا - مرسى مطروح - كابوتوز ٠

ويعتبر الطريق الساحلى البرى (الاسكندرية - مطروح - السلوم) أهم الطرق فى الاقليم ويبلغ طوله حوالى ٥٣٠ كيلو متر ، حيث يوجد على امتداد هذا الطريق المراكز العمرانية والتى من أهمها :
مدينه مرسى مطروح ، مدينه الحمام ، برج العرب ، العلمين ، الضبعة ، فوكه، رأس الحكمه ٠

---

(١) المصدر السابق صـ ٥٦١

وتلتقى بالطريق الساحلى الرئيسى الطرق القادمة من داخل مناطق العمران فى عمق الصحراء من واحه سيو - ومنخفض القطار : بالاضافة الى الطرق الداخلية فى المدن والتى تقدر أطوالها بحوالى ١٣٥ كيلو متر ٠

٣- السمات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية لقرى الاقليم من واقع دراسة حالة "قرية الجفيره " وقرية " أم الرحم "

٣-١ قرية الجفيرة

الموقع :

تقع قرية الجفيرة فى مركز الضبعة بمحافظة مطروح على الطريق الساحلى الاسكندرية - السلوم ما بين الكيلو ١٠٠ والكيلو ٩٤ ، ويحدها جنوبا خط السكة الحديد اسكندرية - مطروح ٠ وتضم سبعة توابع ونجوع هى : علم والصحفات ويقعان شمال الطريق الساحلى الرئيسى، حسن عياد ، الشواعر ويقعان شرق القرية الأم ، ونجع الامير والعروبة وعزبة سعيد والحيازى ومجيد يونس وتقع غرب قرية الخفيره ، ونجع الحبالى فيقع جنوب خط السكة الحديد ناحية الغرب ،ويربط قرية الجفيره (القرية الام) بالطريق السريع اسكندرية - السلوم طريق مرصوف يمتد جنوبا الى مسافة ٢ كيلو متر متصل به طريق ترابى حتى خط السكة الحديد ، وترتبط القرى التابعة ببعضها البعض وايضا بالقرية الام بشبكة من الطرق الترابية (شكل ٦-١) باستثناء نجع علم مريم ونجع الصحفات وهى اقرب القرى الى شاطئ البحر حيث تقع منطقة مرسى ابوسمره والتى تتميز بوفره الخلجان مما يجعلها منطقة صالحة للصيد والاستزراع السمكى٠

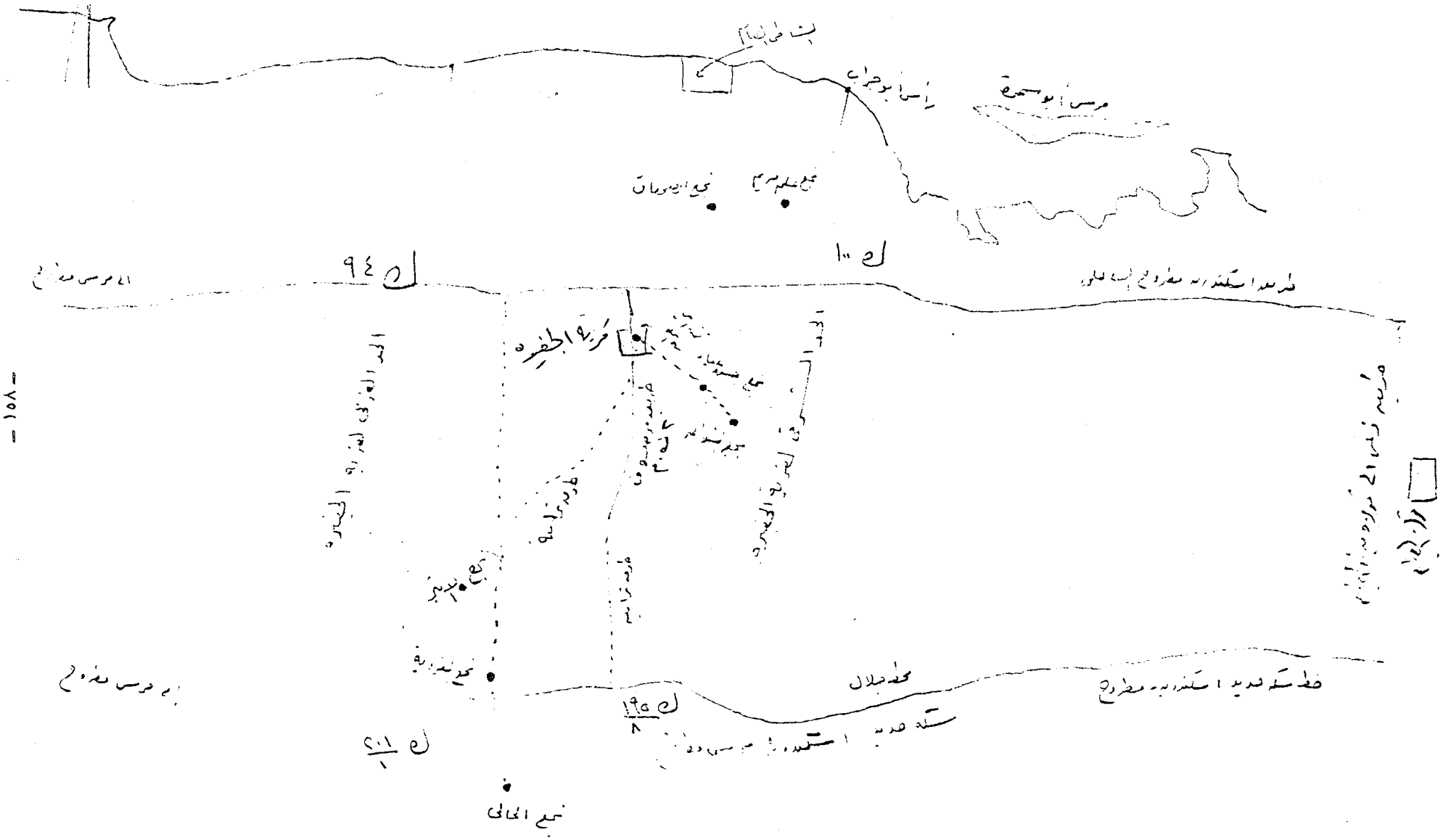

شكل (٦ـ١)

رسم توضيحي لقرية الجفيرة وتوابعها

الموارد الطبيعية واستخداماتها :

أ- الموارد الارضية :

تقدر مساحة الموارد الارضية فى زمام قرية الجفيره بحوالى ١٩١٩٦ فدان منها ٧٩٩٣ فدان فقط تمثل حوالى ٤٢٪ هى اراض منزرعة أما بقية المساحة والتى تقدر بحوالى ١١٢٠٢ فدان تشمل ١١٠٠٠ فدان ارض بور غير صالحه للزراعة لكونها صلبة صخرية ، ٢٠٢ فدان هى اراضى سكنية ومناطق جبانات، وتربة الاراضى الزراعية صفراء رملية ٠

وتتوزع مساحة الاراضى المنزرعة بين زراعة المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية ، حيث تقدر مساحة الارض المنزرعة بالقمح حوالى ١٧٠٠ فدان ، والشعير ٤٢٠٠ فدان ، كما يزرع حوالى ١٤٠٠ فدان تين ، ٦٥٠ فدان زيتون ، ٢٠ فدان لوز ، ١٥ فدان عنب ، ٥ فدان خوخ ، ٣فدان رمان ٠

ب- الموارد المائية :

تعتبر الامطار هى المصدر الوحيد لرى الاراضى الزراعية وسد احتياجات الثروة الحيوانية من ابل وماعز واغنام وابقار وجاموس، وجزء غير قليل من احتياجات مياه الشرب للسكان والذى يتم توفير جزءا منها عن طريق خط مياه الشرب من الاسكندرية الى مطروح ٠ حيث تقدر كمية المياه من هذا المصدر بحوالى ٧٠ طن فى اليوم ٠

وقد قام جهاز تعمير الساحل الشمالى بانشاء ٢٠٠ بئر سعه ١٥٠ متر تستخدم فى تجميع مياه الامطار ويتم رفع المياه عن طريق الرفع اليدوى وتستخدم هذه المياه كمياه شرب للماشية والانسان ، ويستفيد من هذه الآبار حوالى ٤٠٪ من السكان معظمهم من سكان القرى التوابع ،حيث

يقدر متوسط استهلاك الفرد فى اليوم بحوالى ٨٠ لتر وهذا يعنى أن الموارد المائية المتاحة تخضع لعوامل من الصعب التحكم فيها والتى تترك أثارها على الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى والذى يعتبر النشاط الرئيسى فى منطقة الدراسة ٠

السكان

قدر عدد سكان القرية فى عام ١٩٩٠ بحوالى ٣٠٠٠ نسمه ارتفع الى ٤١٥٠ نسمه فى عام ١٩٩٤ أى بزيادة قدرها ٣٨٪ بمتوسط سنوى قدره ٩,٦٪ وهو معدل زيادة مرتفع للغاية يتطلب فتح مجالات انتاجية تعتمد على موارد دائمه ومستقره ، خاصة اذا علمنا أن الذكور يمثلون حوالى ٧٠٪ والاناث ٣٠٪ من مجموع السكان ، كما يقع ٤٩٪ من السكان فى فئة العمر أقل من ١٥ سنه ، وأن ٤٦٪ تقع فى فئة السن ما بين ١٥ - ٦٠ سنه ، أى أن القادرين على العمل يمثلون اغلبية سكان القرية ، كما أن معدل الهجرة من القرية الى خارجها منخفض للغاية ، وان نسبة الحاصلين على مؤهلات دراسية منخفضة ايضا حيث تقدر بأقل من ٠,١٪ ٠

الانشطة الاقتصادية

يمثل الانتاج الزراعى النباتى وتربية الماعز والأغنام والماشية النشاط الاقتصادى الأساسى فى القرية ،حيث يتم زراعة حوالى ٧٩٩٣ فدان - وكما سبق أن ذكرنا - بالقمح والشعير والتين والزيتون ويزرع على مساحات قليله (٣ - ٢٠ فدان) اللوز والعنب والخوخ والرمان، كذلك يوج ١٤ صوبه زراعيه يعمل بها حوالى ٢٨ فردا لانتاج الخضروات، كما يوجد بعض المشروعات الصغيره مثل تخليل الزيتون وماكينات الخياطه على مستوى الأسر،(عددها ٢٥ مشروعا لتخليل الزيتون ، ٣٥ ماكينه خياطه)، وماعدا ذلك فلاتوجد أى أنشطة اقتصاديه اخرى وهى الأنشطه المولده للدخل والمحققه للنمو الحقيقى ٠

البنيه الأساسيه :

تتوفر فى قرية الجفيره شبكة لمياه الشرب طولها ٣١٤٠ متر يستفيد منها ٢٠٠٠ فرد يمثلون حوالى ٥٠٪ من اجمالى السكان ،الا أن جودة المياه متوسطه ، ويقدر متوسط نصيب الفرد من هذه المياه بحوالى ٨٠ لتر/يوم ، كما يوجد خزان واحد لمياه الشرب سعته ٤٠٠م٣ يعمل أربعة ساعات يوميا يستفيد منه حوالى ١٠٠٠نسمه ٠

وتتم تغذية القريه بالكهرباء عن طريق محطه مزوده بماكينتين تعملان بالسولار ، الأولى طاقتها ٧٠ ك وات والثانيه ٨٠ ك وات ٠ حيث يتم التشغيل لمدة ثمانى ساعات يوميا ، تخدم ٧٥منزلا ويستفيد منها حوالى ١١٠٠نسمه ٠

أما بالنسبه للصرف الصحى فيتم عن طريق بيارات ملحقه بالمنازل ويتم كسحها بمعاونة سيارة كسح مجلس المدينه ٠

الوحدات الخدميه والتنظيمات الاهلية :

يوجد بالقريه جمعيه تعاونيه زراعيه عدد أعضائها ٣٥٠عضوا ، كما يوجد مركز شباب فى كل من قرية الجفيره والقريه التابعه علم مريم وسبعة مساجد ومكتب لتحفيظ القرآن ، وعياده فى القريه الأم يتواجد بها طبيب مرتين فى الأسبوع ، كما توجد جمعيتان أهليتان و١٧ أسره منتجه ٠

٢-٣ قرية أم الرخم

الموقع :

تقع قرية أم الرخم فى مركز مطروح يحدها شمالا شاطىء عجيبه وجنوبا طريق مطروح - عجيبه الرئيسى (شكل(٦-٢) ، وتضم خمسة توابع هى : الدردومه - الست نخلات - الباطن - أولاد مرعى - الحليلبه • والتوابع الأربعه الأولى تقع فى المنطقه الواقعه بين طريق مطروح - عجيبه وطريق مطروح - السلوم الدولى ، أما الدردومه فتقع جنوب طريق مطروح - السلوم ، ولاتربط القرية الام بالتوابع أى نوع من انواع الطرق المتعارف عليها •

الموارد الطبيعية واستخداماتها

أ- الموارد الارضية :

تقدر مساحة الموارد الارضية فى زمام القرية بحوالى ٣٥ الف فدان منها ٣٨٠٠ فدان فقط اراضى زراعية تمثل حوالى ٩٪ فقط من اجمالى المساحة الارضية ، أما باقى المساحة والتى تقدر بحوالى ٣١ الف فدان تشمل حوالى ٢٨ الف فدان اراضى بور ، ١٠٠٠ فدان منافع عامة ، ٢٠٠٠ فدان اراضى سكنية •

وتتوزع المساحات المنزرعة بين المحاصيل الحقلية والمحاصيل البستانية حيث يعتبر الشعير هو المحصول الرئيسى يليه القمح ثم الزيتون والتين •

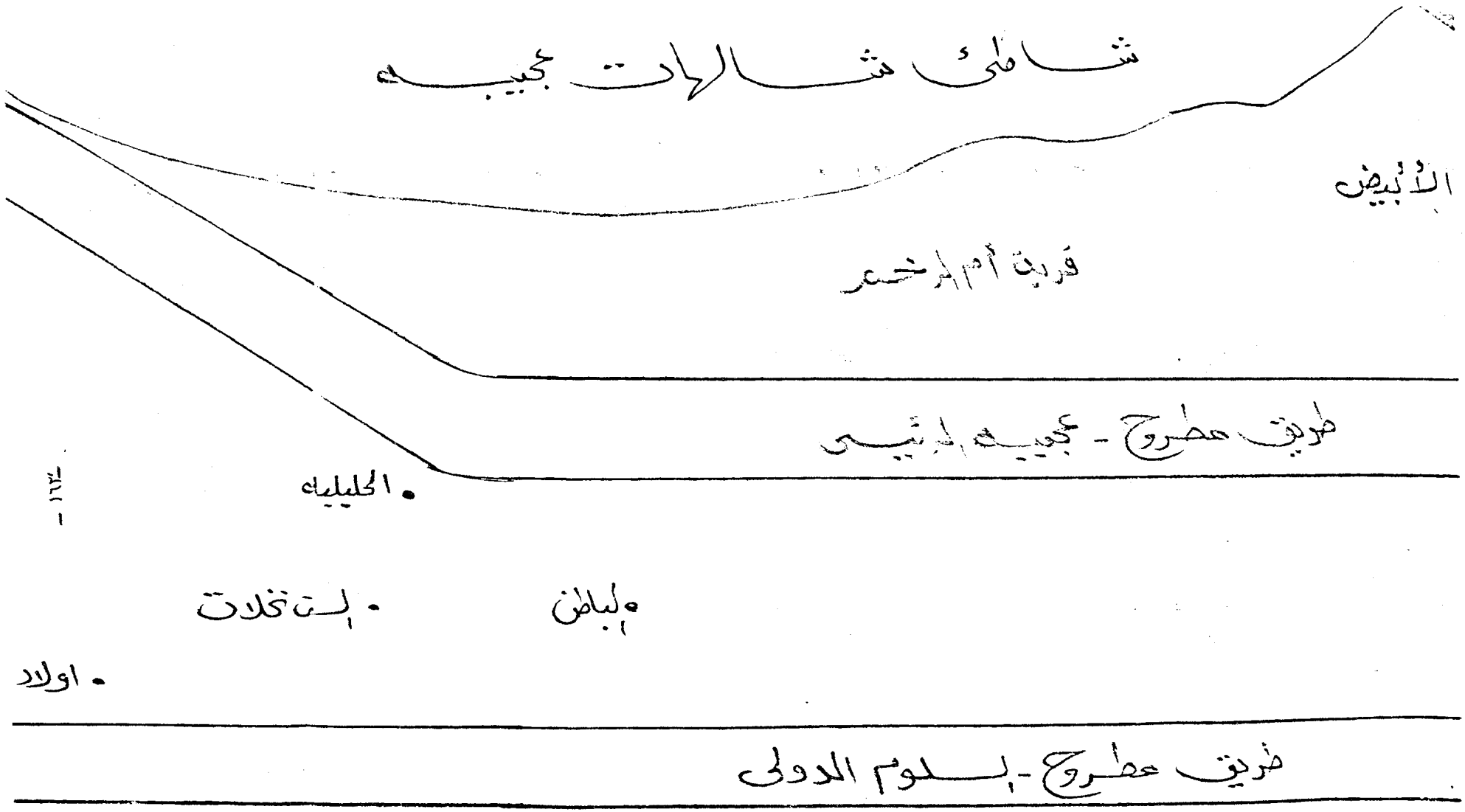

شكل(٦-٢) رسم توضيحي لقرية ام المرخم وتوابعها

ب- الموارد المائية

تعتبر الابار الارتوازية ومياه الامطار هى المصدر الوحيد لرى الاراضى الزراعية وسد احتياجات الثروة الحيوانية ، حيث يوجد فى قرية أم الرخم وتوابعها حوالى ١١٨ بئر ارتوازى تتراوح اعماقها بين ٥-٦ متر، كما يوجد حوالى ١٣٣ سد لتخزين مياه الامطار ٠

أما مياه الشرب فأهم مصادرها هى مياه الآبار الجوفية والتى يتم رفعها بواسطة الطلمبات حيث يوجد فى القرية وتوابعها حوالى ١١٥بئر بالاضافة الى وحدات تحلية بطاقة قدرها ٣٠ طن /ساعة تعمل فى المتوسط لمدة عشرة ساعات يوميا ٠

السكان :

يقدر عدد السكان فى القرية الام فى عام ١٩٩٤ بحوالى ٢٥٠٠ نسمه ، أما فى التوابع فيتراوح عدد السكان ما بين ٣٠٠ نسمه فى الدردومه ، ٤٥ نسمه فى اولاد مرعى ، وهذا يعنى انتشار السكان فى تجمعات قزمية صغيرة ٠

الانشطة الاقتصادية

من واقع البيانات المتاحه عن القرية فانه يمكن استنتاج ان النشاط الرئيسى للسكان هو الزراعة بالاضافة الى تربية اعداد محدوده من الاغنام والماعز (١٥٠٠ رأس)وانه لاتوجد ايه انشطة اخرى فى مجالات الثروة السمكية والتصنيع الزراعى والحرفى باستثناء بعض الاعمال التجارية الصغيرة ٠

البنيه الاساسية

يوجد بالقرية وحدات لتحلية مياه الشرب بطاقة ٣٠ طن/ ساعة كما تتوفر بها شبكة كهرباء بطول ١٠ كيلو متر واعمده اضاءة ، كما يقدر عدد المشتركين فى الشبكة بحوالى ٣٥٠٠ مشترك ٠ ولاتتوفر خدمات الصرف الصحى بالقرية ، ويقدر طول الطرق المرصوفه بقرية ام الرخم وقرية الباطن (توابع) بحوالى ٢٢ كم والطرق الممهدة بحوالى ١٣كم وتتركز فى القريتين السابقتين ، أما الطرق الترابيه فيقدر اطوالها بحوالى ٣٢كم موزعه بين القرية الام والتوابع ٠

الوحدات الخدمية والتنظيمات الاهلية :

يوجد بالقرية سنترال ووحده اجتماعية ووحده بيطرية وقسم للشرطة ، ولم تتضمن البيانات المتاحه ما يدل على وجود تنظيمات تعاونية او مراكز شباب او مايماثلها ٠

٤- نموذج للتنمية المتكامله للقرى الساحلية - قرى مركز الضبعه بمحافظة مطروح

تمتد منطقة الضبعة من الكيلو ١٤٠ عند قرية غزاله وحتى الكيلو ٢٠٠ عند قرية فوكه غرب الاسكندرية ، والاراضى الواقعة فى هذا النطاق تشغلها قرى سياحية ومناطق عسكرية والاراضى المخصصة للمحطة النووية والاراضى المخصصة للجمعية التعاونية لصائدى الاسماك بالضبعة ، ويوجد عده جون من أهمها (جونه) ابو الجرود فى مواجة قرية غزاله ، وجونه ابو خراب فى مواجه قرية جلاله ، وكلها تتميز بوفرة الخلجان الصغيرة مما يجعلها منطقة صالحه للصيد والاستزراع السمكى - حيث يعمل بالصيد حوالى ٦٠٠ صياد منهم ١١٥ صيادا اعضاء فى الجمعية التعاونية لصائدى الاسماك بالضيعه ٠

ويضم مركز الضبعه ست قرى رئيسيه هى:

سيدى عبد الرحمن

جميحه

سوان جابر

جلاله

الجفيره

فوكه

وتضم كل قريه من هذه القرى عدة توابع تربطها بالقريه الام شبكه من الطرق الترابيه ، وهذه القرى والتوابع تنتشر شمال وجنوب كل من الطريق الساحلى البرى (الأسكندريه - السلوم) وخط السكك الحديديه (الأسكندريه مطروح) ٠

وفى ضوء ماتم عرضه فى الأجزاء السابقه عن الأقليم بصفه عامه وعن قريتى الجفيره وأم الرخم بصفه خاصه يمكن استخلاص الحقائق والمهام الآتيه:

١- انتشار السكان الريفيين فى تجمعات قزميه مبعثره (توابع) مما يجعل توفير عناصر البنيه الأساسيه والخدمات وتعبئه الجهود مكلفه للغايه ، ولهذا فانه يفضل تجميع عدة توابع فى منطقه واحده كلما امكن ذلك أخذين فى الاعتبار الظروف الاجتماعيه لهذه التجمعات ٠

٢- ان الموارد المائيه المتاحه محدوده وتخضع لعوامل طبيعيه من الصعب التحكم فيها والتى تترك أثارها على الانتاج النباتى والحيوانى واللذان يعتبران من الأنشطه الأساسيه لتوليد الدخل للسكان الريفيين ٠

٣- ان ندرة الموارد المائيه تتطلب تعظيم الاستفاده من هذه الموارد من خلال رفع الانتاجيه الزراعيه لوحدة المياه وبحث امكانيه استخدام مياه الرى فى تربيه الاسماك قبل دخولها للحقول ، وهذا الأسلوب ثبت نجاحه فى العديد من الدول فى المنطقه مثل المملكه العربيه السعوديه كما انه تم تجربتها فى بعض المناطق فى مصر ٠

٤- رغم توافر مساحات واسعه من المياه البحريه ، فان استغلال هذه الموارد لم يتم حتى الآن بشكل مرضى ، والتى لو استغلت لساهمت فى خلق مجالات جديده فى العمل والانتاج وتحسين مستوى الدخول وأيضا المستوى الغذائى، ونعنى بذلك استغلال هذه المسطحات فى انشطة الصيد وتربية الأسماك مستخدمين نظم الاستزراع السمكى المناسبه مثل الأقفاص والحظائر المسيجه وفى مراحل تاليه الأحواض الأرضيه ٠

٥- توفر مصادر طبيعية لانتاج الطاقه مثل الشمس والرياح والتى يمكن أن تستغل فى توفير الطاقه اللازمه للمشروعات الانتاجيه وتحلية مياه البحر بتكلفه مناسبه ٠

٦- ان هناك امكانيات لزيادة القيمة المضافه للانتاج الزراعى من خلال ادخال التصنيع لبعض المحاصيل البستانيه فى المنطقه مثل تصنيع التين وتجفيف العنب وحفظ الزيتون وكذلك منتجات الألبان ٠

٧- تنمية المراعى الطبيعيه من خلال اتباع سياسات واجراءات تهدف الى منع الرى الجائر على اساس الأداره البيئيه لهذه المراعى ٠

٨- تشجيع وتطوير مشروعات الأسر المنتجه وكذلك المنتجات اليدويه والعمل على تسويقها فى القرى السياحيه المنتشره فى الأقليم ٠

٩- ان تنمية الموارد البشريه - فى مفهومنا - تعنى تنمية وتطوير قدرات السكان الريفيين وتأهيلهم ورفع كفاءتهم فى أداء الأعمال التقليديه ومزاولة أنشطه جديده مولده للدخل تعمل على تحسين دخولهم وبالتالى زيادة قدراتهم الادخاريه للمساهمه فى تمويل مشروعات التنميه الريفيه • وهذا يتطلب فى الأساس تنفيذ برامج ارشاديه وتدريبيه فى المجالات الأتيه :

- الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى
- التصنيع الزراعى
- المنتجات البيئيه
- صيد وتربية الاسماك
- المحافظة على البيئة (المراعى) •
- خدمات القرى السياحيه

ويتم ذلك من خلال الاستفاده من الامكانيات المتاحه للتنظيمات الأهليه والمحليه والحكوميه •

١٠- ان استغلال الموارد الطبيعيه التى يتميز بها الاقليم خاصة فى مجال السياحه والترفيه واستخراج البترول تحتم مشاركة هذين القطاعين فى تمويل عملية تنمية القرى ، وفى هذا المجال فاننا نقترح تخصيص جزء من ايرادات شركات البترول والرسوم التى تحصل من القرى والمنشآت السياحيه لتنميه القرى •

آلية تنفيذ مهام التنميه الريفيه (مركز التنميه الريفيه المتكامله فى منطقة الضبعه)

ان تنفيذ المهام السابق ذكرها لتنمية قرى مركز الضبعه ، يتطلب ايجاد آليه تعمل على تحقيق الآتى :

١- اختيار أنسب الطرق لترجمة المهام المطروحه الى برامج ومشروعات في ضوء الامكانيات الطبيعيه والبشريه المتوفره ٠

٢- تخطيط مشروعات وبرامج الأجهزه الحكوميه والتنظيمات الأهليه في القرى محل الدراسه والتنسيق بين جهودها لتحقيق اقصى استفاده ممكنه وترشيد هذه الجهود ٠

٣- تشجيع المشاركه الشعبيه سواء في التخطيط والاعداد والتنظيم والمتابعه للمشروعات والبرامج المختلفه باعتبار أن ذلك من اهم عوامل نجاح التنميه الريفيه المتكامله ٠

٤- الاهتمام وتنفيذ البرامج التى تستهدف تنمية الموارد البشريه من منطلق أن الأنسان هو غاية التنميه ووسلتها في نفس الوقت ٠

وفى تصورنا أن تحقيق هذه المهام والأهداف يمكن ان تتم من خلال انشاء " مركز التنميه الريفيه المتكامله لمنطقة الضبعه " يعمل على ايجاد نوع من التكامل فى الخدمات والتسهيلات والامكانيات المتاحه فى القرى وترشيد وتنسيق الجهود التى تقدمها الجهات الحكوميه والأهليه المختلفه ٠

وتقوم فكرة مركز التنميه الريفيه المتكامله انطلاقا من الاستراتيجيه الشامله للتنميه المتكامله للقرى ، والسابق تناولها،والتى تعتمد على ايجاد نوع من التكامل فى تخطيط وادارة الأنشطه الانتاجيه والخدميه والتنميه البشريه ، عن طريق المشاركه الفعليه والايجابيه بين المجموعات المستهدفه فى تخطيط وتنفيذ وادارة مشروعات التنميه ، وفى هذا السياق فان المركز سوف يتطور تدريجيا حسب الاحتياجات والامكانيات المحليه المتاحه ، وانه سوف يدار باعتباره هيكل تنظيمى مستقل مع توفير مستوى مناسب من الاداره والخبرات الفنيه خلال المراحل الأولى لانشائه ٠

أهداف مركز التنميه الريفيه المتكامله لمنطقة الضبعه

فى ضوء المعطيات التى أفرزها واقع المنطقه محل الدراسه وكذلك المهام المطروحه لتحقيق التنميه فانه يمكن تحديد اهداف المركز المقترح فيمايلى :

١- تنمية الأنشطه المولده للدخل :

١-١ استغلال المصايد الطبيعيه فى المناطق الساحليه القريبه ٠

١-٢ تربية السماك فى المناطق البحريه وعلى المياه المستخدمه فى رى الأراضى الزراعيه قبل وصولها الى الحقل ٠

١-٣ التصنيع الزراعى (تخفيف التين والعنب وتخليل الزيتون ومنتجات الألبان) ٠

١-٤ تصنيع المنتجات اليدويه التقليديه ٠

١-٥ تحسين انتاجية الأراضى الزراعية المستقله ٠

١-٦ التسويق ٠

٢- المحافظة على البيئـــة :

٢-١ تنظيم وادارة المراعى الطبيعيه على أسس بيئيه سليمه ٠

٢-٢ المحافظة على الحياه البريه ومنع الصيد الجائر ٠

٣- تطوير الأنشطه الخدميه ٠

٣-١ استغلال الطاقه المتجدده (الشمس والرياح) فى توليد الطاقه اللازمه للأنشطه الانتاجيه والاضاءه وتحلية مياه البحر ٠

٣-٢ تعبئة الجهود والامكانيات المحليه فى المساهمه فى صيانة وانشاء الطرق والمدارس والوحدات الصحيه وغيرها من الخدمات ٠

٤- التنميه البشريه :

أ - برامج تعليم الكبار ٠

ب - برامج التدريب والتأهيل للقوى العامله فى المنطقه على العمل فى المجالات الجديده المقترحه مثل صيد الأسماك ، المزارع السمكيه، التصنيع الزراعى ، الخدمات السياحيه ٠

ح - برامج ارشاديه للتعريف بوسائل رفع انتاجية الأراضى الزراعيه، والتوعيه البيئيه وصيانة الحياه البريه ، والتوعيه الصحيه وغيرها ٠

انشاء المركز وادارته :

فى ضوء المهام المقترحه للمركز تتعدد وتتشعب الأنشطه المنوط بها ، وهذا يتطلب التعاون الوثيق والتنسيق الكامل مع الجهات الحكوميه المركزيه والمحليه وكذلك التنظيمات الأهليه (الجمعيات التعاونيه ، الأسر المنتجه ، الجمعيات الاهليه) والشخصيات المحليه ذات التأثير (مثل مشايخ ورؤساء القبائل ورجال الدين) لتعبئة كافة الجهود البشريه والماديه المتاحه فى المنطقه لخدمة أهداف المركز ، كما سيتم الاستعانه ببعض الخبرات المتخصصه فى مجال معين لفترات محدده خاصه فى مجالات التدريب والارشاد ، وعلى هذا فانه يقترح أن يصدر قرارا من وزير الحكم المحلى بانشاء مركز التنميه الريفيه المتكامله فى منطقة الضبعه متضمنا القرى التى سيخدمها ومحددا أهداف المركز ومجالاتنشاطه وأسلوب ادارته ٠

ويقترح أن يتضمن قرار انشاء المركز تكوين لجنة توجيهية Steering Commette تتولى وضع خطط وبرامج ومشروعات التنمية فى المجالات المختلفة والاشراف على التنفيذ ومتابعة الانشدلة على ان تتكون هذه اللجنة من :

١- سكرتير عام محافظة مطروح رئيس اللجنه
٢- رؤساء مديريات الزراعة - الثروة السمكية - الكهرباء والطاقة - التعليم - الصحة - النقل فى المحافظة ٠
٣- رؤساء الجمعيات التعاونية الزراعية والثروة السمكية والاسر المنتجه ومراكز الشباب وغيرها من التنظيمات ٠
٤- رؤساء القرى التى يضمها المركز
٥- ممثل لجهاز وتنمية القرية
٦- بعض الشخصيات المحلية ذات التأثير

ويجب التأكيد على اهمية المحافظة على هذا المستوى فى تشكيل اللجنة التوجيهية حتى تتضمن تحقيق التنسيق المطلوبة وسرعة اتخاذ القرار بحيث نضمن التغلب على اى مشاكل روتينية تواجه عمل المركز المقترح والذى يتوقف على نجاحه قبول تكراره فى مناطق اخرى كما سيتم عقد اجتماعات اللجنة فى مقر المركز - والذى سيتم اختياره فى مدينه الضبعه ٠

وسيتولى تنفيذ برامج وخطط التنمية التى تعتمدها اللجنة التوجيهية وكذلك تيسير الاعمال اليومية للمركز خبير ذو قدرات خاصة فى تنمية الريفية ويفضل ان يكون من ابناء المنطقة بعد اعداده وتدريبية بشكل كافى على ادارة انشطة المركز ويعاونه افراد من الجمعيات التعاونية والمؤسسات الاهلية بعد تدريبيهم ٠

والشكل التالى (٦-٣) يوضح الهيكل العام الاولى للمركز المقترح ٠

شكل (٦-٣)

الهيكل التنظيمي لمركز التنمية الريفية المتكامله لمنطقة الضبعة

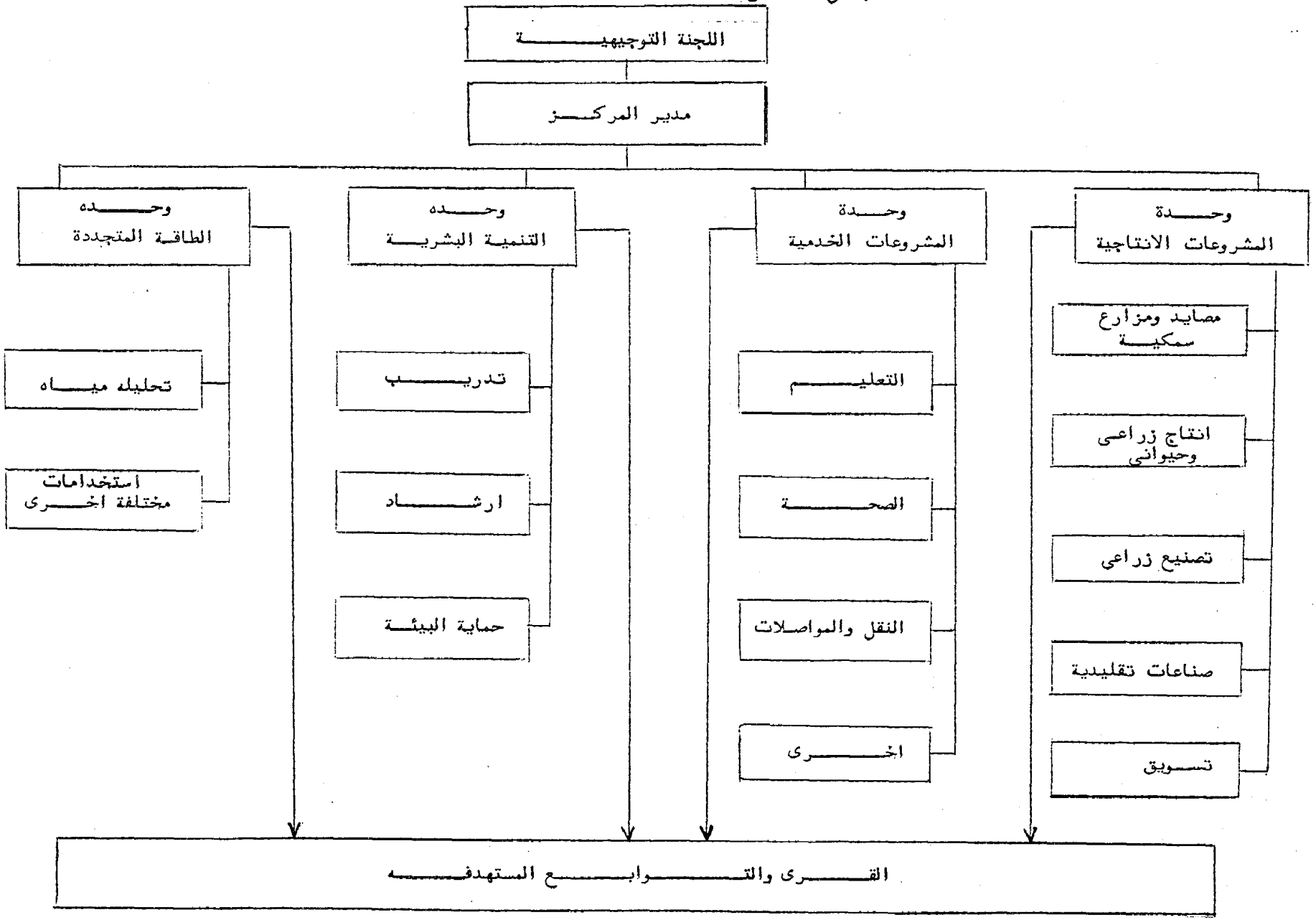

التمويل

تختلف مصادر التمويل حسب طبيعة الانشطة التى سيقوم بها المركز المقترح ، وانه من المتوقع ان يتم تمويل الانشطة الخدمية والتنمية البشرية واستغلال الطاقة المتجدده من خلال المشروعات التى تنفذها الجهات المختصة مثل وزارة الكهرباء والطاقة ، النقل والمواصلات ، التربية والتعليم والصحة ... الخ ، على ان يتم مساهمه الافراد المستفيدين من هذه الخدمات فى تمويل اعمال التوسعات او الصيانه والتجديد كلما كان ذلك متاحا : وفى المراحل التالية بعد تنفيذ المشروعات المولده للدخل وتحسين مستوى دخول الافراد .

أى بالنسبة لتمويل الانشطة الانتاجية ، فإنه يقترح انشاء صندوق دائر Revolving Fund يتم تمويله من مبيعات مستلزمات ووسائل الانتاج التى يتم توفيرها من الجهات الحكومية أو المعونات الاجنبيه والتى يعاد استخدام حصيلتها مره اخرى فى شراء مستلزمات ووسائل انتاج لتوزيعها على مجموعة جديدة من المستفدين وهكذا .

الفصل السابع

نماذج مقترحه للتنمية الريفية المتكاملة
للقرية المصرية

(القرية الصحراوية)

الفصل السابع

نماذج مقترحه للتنمية المتكاملة للقرية المصرية

نموذج للقرية الصحراوية

تمهيـــد :

لايزال الريف المصرى هو عصب الحياة للمجتمع ككل والذى يمثل أبناؤه نحو ٥٦٪ من جملة السكان ومصدر الثروة الحقيقية هم البشر المتميزين ولايزال ايضا الريف المصدر الدائم فى سد حاجة البلاد من الغذاء والكساء والمواد الخام الصناعية والتعدينية والاسكانية ٠ وبرغم كل ما سبق الا ان الريف لايزال يعانى من التدنى فى كثير من الخدمات المتاحة سواء من حيث البنيه الأساسية (طرق - صرف - مياه) أو من حيث الخدمات الحياتية من صحة وتعليم وخدمات ترفيهية وترويحية وأنشطة بدنيه ومن ثم لابد من تنشيط دعم الخدمات الريفية والنظر الى البرامج والمشروعات القطاعية المقدمه الى الريف والساعية لاحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية فى ضوء الربط والتنسيق والتكامل بحيث تحدث جميعها انطلاقه تعد محور وأساس لنهضة ريفية مصرية ٠

وعليه فكان لابد من منهج جديد يعى تلك المعطيات السابق الإشارة اليها حتى تكون التنمية الريفية متكاملة ويتضمن ذلك أخذ المفهوم الشامل لمعنى التنمية الريفية المتكاملة وهى [١] (عملية تغير ، ارتقائى ، مخطط ، للنهوض الشامل ، المتكامل ، لجميع نواحى الحياه فى المجتمع المحلى ، يقوم بها ابناؤه، بنهج ديمقراطى ، وبتكاتف المساعدات الحكومية) والتى تسعى فى النهاية الى تحقيق التقدم المستمر فى مستوى نوعية الحياه لجميع أبناء المجتمع المحلى وكذا الى الارتقاء المتوالى بمستوى مشاركتهم الفعاله فى إحداث هذا التقدم ومن ثم فإنه من الضرورى إحداث تغيرات جوهرية فى بناء ووظائف النسق المحلى ونظمه الفرعية عن طريق تنمية كل من الموارد المادية - البشرية - المؤسسية

---

[١] المصدر : وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية - البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) - يوليو ١٩٩٥

فى المجتمعات المحلية وقد قسمت الدراسة النماذج المقترحه للتنمية المتكاملة للقرية المصرية الى اربعة نماذج نعرض لأحدهما فى هذا الجزء من الدراسة الا وهو نموذج القرية الصحراوية ٠

منطقة الدراسة : محافظة الوادى الجديد

لقد تم إختيار إحدى المحافظات الصحراوية التى تتسم بامكانيات تنموية كبيرة وغير مستغله الإستغلال الكافى - كما تعد من أكبر المحافظات الصحراوية إتساعا بل ومن اكبر المحافظات عموما وذلك على الرغم من تدنى وانخفاض كثافتها السكانية والتى لاتتجاوز ٢ فرد/كم٢ - كما وقد عانت تلك المحافظة المختارة لكثير من عوامل النسيان نتيجة لظروفها الخاصة من حيث البعد عن المحافظات المركزية وأيضا لعدم توفر الكثير من المعلومات والدراسات والأبحاث التى يمكن عن طريقها تقدير للموارد والامكانيات اللازمه لإحداث التنمية المتكاملة - وكذا الضعف وقلة الموارد المالية اللازمه ٠

هذا وقد وقع الإختيار على إحدى القرى النموذجية بمحافظة الوادى الجديد والتى توفر عنها الكثير من البيانات والمعلومات اللازمه للبحث عن استراتيجية تهدف الى إعادة تخصيص الموارد حتى يتحقق الاستغلال الأمثل والتنمية المنشودة ٠ وتعد قرية الثورة هى احد القرى التابعة للوحده المحلية "ناصر الثورة" - التابعة لمركز الخارجة - محافظة الوادى الجديد ٠

التعريف بمنطقة الدراسة

تقع محافظة الوادى الجديد (١) فى الجزء الجنوبى الغربى من جمهورية مصر العربية بين خطى عرض ٢٧,٤٠ درجة شمالا ، ٢٢ درجة جنوبا من حدود

---

(١) المصدر : معهد التخطيط القومى - واقع وآفاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٧٠ ، يناير ١٩٩٢ ٠

وادى النيل الغربية شرقا حتى الحدود الليبية غربا ، يحدها من الشرق محافظات الصعيد الخمس : المنيا ، اسيوط ، سوهاج ، قنا ، اسوان ، من الشمال محافظة مرسى مطروح والواحات البحرية (التابعة لمحافظة الجيزة) ومن الغرب ليبيا ومن الجنوب السودان - وتبلغ مساحة الوادى الجديد ٤٥٨ الف كم٢ وهى بذلك تعادل ٦٧٪ من إجمالى مساحة الصحراء الغربية أو ما يعادل ٤٥,٨٪ من اجمالى مساحة مصر (تبلغ مساحة الصحراء الغربية ٦٨٠ الف كم٢ تمثل ٦٨٪ من اجمالى مساحة جمهورية مصر العربية) ومدينه الخارجة تعتبر هى العاصمة الادارية للوادى الجديد والتى تبعد عن القاهرة بنحو ٦٠٠ كم وعن أسيوط ٢٢ كم والى الغرب من الخارجة بمسافة ١٩٨ كم تقع مدينه موط عاصمة منخفض الداخله وفى الشمال الغربى من موط وعلى بعد ٣٠٠ كم منها توجد بلده قصر الفرافرة عاصمة منخفض الفرافرة • وينقسم الوادى الجديد إداريا الى :

أ- مركز الخارجة :

يضم ثمانية مجالس قروية هى : المنيرة وناصر الثورة وبولاق وباريس وشرق بولاق وصنعاء وبغداد والمكس •

ب- مركز الداخله :

يضم ثمانية مجالس قروية وهى : تنيده وبلاط والمعصره والراشده والجديده والقصر والفرافرة وغرب الموهوب •

وتبلغ عدد القرى مائة وواحد قرية منهم خمسة وثلاثون بالخارجة، وستة وستون قرية بالداخله وكذا المدن وعددها أثنين هما مدينه الخارجة ومدينه موط •

هذا وقد وقع الاختيار على قرية الثورة والتى تعد من اكبر القرى والتى تتوفر عنها كافة البيانات والمعلومات اللازمه للدراسة وهى القرية الام والتى يتبعها ثلاثة قرى توابع هى بورسعيد - جناح - ناصر •

أهم الضوابط المحدده لعمليات التنمية بالقرية النموذج

اولا : المناخ

تمتد المحافظة بين دائرتى عرض ٢٢ ، ٢٧,٤٠ درجة شمالا وتتميز بشده جفافها واختفاء خطوط التصريف المائى بها وسيادة نمط التصريف الداخلى خاصة فى المنخفضات ، كماتتميز بقله مواردها المائية وشده تباعدها وانتشار الكثبان الرملية فوق اجزاء كبيرة من المساحة ٠وقد ساعد ذلك على سهولة تحرك الرياح والرمال دون وجود عقبات تضاريسية يسبب تعوقها ٠ وفيما يلى عرض موجز لظروف المناخ بالوحده المحلية للقرية النموذجية ٠

١- الحرارة

تبلغ درجة الحرارة القصوى اعلى معدل لها فى اشهر يونية - يولية - اغسطس واقل درجة لها خلال شهور ديسمبر - يناير - فبراير، وتتراوح بين ٤٥م - ٣٠ م صيفا ، ٢٥م - ٥م شتاء وذلك كما تشير بيانات الجدول رقم (٧-١) ٠

٢- الرطوبة

تتراوح نسبة الرطوبة بالقرية النموذجية (الثورة) وذلك طبقا للبيانات الواردة باستمارة الحصر الشامل عن القرية المصرية بنحو يتراوح ما بين ٢٪، ٥٪ وكذلك تتراوح عدد ساعات سطوع الشمس مابين ١٠،١٣ ساعة يوميا ٠

جدول رقم (٧-١)

الموارد المناخية

على مستوى الوحدة المحلية القروية للعام ١٩٩٤

الموسم	متوسط درجات الحرارة		نسبة الرطوبة	عدد ساعات سطوع الشمس	سرعة الرياح
	عليا	دنيا			
صيفا	٤٥	٣٠	٧٪	١٣ ساعة	
شتاءا	٢٥	٥	٥٪	١٠ ساعة	

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات الحصر الشامل عن القرية المصرية - بيانات غير منشورة - اغسطس ١٩٩٤ .

٣- الأمطار :

يتميز المطر بالذبذبه بين عام وآخر فالجفاف تام - ومتوسط المطر عموما بمركز الخارجه لايتجاوز الملليمتر الواحد فى السنه - وقد تمضى بعض السنوات دون قطرة ماء واحده ويصبح المطر منعدم نهائيا - وقد تحدث بعض السيول النادره والفجائيه فى بعض السنوات ٠

٤- مصادر المياه بالقريه :

تعتبر المياه من أهم العوامل المؤثره على توزيع السكان وتمركزهم وكذا لكافه الأنشطه الاقتصاديه الاخرى - وتعد الآبار الارتوازيه المصدر المائى الرئيسى لكافة الأنشطة الزراعيه والبشريه ، فيما عدا شىء يسير يمكن نقله للمنطقه من مياه النيل بواسطة أنابيب أو صهاريج لأغراض الشرب فقط ، هذا وتبلغ أعداد الآبار المتوفره بالخارجه عموما نحو ٠١٨٩ ويعد نقص المياه المشكله الكبرى التى تواجهها عمليات التنميه بالقريه ٠ خاصة اذا ماأضيفت تكلفة حفر الآبار وصيانتها وكذا عمليات المعالجه المطلوبه نظرا لتوفر أكاسيد الحديد والرواسب التى تفسد تلك المياه ٠

٥- التربـــه :

تتميز التربه على وجه العموم فى الواحات بالجفاف وعدم استواء سطح التربه وكذا قلة المستوى العضوى نتيجة لندرة المياه النباتيه والحيوانيه ومن ثم قلة العناصر الغذائيه ٠ وتعانى التربه بالخارجه عموما من مشكلة زحف الرمال على الأراضى الزراعيه ولاتتوفر بالقريه النموذجيه أى أراضى من الدرجه الأولى فى حين تتركز فيها أراضى الدرجه الثالثه حتى تبلغ نحو ٣١٥٩٨ فدان فى حين تقدر مساحة أراضى الدرجه الثانيه حوالى ٢١٩٨٢، فدان وتبلغ أراضى الدرجه الرابعه حوالى ٩٦٢ فدان تقريبا ٠

ثانيا :السكان والقوى العامله :

تتميز محافظة الوادى الجديد على وجه العموم بسمات سكانيه لابد من اخذها فى الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط التنميه الريفيه المتكامله وذلك من حيث :

أ - كثافة السكان :

حيث أنه على الرغم من كبر مساحة الأراضى الا أنها تعد من أقل المحافظات كثافه من حيث تعداد السكان ٠

ب - الاستقرار الاجتماعى :

تتميز تلك المناطق بقدم معيشة السكان على أرضها وازدهار الحياه الاجتماعيه والاقتصاديه بهانتيجة لتوفر الظروف الحياتيه من زراعه وصناعات يدويه وبيئيه وموارد انتاجيه متنوعه وتوفر الغذاء بنظم زراعية مختلفه وتوفر الضروريات الانسانيه الأخرى ، وقد أدت وفرة المياه الجاريه والمستمره عن طريق الآبار الارتوازيه بالاضافه الى الاستقرار الاجتماعى الى تهيئة الظروف المناسبه للنمو السكانى المتزايد ٠

ج - النمط القيمى من عادات وتقاليد :

لقد نمت مجموعه من القيم القبليه والعادات والأعراف المتوارثه عبر السنين - ساعد على ذلك ندرة الموارد النقديه والبعد المكانى عن باقى محافظات مصر - مما أثر تأثيرا سلبيا على الاندماج والتكيف الاجتماعى مع الأنظمه الحديثه للقيم الاجتماعيه الجديده سواء داخل مجتمعاتهم أو خارجها ومن ثم فلابد من دراسة نمط الجوانب الديموجرافيه والاجتماعيه لتلك المنظومه السكانيه فى هذه البقعه من الأراضى المصريه ٠

الخصائص الديموجرافيه لسكان منطقة الدراسه :

طبيعة البيئه الصحراويه وظروف المكان أفرزت طابعا خاصا لسكان تلك المنطقه يخضعون فيه لسيادة نمط من العلاقات والقيم والأعراف والعادات السلوكيه التى تحكم حياتهم سواء من الناحيه الاجتماعيه والسلوكيه أو من الناحيه الاقتصاديه والمعرفيه ويتميز أهالى تلك المنطقه بالوداعه والهدوء والتى فرضتها ظروف المكان ، الا أن تغيرا ما قد حدث نتيجة لنزوح اعداد كبيرة من المهاجرين من الوادى والدلتا الى المناطق الجديدة التى تم استصلاحها بهذه البلاد وساعد على ذلك ايضا انتشار التعليم والثقافة عن طريق اجهزة الاعلام المرئية والمسموعه والمقرؤة ٠

١- تطور حجم السكان بمنطقة الدراسة

يشير الجدول رقم (٧-٢) الى تطور اعداد السكان بالقرية الام ناصر الثورة وبعض القرى التوابع الاخرى بورسعيد - جناح - ناصر وذلك من خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ والذى يشير الى تطور اجمالى حجم السكان من نحو ٣١٧٩ فردا عام ١٩٩٠ الى نحو ٣٢٨٦ فردا عام ١٩٩٤اى بمعدل زيادة يبلغ نحو ١٠٧ فردا بمعدل زيادة يبلغ حوالى ٣,٤٪ وذلك على الرغم من مشاريع التوسع فى الخدمات العامة والبنيه الأساسية والإستصلاح والتى فى مجملها تؤدى الى زيادة عدد السكان الا انه لايزال هناك الكثير مما يجب عمله لدفع السكان على عدم الهجرة وترك المكان وزيادة معدلات التكثيف السكانى ، وبدراسة تطور حجم السكان حسب النوع كما هو موضح بنفس الجدول يتبين أن اعداد الذكور فاقت اعداد الاناث فى تعداد عام ١٩٩٠ بنحو ٦٦٠ فردا فى حين نجد ان هذه الزيادة تناقصت الى حد كبير خلال عام ١٩٩٤ حيث بلغت حوالى ٦٦ فردا فقط مما يشير الى تحسن نظرة المجتمع الى الاناث والاهتمام بتربيتهم وبصحتهم ٠

جدول رقم (٧ــ٢)

التعداد السكانى للقريه الام (النموذجيه) والقرى التوابع عام ١٩٩٤

اسم القريه	تعداد السكان						عدد المواليد						عدد الوفيات						وفيات الوضع		وفيات الأمومه		الزيادة الطبيعية
	١٩٩٠			١٩٩٤			١٩٩٠			١٩٩٤			١٩٩٠			١٩٩٤			١٩٩٠	١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٩٤	
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة					
الأم: ناصر الثوره	٤٠٠	٣٥٩	٧٥٩	٣٨٠	٣٦٦	٧٤٦				٣٠	٦٠	٩٠				٤	٥	٩		٩		١٠	٨١
* التوابع :																							
١ــ بوسنيد	٣٠٠	١٨٥	٤٨٥	٢٥٦	٢٤٥	٥٠١				٢٠	٧٠	٩٠				١٠	٧	١٧		١٧		٤	٧٣
٢ــ جناح	٧٠٠	٣٣٥	١٠٣٥	٥٤٦	٥٢٥	١٠٧١				٢٥	٦٥	٩٠				٥	٢٠	٢٥		٢٥		٨	٦٥
٣ــ ناصر	٤٧٠	٤٣٠	٩٠٠	٤٩٤	٤٧٤	٩٦٨				٤٥	١٠٠	١٤٥				١٥	٢٠	٣٥		٣٥		١٢	١١٠
الاجمالى	١٨٧٠	١٢٠٩	٣١٧٩	١٦٧٦	١٦١٠	٣٢٨٦				١٢٠	٢٩٥	٤١٥				٣٤	٥٢	٨٦		٨٦		٣٤	٣٢٩

المصدر :

وزارة الادارة المحلية ــ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ــ استمارات الحصر الشامل للقرية المصرية
بيانات غير منشورة ــ أغسطس ١٩٩٤.

٢- المواليد والوفيات :

تعد تلك المنطقة من المناطق الريفية التقليديه والزراعة النشاط الرئيسى لسكانها ويشير الجدول رقم (٧-٢) الى ارتفاع نسبة مواليد الاناث حيث بلغت حوالى ٧١,١٪ من اجمالى عدد المواليد عام ١٩٩٤ ، وكذا بلغت نسبة مواليد الذكور ٢٨,٩٪ من اجمالى عدد المواليد عام١٩٩٤٠ هذا وقد بلغت نسبة المواليد نحو ١٢,٦٪ من اجمالى عدد السكان عام ١٩٩٤ ، هذا وتبلغ معدل وفيات الاناث نسبة تقدر بحوالى ٦,٥٪ فى حين تبلغ نسبة وفيات الذكور حوالى ٣٩,٥٪ وذلك خلال عام ١٩٩٤ ٠ ويوضح الجدول رقم (٧-٣) توزيع السكان حسب فئات السن حيث تبلغ نسبة الاطفال اقل من سنة حتى ١٥ سنه حوالى ٢٥,٦٪ من اجمالى عدد السكان عام ١٩٩٤ ٠ اما الفئه من ١٥-٦٠ سنة فتبلغ نسبتها حوالى ٦٣,٩٪ من اجمالى عدد السكان عام ١٩٩٤ فى حين تبلغ نسبة اعداد السكان بالفئه ٦٠ سنة فاكثر حوالى ١٠,٤٪ من اجمالى عدد السكان عام ١٩٩٤ وتلك النسب فى صالح عمليات التنمية حيث تعد النسبة الكبرى فى الفئة الثانية وهى من الفئات المنتجه والدافعه لعجله النمو الاقتصادى ٠

٣- توزيع السكان حسب الحاله التعليمية :

تتأثر كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالقرية وايضا النواحى الصحية والديموجرافية بالقرية بانتشار التعليم وتوفره بالمكان ومن الملاحظ ان اهالى تلك القرية لايبخلون على ابنائهم سواء الاناث او الذكور بالتعليم فى حاله توفره داخل القرية او على بعد مناسب منهم كما ويرتبط التعليم ايضا بالتركيب المهنى من جانب وبقدره الفرد على المشاركة فى عمليات التنمية من جانب اخر فمن انواع التعليم المتوفره بالقرية محل الدراسة يتضح انها تقتصر على التعليم الابتدائى والاعدادى فقط مما يعنى عدم توفر التعليم الفنى اللازم لدفع عملية النمو بالمجتمع المحلى وعدم توفر الكفاءات الفنيه اللازمه ٠ هذا ويوضح الجـــدول

جدول رقم (٧-٣)
التوزيع السكانى فى القريه الأم والقرى التوابع
حسب فئات السن عام ١٩٩٤

اسم القرية	أقل من سنة ٥١	سن ٥١ - ٦٠	سن ٦٠ - فأكثر	اجمالى
الأم : ناصر الثوره	٢٠٠	٤٠٠	١٤٦	٧٤٦
* التوابع :				
١- بورسعيد	٩١	٣٥٠	٦٠	٥٠١
٢- جناح	٢٥٠	٧٥٠	٧١	١٠٧١
٣- ناصر	٣٠٠	٦٠٠	٦٨	٩٦٨
الاجمالى	٨٤١	٢١٠٠	٣٤٥	٣٢٨٦

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات الحصر الشامل للقرية المصرية - بيانات غير منشورة - أغسطس ١٩٩٤.

رقم (٧-٤) التوزيع النسبى للسكان حسب الحاله التعليمية والنوع ويشير الى ارتفاع نسبة الامية بالقرية محل الدراسة وخاصة امية الاناث ، وتبلغ نسبة الامية عموما نحو ٥٦,٣٪ من اجمالى عدد السكان بالقرية وذلك من اجمالى القوى العاملة غير العاملين ، كما وتبلغ تلك النسبة ايضا نحوا يقدر بحوالى ٣٨٪ من اجمالى القوى العاملة ممن يعملون ويبلغ اجمالى اعداد اصحاب المؤهلات الدراسية بالقرية سواء كانوا من الاناث او الذكور ٢٤,٧٪ من اجمالى قوه العمل عام ١٩٩٤ ممن يعملون وتبلغ تلك النسبة نحوا يقدر بحوالى ٢٤,٣٪ وذلك من قوة العمل التى لاتعمل ، ويرجع الارتفاع فى نسبة امية الاناث الى السنوات الطويلة التى مرت والتى لم يكن يسمح فيها للاناث او للمرأة عموما بالخروج من المنزل وذلك بالاضافة الى العزله التى كانت تعانى منها كافة قرى وريف مصر على وجه العموم ،ولكن بتغير ظروف الوادى وبداية الاهتمام بدفع استثمارات كثيرة لريف تلك المحافظة والاهتمام بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية حيث توافرت المدارس فى معظم القرى حتى المرحلة الاعدادية ٠

٤- القوى العامله :

يشير الجدول رقم (٧-)٤ الى اعداد العاملين من أصحاب المؤهلات المختلفه حيث تبلغ اجمالى قوة العمل من أصحاب المؤهلات الدراسيه حوالى ٢٤,٧٪ من اجمالى اعداد السكان وتبلغ نسبة غير المؤهلين والذين يعملون حوالى ٣٨٪ فى حين تبلغ نسبة من لايعمل من أصحاب المؤهلات الدراسيه حوالى ٢٤,٧٪ من اجمالى اعداد السكان وأيضا حوالى ٥٦,٣٪ من غير المؤهلين بالنسبه لاجمالى اعداد السكان عام ١٩٩٤٠

أما البطاله فيشير الجدول رقم (٧-٥) الى أن نسبة الحاصلين على مؤهل عالى من الذكور ولايعمل فتبلغ حوالى ١٤,٧٪ من اجمالى اعداد المتعطلين عام ١٩٩٤ ، وتبلغ نسبة الحاصلين من الذكور على مؤهلات متوسطه ولايعملون حوالى ٣٠,٢٪ من اجمالى المتعطلين عام ١٩٩٤ وتبلغ نسبة الاناث حوالى ١٥,١٪ من اجمالى المتعطلين عام ١٩٩٤ ، كما تبلغ

جدول رقم (٧-٤)

اعداد الحاصلين على المؤهلات العليا - والمتوسطة

وغير المؤهلين من الذكور والاناث ممن يعملون ، مالايعملون بالقريه الأم والقرى التوابع عام ١٩٩٤

اسم القريه	يعمـــل						لايعمـــل					
	أصحاب مؤهلات دراسيه			غير مؤهلين			أصحاب مؤهلات دراسيه			غير مؤهلين		
	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
القريه الأم الثوره	١٣٠	٥٠	١٨٠	٢٥٠	١٠٠	٣٥٠	١٥٠	٥٠	٢٠٠	٤٠٠	١٠٠	٥٠٠
والتوابع :												
١-بورسعيد	٧٠	٥٠	١٢٠	٢٠٠	١٠٠	٣٠٠	٩٠	٧٠	١٦٠	٣٠٠	١٠٠	٤٠٠
٢-جناح	٩٠	٧٠	١٦٠	١٢٠	٨٠	٢٠٠	١١٠	٨٠	١٩٠	٢٥٠	١٠٠	٣٥٠
٣-ناصر	٢٠٠	١٥٠	٣٥٠	٢٥٠	١٥٠	٤٠٠	١٥٠	١٠٠	٢٥٠	٤٥٠	١٥٠	٦٠٠
الاجمالى	٤٩٠	٣٢٠	٨١٠	٨٢٠	٥٣٠	١٢٥٠	٥٠٠	٣٠٠	٨٠٠	١٤٠٠	٤٥٠	١٨٥٠

المصدر : وزارة الادارة المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - استمارات الحصر الشامل للقريه المصريه - أغسطس ١٩٩٤.

جدول رقم (٧-٥)
البطالة حسب فئات التعليم والنوع عام ١٩٩٤

اسم القرية	مؤهل عالى		مؤهل متوسط		اقل من المتوسط		اجمالى
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	
الأم : الثورة	١٥٠	٥٠	٢٠٠	١٠٠	١٥٠	٥٠	٧٠٠
* التوابع :							
١- بورسعيد	٨٠	٢٠	١٦٠	١٠٠	١٥٠	٥٠	٥٦٠
٢- جناح	٨٠	٢٠	١٤٠	١٠٠	١٥٠	٥٠	٥٤٠
٤- ناصر	١٠٠	٥٠	٣٠٠	١٠٠	٢٠٠	١٠٠	٨٥٠
الاجمالي	٣٩٠	١٤٠	٨٠٠	٤٠٠	٦٥٠	٢٥٠	٢٦٥٠

المصدر :

وزارة الاداره المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - استمارات حصر شامل عن القريه المصريه - بيانات غير منشوره - أغسطس ١٩٩٤.

نسبة الذكور من الحاصلين على مؤهلات أقل من المتوسط حوالى ٢٦,٧٪ من اجمالى اعداد المتعطلين عام ١٩٩٤ وأيضا من الاناث حوالى ٩,٤٪ من اجمالى اعداد المتعطلين عام ١٩٩٤ ويرجع ارتفاع نسبة المتعطلين بالقريه المدروسه الى تدنى فرص العماله نتيجه لشيوع النشاط الاقتصادى فى مجال الزراعه فقط ٠

ثالثا :الهيكل العمرانى بالنسبة للقريه النموذجية

١- التوزيع الحيازى للأراضى بالقريه بين الاستعمالات المختلفه

تعد دراسة التوزيع الحيازى للأراضى بالقرية بين استعمالاتها المختلفه أحد الأدوات التى توضح المشكلات التى تعانى منها هذه القريه وأيضا توضح أهم الامكانيات والاتجاهات العريضه للتنميه العمرانيه مستقبلا ٠ وتعكس تلك الدراسه قيمة التأثير البيئى والجغرافى والطبيعى وأيضا الجوانب الاجتماعية والثقافيه - كما وتوضح أيضا مدى توفر شبكة البنيه الأساسية والمرافق المتاحة بالبيئه المحليه ٠

٢- النمط العمرانى السائد بالقريه

نتيجة لاختلاف امكانيات وظروف وتوفر الأنشطة الأقتصاديه خاصة الزراعية - والاستثمارية فى المناطق المختلفة والتوزيع الجغرافى لها أدى ذلك الى وجود تفاوتات كبيرة مابين عدد واحجام التجمعات العمرانية بالقرية - الا أن النمط السائد بتلك القرية لايخرج عن الأشكال التقليدية للعمران بالريف المصرى على وجه العموم من حيث التناثر والافتقار الى الأشكال العمرانية الحديثه من حيث استخدام الأبنيه الحديثه - وتبلغ اجمالى عدد المنازل بالقرية الأم والتوابع حوالى ٣٦٤ منزل ٠

٣- الأراضى الزراعية والآبار المتوفره بالقريه :

كما سبق ذكره فى الفقره السابقه فان توزيع التجمعات العمرانيه يرتبط بشكل مباشر بتوزيع الأراضى الزراعيه ويوضح الجدول رقم (٧-٦) توزيع الموارد الأرضيه بين الاستعمالات المختلفه فى كلا من القريه الأم ناصر الثوره والقرى الثلاث التوابع الأخرى ٠ يتوفر بالقريه الأم والتوابع طبقا لبيانات الجدول حوالى ٢٤٠٠ فدان مزروعة بالمحاصيل الحقليه وحوالى ١٠٢١فدان مزروعه بالحدائق أى باجمالى زمام مزروع حوالى ٣٤٢١ فدان اما المساحات المستغله فى التجمعات السكانيه فتبلغ حوالى ١٠٨ فدان تقريبا ٠ كما ويتضح أيضا من دراسة الجدول رقم (٧-٧) أن اجمالى عدد الابار الارتوازيه المتوفره بالقريه الأم والتوابع تبلغ حوالى ١٣بئر بأعماق تتراوح مابين (٨٠٠م- ١٠٠٠م) توفر حوالى ٢٠٠م٣ / يوم ٠

٤- التعدين والأنشطه الصناعيه :

يتوفر بشكل عام ببعض مناطق الخارجه بعض المعادن المتنوعه غير أن المكتشف منها يقتصر على مواقع قليله كالحديد والفوسفات - الكاولين - الفحم - البيريت - الألومنيوم - الأمينيت - الفلسيار - رمال الزجاج - الطفل - الملح الا انه تعذر الحصول على البيانات الخاصه باماكن تواجد وكميات تلك المعادن بالقريه محل الدراسة ٠

٥- الطاقه الكهربائيه :

يوضح الجدول رقم (٧-٨) أن القريه الأم ناصر الثوره يتوفر بها عدد ٢ محطه تدفق تدار بالسولار وتبلغ معدلات تشغيل تلك المحطات حوالى ٧ساعات يوميا وتقدر الطاقه المتاحه منها بحوالى ٣٢٠ كيلو وات/ساعه تخدم عدد من المنازل تقدر بحوالى ١٢٥منزل ، كما ويتبين أيضا من الجدول أن القرى التوابع بورسعيد ، جناح يتوفر بهم أيضا عدد ٢ محطه توفر حوالى ٤٤٠ كيلو وات / ساعه وتخدم عدد من المنازل

جدول رقم (٧-٦)
التوزيع الحيازى للموارد الأرضيه بالقريه الأم والتوابع
وذلك خلال عام ١٩٩٤

اسم القريه	أراضي منزرعة				المستبعدات				اجمالي المساحه
	محاصيل حقليه ط ف	حدائق ط ف	أخرى	اجمالى زمام مزروع ط ف	سكنية ط ف	أرض بور	أخرى	اجمالى المستبعدات ط ف	
الأم: ناصرالثوره	- ٨٠٠	٢٢ ٢٥٠		٢٢ ١٠٥٠	٥ ٥٢			- -	
التوابع									
١-بورسعيد	٨٠٠	٢١ ٣٥٩		٢١ ١١٥٩	٢٣ ١٠			٢٤ ٤٥٣٨	
٢-جناح	٤٠٠	٢١ ١٥٦		٢١ ٥٥٦	٥ ١٥			١٤ ٣٥٩٢	
٣-ناصر	٤٠٠	٤ ٢٥٤		٤ ٦٥٤	١٢ ٣٠			٢٢ ٢٦٩٠	
الاجمالى	٢٤٠٠	٢٠ ١٠٢١		٢٠ ٣٤٢١	٢١ ١٠٨			١٢ ١٠٨٢٢	

المصدر : وزارة الادارة المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - استمارات حصر شامل للقريه المصريه - أغسطس ١٩٩٤.

جدول رقم (٧-٧)
اجمالى اعداد الآبار الارتوازيه واعماقها
عام ١٩٩٤

اسم القريه	عددالآبار	عمق البئر	قطر البئر	عدد ساعات التشغيل	التصرف انتاجية البئر	استهلاك ك/فرد/يوم	٪ المستفيدين
القريه الأم الثوره	٤	١٠٠٠متر		١٥	٣٥٠ فى اليوم	٥٠متر/يوم	
التوابع :							
١-بورسعيد	٤	١٠٠٠متر		١٣	٣٥٠ فى اليوم	٥٠متر/يوم	
٢-جناح	١	١٠٠٠متر		١٣	٣٥٠ فى اليوم	٥٠متر/يوم	
٣-ناصر	٤	١٠٠٠متر		١٤	٣٥٠ فى اليوم	٥٠ متر/يوم	
الاجمالى	١٣	٤٠٠٠		٦ل	١٤٠٠	٢٠٠	

المصدر : وزارة الادارة المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - استمارات حصر شامل عن القريه المصريه
- بيانات غير منشوره أغسطس ١٩٩٤.

جدول رقم (٧-٨)
أعداد محطات الكهرباء والطاقة المتاحة عام ١٩٩٤

اسم القرية	نوع المصدر	عدد المحطات	عدد ساعات التشغيل اليومى	الطاقة المتاحة كيلوات/ساعة	عدد المنازل التى تصلها الكهرباء	عدد المستفيدين
القرية الام: الثورة	محطة	٢	٧ساعة/يوم	٣٢٠	١٢٥	كل سكان القرية
* القرى التوابع	تدفق	١	٧ساعة/يوم	٣٢٠	٣٣	
١-بورسعيد	تدار	١		١٢٠	٤٢	
٢-جناح	بالسولار	-	٧ساعة/يوم		١٦٢	
الاجمالى		٤	٢١	٧٦٠	٣٦٢	

المصدر : كهرباء السد العالى

محطة كهرباء تدار بالسولار

١) الشبكة العامة للدولة مباشرة
٢) محولات كهربائية من الشبكة العامة للدولة
٣) محطة توليد محلية (سولار - مائية- هوائية ..)

تقدر بحوالى ٢٣٧ منزل ، اى ان اجمالى الطاقه المتاحه بالقريه الأم والتوابع تقدر بحوالى ٧٦٠ كيلو وات/ساعه وتصل الى نحو ٣٦٢ منزل.

٦- خدمات مياه الشرب والشبكات والخزانات المتوافره بالقريه :

يوضح الجدول رقم (٧-٩)، (٧-١٠)، (٧-١١) مدى توفر خدمات مياه الشرب بالقريه الأم ناصر الثوره والتوابع الثلاث بورسعيد - جناح - ناصر حيث يتبين أن المصدر الوحيد للمياه هو الآبار والتى تبلغ معدلات تشغيلها حوالى ٤٨ ساعه تشغيل يومى لتعطى تدفق للمياه يقدر بحوالى ٢٠٧٦ م / يوم وتبلغ عدد المنازل التى تصلها خدمات الشرب حوالى ٣٦٤ منزل . كما وتتوفر أيضا بالقريه الأم والتوابع عدد ٢ خزان داخل ، عدد ٣ خزان خارج بسعه اجماليه قدرها ١٢٦ م وتبلغ عدد ساعات تشغيل تلك الخزانات نحو ١٤ ساعه / يوم ويستفيد من تلك الخزانات نحو ٣١٧٠ فرد بالقريه الأم والتوابع .

ويتوفر أيضا بالقريه الأم والتوابع شبكات مياه شرب تبلغ أطوالها نحو ٢٠ ك يشترك فى تلك الشبكات حوالى ٥٠٠ مشترك تقريبا وذلك كما ينضح من الجدول (٧ -١١)

٧- خدمات الصرف الصحى :

لايتوفر بالقريه أى نوع من انواع الوصلات المنزليه لمجارى عامه أو وصلات منزليه لخزانات تحليل أو صرف مباشر على المجارى المائيه . أما الشكل الوحيد المتوفر بالقريه فهو اما صرف مكشوف أو نظام الطرانش .

جدول رقم (٧-٩)
خدمات مياه الشرب واعداد المستفيدين عام ١٩٩٤

اسم القرية	نوع المصدر	عدد ساعات التشغيل اليومى	كمية المياه من المصدر م/يوم	عدد المنازل التى تصلها المياه	ملاحظات
القرية الام: الثورة	مياه آبار	١٦	٢٣٤ متر	اجمالى القرية	
* القرى التوابع					
١-بورسعيد	مياه آبار	١٦	٢٠٠ متر	٣٦٤	بنظام الممارسة
٢- جناح	مياه آبار	١٦	٧٦٢ متر		
٣- ناصر	مياه آبار	تدفق	٨٨٠ متر		
الاجمالى		٤٨	٢٠٧٦	٣٦٤	

نوع المصدر: (مواسير- وحدات معالجه -آبار - مضخات يدوية - خزانات مياه - النيل - الامطار - القنوات والترع - اخرى)

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية -استمارات حصر شامل عن القرية المصرية - بيانات غير منشورة - اغسطس ١٩٩٤ .

جدول رقم (٧-١٠)
اعداد خزانات مياه الشرب والسعه
وعدد ساعات التشغيل عام ١٩٩٤

اسم القرية	الخزان		سعة الخزان	عمق الخزان	عدد ساعات التشغيل	عدد ساعات الاخلاء	عدد المستفيدين
	داخل	خارج					
القرية الام : الثورة	-	-					
التوابع :							
١- بورسعيد	١	١	٥٠ متر٣	٣ متر	٥ ساعة	١٩	٥٠١
٢- جناح	١	١	٤٣ متر٣	٣ متر	٣ ساعة	٢١	١٧٠١
٣- ناصر	١	١	٣٣ متر	٣ متر	٦ ساعة	١٨	٩٦٨
الاجمالى	٢	٣	١٢٦	١٩	١٤	٥٨	٣١٧٠

المصدر : وزارة الادارة المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - استمارات حصر شامل عن القريه المصريه
- بيانات غير منشوره أغسطس ١٩٩٤.

جدول رقم (٧-١١)
اطوال الشبكات لمياه الشرب وعدد المشتركين عام ١٩٩٤

اسم القرية	طول الشبكة	قطر الشبكة	جودة المياه	استهلاك ك/فرد/يوم	٪السكان المستفيدين	عدد المشتركين
القرية الام : الشورة	٧ك	٢ك٦/٥ك٤	متوسط	٥٠ متر		٢٥٠
التوابع :						
١- بورسعيد	٥ ك	٤ك٤/ ١ك١	,,	٥٠ متر٣		١٥٠
٢- جناح	٣ ك	١ك٦/ ٢ك٤	,,	٥٠ متر٣		١٥٠
٣- ناصر	٥ ك	٣ك٤/ ٢ك٦	,,	٥٠ متر٣		١٥٠
الاجمالى	٢٠	١٠ك٥/ ١١ك		٢٠٠ متر		٥٠٠

المصدر :وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل عن القرية المصرية - بيانات غير منشورة - اغسطس ١٩٩٤

٨- خدمات الطرق

يوضح الجدول رقم (٧-١٢) خدمات الطرق بالكيلومتر حيث يتضح أن اجمالى عدد الكيلو مترات المرصوفه بالقريه الأم والقرى التوابع حوالى ٩ كيلو متر داخل كردون القريه وايضا نحو ١٥ كيلو متر ممهد ، حوالى ٢٢ كيلو متر طرق ترابيه غير ممهده داخل كردون القريه وذلك بكل من القريه الأم والتوابع ولا تتوفر خارج كردون القريه اى نوع من الطرق سواء المرصوفه او الممهده او الترابيـــه غير الممهده بل بعض الطرق (المدقات) فقط .

أهم القطاعات الانتاجيه والخدميه بالقريه النموذج

١- القطاع الانتاجى الاستثمارى :

يوضح الجدول(٧-١٣) اهم المشروعات الاقتصاديه على مستوى الوحده المحليه القرويه ككل حيث يتوفر بالقريه الأم عدد خمسه مشروعات تسمين ماشيه تبلغ اجمالى الاستثمارات المدفوعه فيها نحو ٩٧٣٥٠ جنيه منهم مساهمات شعبيه تبلغ حوالى ٥٤٠٠ جنيه وحوالى ٩١٩٥٠ جنيه تمويل مقدم من صندوق التنميه المحليه . كما ويتوفر ايضا مشروع تسمين ماعز واغنام موزع على اهالى القريه الام وبعض التوابع باجمالى استثمار قدره ٢١٠٠٠ جنيه مقدمه من صندوق التنميه المحليه .

٢- قطاع التعليم

يوضح الجدول رقم (٧-١٤) أهم الخدمات التعليميه المتوفره بالقريه الأم والقرى التوابع حيث تتوفر بها عدد ٣ مدارس ابتدائيه ، عدد ٣ مدارس اعداديه يتوفر لهم عدد ١٥٧ مدرس وتلك المدارس تخدم

جدول رقم (٧-١٢)
أطوال الطرق وانواعها المتوفره بالقريه الأم والتوابع
عام ١٩٩٤

اسم القرية	داخل كردون القريه بالكيلومتر			خارج كردون القريه بالكيلومتر		
	مرصوف	ممهد	ترابية غير ممهدة	مرصوف	ممهد	ترابيه غير ممهده
الثوره	٣	٥	٦			
بورسعيد	-	٤	٥			
جناح	٤	٢	٣			
ناصر	٢	٤	٨			

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل للقرية المصرية - اغسطس ١٩٩٤

جدول رقم (٧-١٣)

أهم المشروعات الانتاجية والاستثمارية على مستوى الوحدة المحلية القروية

عـام ١٩٩٤

اسم المشـروع	عدد المشروعات	مصادر التمويـــل					اجمالـى الاستثمارات بالجنيـه	عدد العاملين بالمشروعـات
		صنـدوق التنمية المحلية	الصندوق الاجتماعى وبنوكه	مساهمـة محلية	مساهمـة شعبيـه	مصـدر أجنـبى		
١- النشاط الزراعي :								
أ - الثروة الداجنة :								
١- انتاج بدارى تسمين								
٢- تحضين								
٣- بيض تفريخ								
٤- بدارى انتاج بيض								
٥- بط								
٦- رومى							١	
٧- أرانب								
أخرى :								
ب -انتاج حيوانى :								
١- تسمين ماشية	٥	٩١٩٥٠	-	-	٥٤٠٠	-	٩٧٣٥٠	٤ فـــرد
٢- تسمين ماعز وأغنام	١	٢١٠٠٠	-	-	-	-	٢١٠٠٠	تم توزيعه على الأهالى
٣- انتاج لبن								
٤- تربية عجول								
أخرى :								
حـ -الثروة السمكية:								
١- مزارع سمكيه								
٢- مراكب صيد								
٣- أقفاص تربية سمك								
أخرى :								
د -مناحـــل :								
١- انتاج عسل								
٢- تربية ملكات نحل								
هـ -انتاج نباتى وتصنيع زراعى :								

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل عن القرية المصرية - بيانات غير منشـــورة - أغسطـــس ١٩٩٤.

جدول رقم(٧-١٤) أنواع الخدمات التعليميه المتوفرة بالقريه الأم والتوابع عام ١٩٩٤

اسم القرية	نوع التعليم							معاهد عليا وكليات	عدد الفصول	عدد المدرسين	عددا لطلبة	
	ابتدائي	اعدادى	ثانوى			ازهرى					من داخل القرية	من خارج القرية
			عام	تجارى	صناعي	ابتدائي	اعدادى	ثانوى					ذكور	اناث
القرية الأم : الثورة	١	١	–	–	–	–	–	––	–	١٨	٩٢	٢٤٦	١٧٣	–
التوابع:														
١- بورسعيد	١	١	–	–	–	–	–	–	–	٨	٣٤	٤٠	٣٠	
٢- جناح	١	١	–	–	–	–	–	–	–	٨	٣١	٢٨	٢٧	
٣- ناصر		تتبع القريه الأم												
الاجمالى	٣	٣								٣٤	١٥٧	٣١٤	٢٣٠	

المصدر: وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل للقرية المصرية - اغسطس ١٩٩٤

عدد من الطلاب من داخل القريه يبلغ عددهم من الذكور ٣١٤ طالب ومن الاناث عدد ٢٣٠ طالبة ٠

٣- قطاع الخدمات الصحيه :

لايوجد بالقريه الأم والتوابع سوى مجموعه صحيه واحدة يتوفر بها عدد ٤ أسرة ، عدد ٢ ممرضين وممارس عام ٠ جدول رقم (٧-١٥) ٠

٤- الخدمات الاجتماعية والثقافيه والشبابيه والدينيه والأمنيه بالقريه :

يتبين من جدول رقم (٧-١٦) ان الخدمات الاجتماعيه قاصره فقط على توفر ٤ دور حضانه تخدم عدد ١٠٠ طفل ، أما الخدمات الثقافيه والاعلاميه فتقتصر على توفر مركز ثقافى واحد يخدم عدد ٢٠٠ فرد بالقريه الام ، كما ويتوفر عدد (٥) دار مناسبات بالقريه الأم والقرى التوابع أما عن الخدمات الشبابيه بالقريه الأم والتوابع يتوفر عدد ٤ مراكز شباب وعدد ٤ ملاعب ويبلغ اجمالى المستفيدين من تلك الخدمات الشبابيه نحو ٢٥٠ شاب وفتاه ٠ كما وتتوفر بالقريه الأم والقرى التوابع بعض الخدمات الدينيه التى تتمثل فى عدد ٤ مساجد تابعه لوزارة الأوقاف المصريه وعدد ١ مسجد أهلى كما ويوجد عدد ٥ مكاتب تحفيظ للقرآن الكريم ٠ اما عن الخدمات الأمنيه والاداريه فلا تتوفر بالقريه الأم أو القرى التوابع سوى عموديه واحده موجوده بقرية جناح فقط ٠

٥- الخدمات الزراعيه والارشاديه والتمويليه :

يتبين من دراسة الجدول رقم (٧-١٧) ان الخدمات الزراعية والارشاديه تقتصر فقط بالقريه الأم على توفر مركز واحد للخدمات البيطريه ويتعامل مع نحو ٤٠٠ فرد تقريبا ٠ كما وتوجد بالقريه الأم والقرى التوابع عدد ٤ جمعيات تعاونيه زراعية تخدم نحو ١٧٥٧ فدان وتبلغ اجمالى عضوية المزارعين بها حوالى ٤١٧ عضو وتبلغ اجمالى رأس

جدول رقم (٧-١٥) الخدمات الصحيه على مستوى الوحده المحليه القرويه ككل

نوع الخدمه	العدد	الاطباء		المعاونين		الممرضين		تخصصات الاطباء	عدد الاسره	الصيدليه	عدد المترددين	عدد المستفيدات		تحصينات	
		عدد	نوع الاقامه	عدد	نوع الاقامه	عدد	نوع الاقامه					تنظيم الاسره	رعايه امومه وطفوله	(عدد الاطفال)	
مكتب صحة															
وحدة صحية ريفية	١														
مجموعة صحية	١		داخل القرية			٢	داخل القرية	ممارس عام	٤	داخل المجموعة		٣٠/اليوم	٢٠ لكل	يتم في	
مركز اسعاف	١													المواعيد المحدده	
وحده اسنان	١														
قسم رعاية طفولة	١														
الاجمالي						٢			٤			٣٠	٢٠		

* يوضح نوع اقامة الاطباء او المعاونين او الممرضين (داخل القرية او خارجها).

** يوضح عدد المستفيدات من تنظيم الاسرة ورعاية الامومة والطفولة وعدد المترددين وعدد ما تم تحصينهم من الاطفال بالنسبة لعام ١٩٩٣ .

المصدر : وزارة الادارة المحلية – جهاز بناء وتنمية القرية المصرية – استمارات حصر شامل عن القرية المصرية –بيانات غير منشورة – عام ١٩٩٤ .

جدول (٧-١٦)
الخدمات الاجتماعية والثقافية والشبابية
والدينية والامنية بالقرية الأم والتوابع

اسم المنطقة	العدد	حالة الابنية		
		جيدة	متوسطة	متهالكه
الثقافية	١	٠	١	٠
التعليمية	٦	٢	٤	٠
الشبابية	٤	١	٢	١
الصحية	٢	٠	٢	٠
الدينية	٤	١	٢	١
الاجتماعية	٠	٠	٠	٠
الجمعية الزراعية	٤	١	٢	١
بنك التنمية والائتمان	١	٠	١	٠
الاجمالي	٢٢	٥	١٤	٣

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل للقرية المصرية - اغسطس ١٩٩٤

جدول رقم (٧-١٧)
اعداد الجمعيات الزراعية
وأعداد الأعضاء ورأس المال والاحتياطيات بالجنيه

القرية	الجمعيات	الزمام/ فدان	العضوية	رأس المال والاحتياطيات بالجنيه
الثورة	١	٤٣٦	٣٧	٤٩٦
بورسعيد	١	٥١٣	١٢٢	٦٦١
الجناح	١	٣٥٨	١٥٣	٥٢٦
ناصر	١	٤٥٠	١٠٥	٦٣٤
الجملة	٤	١٧٥٧	٤١٧	٢٣١٧

المصدر :

وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل للقرية المصرية - اغسطس ١٩٩٤

المال والاحتياطيات بها حوالى ٢٣١٧ جنيه ٠ كما ويقوم البنك الوحيد (بنك التنميه والائتمان الزراعى) بالقريه الأم بتقديم كافة القروض سواء قصيرة الأجل أم متوسطة الأجل أم طويلة الأجل والتى بلغت على الترتيب ٤٠٠ قرض - لاتوجد - ١٦ قرض٠

وأيضا يقدم البنك خدمات للحسابات الجاريه باجمالى قدره ٥٠٠ حساب ، وأوعيه ادخاريه قدرها ٤٠٠ وعاء ويبلغ اجمالى المستفيدين من تلك الخدمات التمويليه حوالى ١٢٠٠ عميل ٠ أنظر جدول رقم (٧-١٨) ٠

أهم البرامج الاقتصاديه المطبقه للتنميه الريفيه المتكامله بالقريه النموذجيه

يقصد بالبرامج الاقتصاديه (١) فى التنميه الريفيه مجموعة الانشطة التى تعمل على رفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصاديه المتاحه فى المجتمع الريفى، ومن ثم تسهم فى زيادة صافى الدخل الحقيقى للسكان الريفيين ، وبالتالى فهى تضم مختلف الأنشطه التى يمكن ان تساعد على زيادة حجم الانتاج وخفض تكلفتة وتحسين نوعيته وكفاءة تصريفه وأيضا تتضمن الأنشطه المتعلقه بتوفير السلع والخدمات التى يحتاجها سكان الريف فى التوقيت الملائم وبالنوعيه الجيده ولدى مستويات سعريه مناسبه لدخولهم ٠ وهذه الانشطه الاقتصاديه يجب ان تساعد على تكوين مدخرات يمكن توجيهها للاستثمار داخل القطاع الريفى بما يفتح الفرص أمام نمو اقتصادى متوالى أمام المجتمع المحلى ٠ وذلك مع الأخذ فى الاعتبار بتكامل النشاط الاقتصادى مع باقى الأنشطه الأخرى فى مشروع التنميه الريفيه ، ولاشك أن التمويل يعد العصب الأساسى لقيام أى نشاط اقتصادى كى يوفر له احتياجاته الماليه الاستثماريه والتشغيليه ، وهو مايجب أن يتوفر للنشاط سواء من أصحابه كتمويل ذاتى ، أو من مصادر اخرى بالاقتراض أو المعونه الماليه ، ومن ثم فلابد من تعبئة وحشد موارده الماليه

---

١) ابراهيم محرم (د) - التنميه الريفيه ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى، سلسلة التثقيف التعاونى - الاسماعيليه ، عدد (١٢)، ١٩٩٤

جدول رقم (٧-١٨)
انواع القروض المقدمه من بنك التنمية والائتمان الزراعى عام ١٩٩٤

القريـــة	مساحة المبنى	عدد المستفيدين من انشطة البنك						عدد العملاء
		فروق قصيرة الاجل	قروض متوسطة الاجل	قروض طويلة الاجل	حسابات جارية	اوعية ادخارية	انشطة اخرى	
الثورة	٢٠٠	٤٠٠	-	١٦	٥٠٠	٤٠	-	١٢٠٠
بورسعيد	-	-	-	-	-	-	-	-
الجناح	-	-	-	-	-	-	-	-
ناصر	-	-	-	-	-	-	-	-
الاجمالى	٢٠٠	٤٠٠	-	١٦	٥٠٠	٤٠	-	١٢٠٠

المصدر :وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - بيانات غير منشورة - اغسطس ١٩٩٤

المتاحه والمحدده بما يكفل معه توجيههما الى الأنشطه التى تحقق أكبر قدر ممكن من الرفاهيه الأجتماعيه • وهو مايجب أن يتضح سواء على المستوى المركزى أو الأقليمى وأخيرا على المستوى المحلى • وفى هذا المستوى الأخير فان تلك التعبئه والحشد للموارد يمكن أن يتم بتجميع مختلف الموارد التمويليه المتاحه للمستوى القروى فى شكل صندوق واحد للتنميه المحليه ومن الأمثله أو النماذج التى يمكن أن تتضمنها خطة التنميه الريفيه المتكاملة وفقا لظروف واحتياجات المجتمع وتبعا لدراسات الجدوى المعده لذلك مايلى :

أولا: تدعيم الخدمات الأساسيه :

ويمكن أن تشمل واحدا أو اكثر من المشروعات التنمويه التاليه :
المدارس - وحدات خدمات صحيه - رصف وتمهيد طرق - شبكات انارة- صرف صحى - كهرباء - مراكز صيانه - مياه شرب •

ثانيا: البرامج الاجتماعيه :

وتشمل واحدا أو أكثر من المشروعات التاليه :
نادى نسائى - دور حضانه - تدريب - مكتبات - تنظيم أسره - محو اميه - دار مناسبات - خلافه •

ثالثا: البرامج الاقتصاديه :

وتشمل واحدا أو أكثر من المشروعات الاتيه :
تحسين أراضى - تطهير ترع - صرف مغطى - ميكنة زراعيه - دواجن- بيض - تصنيع مخلفات - خلافه •

رابعا :مرحلة التنفيذ :

وتستهدف هذه المرحلة ترجمة خطة التنمية المحلية وبرامجها ومشروعاتها الى واقع عملى حيث تقوم كل منطقة رسمية او شعبية او فرد بمهام ومسئوليات ادوارهم كما جاء فى البرنامج الزمنى لتلك المشروعات ٠ وليس معنى الانتقال الى مرحلة التنفيذ ان تتوقف الاستثارة المستمرة لأهالى المجتمع المحلى ، بل يجب ان تكون متصله ودائبه بحيث يصبح التطلع الى التغير سلوكا مألوفا ومتقبلا من المجتمع وليس فقط مرحلة وتنتهى ٠

هذا وقد تخطت قريتنا النموذجية المختارة مراحل التنسية الريفية على المستوى المحلى تلك والتى تتضمن مرحلة الاستكشاف والتحليل وذلك بعد حصر كافة الموارد الطبيعية والمادية المتاحه وكذا حصر الموارد البشرية المتاحة والتى تم استعراض البيانات الخاصة بهم فى بداية هذا المبحث وايضا تم الانتهاء من المرحلة الثانية والخاصة باستثارة المجتمع وذلك عن طريق تركيز انتباه افراده على الامكانيات والموارد المختلفة المتاحة فيه والطرق الحالية لاستغلالها، وقد تم عرض ما توصلت اليه مرحلة الاستكشاف والتحليل من نتائج على القيادات المحلية والتى يتضح تأثيرها فى توجيه الرأى العام لبلورة توجه عام لدى هذه القيادات عن الامكانيات والموارد المتاحه وذلك عن طريق تنظيم لقاءات قطاعية فئوية واخرى جغرافية يشارك فيها المواطنين ويعتمد على القيادات المحلية فى ترتيب عقدها والدعوة اليها واداره مناقشتها - هذا وقد تم الانتقال الى المرحلة الثالثة الا وهى مرحلة التخطيط للتنمية والتى بدأت بوضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات ابناء المجتمع المحلى المستهدف بكافة تفصيلاتها الفنية عن طريق بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات والثغرات التى كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل بعد مناقشتها واعاده ترتيب اولوياتها ٠ ثم مقابلة الامكانيات والموارد الذاتية المحلية المتاحه بقائمة المشاكل وبالتالى تحديد طبيعة البرامج التنموية التى يمكن اقتراحها وفقا للترتيب النهائى ثم اجراء الدراسة الفنيه والمالية والاقتصادية والاجتماعية لكل برنامج مرشح كى تتضمنه خطة التنمية الريفية المتكاملة ، ثم وضع التصورالنهائى

للخطة والجدول الزمنى مع توزيع الادوار والمسئوليات لتنفيذ الخطة ، وهذا ما قد تم التوصل اليه فعلا فى النموذج المختار ووضعت كافة المشروعات المقترحه ومصادر التمويل فى شكل الجدول رقم (٧-١٩) والذى يتضح من دراسته ان قائمة المشروعات المقترحه بعد المرور بمراحل التنمية الريفية المتكامله والسابق شرحها جاءت على النحو التالى :

١- مشروع توصيل مياه الشرب الى نحو ٧٠٠ منزل باجمالى استثمار حكومى قدره ٢٧٠٢٢٣ جنيه مصرى وبعض المساهمات العينية المقدمه عن طريق المجتمع المحلى ٠

٢- انشاء طرق نظرا لما كشفت عنه الدراسة من حاجة ملحه لهذا المشروع وقدمت له الدولة استثمار اجمالى قدره ١٣٧٤٨٠ جنيه مع تقديم بعض المساهمات العينيه عن طريق المجتمع المحلى ٠

٣- انشاء بعض مراكز للصيانه وذلك للحاجة الملحه لتلك المراكز بالقرية وباستثمار اجمالى قدره ٢٤٤٨٢ جنيه مع تقديم بعض المساهمات العينية عن طريق الاهالى والمجتمع المحلى ٠

٤- مشروعات اناره للمنازل وتوصيل كهرباء لبعض الطرق وسوف تخدم تلك المشروعات نحو ٧٠٠ منزل بالقرية وبعض القرى التوابع وذلك باستثمار حكومى قدره ٦١٥٠٠٠ جنيه مع تقديم بعض المساهمات العينية عن طريق المجتمع المحلى ٠

٥- انشاء كوبرى وسنترال وذلك لتحسين الخدمة المتاحه حاليا وذلك باستثمار اجمالى حكومى قدره ٢٩٠٠٠ جنيه مع تقديم بعض المساهمات العينية من قبل افراد المجتمع المحلى ٠

٦- انشاء بعض المظلات للركاب نظرا للظروف الجوية الصعبة صيفا وشتاء وعدم توفر ذلك بالقرية المختارة وقدمت الحكومة استثمار اجمالى قدره ٢٨٥٦٠ جنيه لانجاز تلك المظلات مع تقديم بعض المساهمات العينية عن طريق الاهالى وافراد المجتمع المحلى ٠

جدوله رقم (٧-١٩)

قائمة المشروعات المقدمة للقرية النموذج والتوابع ومصادر التمويل المختلفه

نوع الخدمه	حالة* الخدمه	التمويل حسب مصادره بالجنيه					اجمالى التمويل بالجنيه	عدد الوحدات المستفيده			
		حكومى	أجنبى	مساهمة ** محلية	مساهمة * * شعبية	أخرى		منازل	أفراد	حيازات	مساحات
مياه شرب	متوسط	٢٧٠٢٢٣	-		مساهمه عينيه		٢٧٠٢٢٣	٧٠٠			
طرق	متوسط	١٣٧٤٨٠			,, ,,		١٣٧٤٨٠	توصيل			
صرف صحى	غير موجود	-									
مراكز صيانه	متوسط	٢٤٤٨٢					٢٤٤٨٢	للمنازل			
كهرباء	,,	٦١٥٠٠٠			,, ,,		٦١٥٠٠٠				
نقط ذبح	معدومه	-			-		-				
كبارى سنترالات	متوسط	٢٩٠٠٠			,, ,,		٢٩٠٠٠				
مظلات ركاب	معدم	٢٨٥٦٠			,, ,,		٢٨٥٦٠				
جمع قمامه	غيرموجود	-			-		-				
تطهير ترع	,, ,,	-			-		-				
اخرى		١١٠٤٧٤٥					١١٠٤٧٤٥				

* حالة الخدمة : جيدة - متوسطة - ضعيفة - غير موجودة

* * المساهمه المحلية : مساهمة الوحدة المحلية او المحافظة - نتيجة تحصيل رسوم صندوق الخدمات والرسوم المحلية

** * المساهمه الشعبية : مساهمه افراد القرية فى المشروع ماديا أو عينية أو المساهمه بالعماله مجانا

المصدر : وزارة الادارة المحلية - جهاز بناء وتنمية القرية المصرية - استمارات حصر شامل عن القرية المصرية - بيانات غير منشورة - اغسطس ١٩٩٤

ومن خلال العرض السابق يتبين ان الدولة لم تدخر وسعا لدعم برنامج التنمية الريفية المتكاملة وخاصة بعد اتباع مراحل التنمية الريفية المتكاملة والتى تتبع حاليا قبل تنفيذ اى مشروع من المشروعات • فقد بلغ اجمالى الاستثمار الحكومى الموجه للقرية والتوابع المختارة فى الدراسة بحوالى ١,١٠٤,٧٤٥ مليون جنيه مصرى •

خامسا :مرحلة التقويـــم

وهى المرحلة التى تستهدف قياس وتقدير حجم ماتم انجازه من اهداف تضمنتها خطة التنمية المحلية • ومن ثم فمن الناحية العملية فانها ليست مجرد مرحلة زمنيه بل انها فى الحقيقة مواكبه ومتزامنة مع كافة المراحل الأربعة السابق ذكرها وهذا ماتم فعلا مع تلك الخطة الخاصة بالقرية المختارة ووجدت مطابقة للمستهدف تماما وبنسب انجاز عاليه مما يثبت نجاح التجربة وضرورة تعميمها فى عدة قرى أخرى •

من خلال العرض السابق واستعراض أهم المشكلات الى تتعرض لها تلك المنطقة المختارة فقد وضح تماما أن هناك مشكلة حادة نابعة من ظروف طبيعية خاصة بالمكان وظروف اقتصادية خاصة بعدم التنوع فى المقتصد الحالى لمنطقة الدراسة ، وعدم توفر فرص بديلة للعمل سوى قطاع الزراعة ولقد كان لانتشار التعليم فوق المتوسط (العالى) والمتوسط دور كبير فى ظهور طبقة من العمالة ذات الثقافة والعلم والتى تسعى بدورها الى البحث عن مصادر عمل تساعدها على الارتقاء والتقدم ، وبالتالى لابد من النظر الى مشكلة البطالة والتى تعد وبحق أولى المشاكل واهمها سعيا الى الحل •

مشكلة البطالة

ان طبيعة المكان (قرية صحراوية) تفرض علينا عند البحث عن حلول لتلك المشكلة أن يؤخذ فى الاعتبار النقصان فى توفر رؤوس الأموال المتاحة

لدى المجتمع المحلى ، وعدم قدرة أفراده على افراز المستثمر الذى يسعى لتحقيق الربح وتوفير فرص للعمالة وبالتالى فمن الضرورة :

أولا أن يتوفر لدى ذلك المجتمع مصدر تمويلى قادر على الدخول فى مشروعات مولده للدخل من ناحية وقادرة فى ذات الوقت على تدبير فرص عماله لاهالى المنطقه - وقد يضطلع بالقيام بهذا الدور على سبيل المثال وليس الحصر (صندوق التنميه المحليه) أو أى بنوك أو مؤسسات ماليه أخرى قادره على الأقراض وبشروط ميسره تراعى الظروف للمجتمع محل الدراسه ٠

ثانيا: تتسم أيضا تلك المناطق بعدم توفر الهياكل الاداريه والفنيه والقادره على استيعاب وتوجيه واختيار المشروعات الملائمه لطبيعة المكان ومن ثم فلابد من قدر ميسور من المعونه الفنيه اللازمه للاداره والتثقيف والتعليم والتدريب على تلك المشروعات اللازم دفعها والوقوف بجانبها حتى تصل الى مرحلة النضج والاكتمال ٠

ثالثا: أيضا تفرض ظروف المكان ضرورة استكمال أعمال البنيه الأساسيه من مرافق خاصه بالطرق والمواصلات والاتصالات السلكيه واللاسلكيه والصرف الصحى ومياه الشرب النقيه حتى تتهيأ البيئه لاستقدام تلك المشروعات المزمع دفعها حتى تتوفر فرص ملائمه للعماله ٠

رابعا: لاشك أن منافذ التوزيع وسبل التسويق الملائمه تعذو بحق ضرورة هامه لاستمرار النشاط الصناعى والحرفى والبيئى والذى بدون التهيأه الملائمه له واعداده الاعداد اللازم يصبح ذلك هدرا للموارد المحليه سواء كانت ماليه أو طبيعية ٠

خامسا: ضرورة تدبير مصدر من مصادر نشر الثقافه والرياضه والترويح عن النفس حتى يستكمل بناء الشخصيه اللازمه وعدم توجهها الوجهه غير السليمه مع مراعاة الظروف البيئيه والمحليه ٠

تلك جميعا من اهم المقومات اللازمه قبل بداية التفكير فى كيفية حل تلك المشكلة ، والتى بدونها يصعب على أى شخص أن يفكر فى استثمار جهوده وامكاناته الماديه ، ومن الضرورى هنا طرح مجموعة من السيناريوهات الممكن استخدمها كأحد الوسائل فى الوصول الى الحل الأمثل لهذه المشكلة :

السيناريو الأول :

نظرا لمحدوديه عدد السكان بالمنطقة محل الدراسة فان الحل لمشكلة البطاله ليس من العسير الاضطلاع به ففى هذا السيناريو والذى يقوم على فكرة الاعتماد على المقومات الطبيعية للمكان والذى تتوفر به بعض الخامات الزراعية والتى تصلح لانشاء مجموعة من الصناعات الصغيرد والتى لا تتطلب توفر قدر كبير من الأموال والتكنولوجيا المتقدمه حيث توجد بالبيئه مجموعة من الخامات والتى تصلح للصناعات التالية :

١- صناعة حفظ البلح

حيث تعد التمور من المحاصيل الرئيسيه بالمكان وتمور الوادى الجديد عموما تتصف بارتفاع نسبة السكر واللحم مما يعطيها فرصة للمنافسة القوية فى الاسواق الخارجيه ، والمصنع ماهو الا مكان فقط لنشر وتجفيف البلح ثم تعبئته فى عبوات صغيره أو كبيره حسب الطلب المتاح • وتستخدم بواقى الصناعة أو التالف فى علف الماشيه - ومن الممكن أيضا التوسع فى تلك الصناعه واستخدام التكنولوجيا الحديثه عن طريق تجميع البلح فى صناديق بلاستيكيه نظيفه ثم ادخالها فى غرف الغاز لقتل الحشرات والبكتريا والفطريات ثم تمر الصناديق على فرازات لتدريج البلح الى رتب ثم يعبأ فى عبوات ذات شكل جذاب ، اما للاستهلاك المحلى أو للتصدير ومثل تلك المشروعات تحتاج الى نحو من ٢٥ : ٣٥ عامل حسب الطاقه الانتاجيه له •

٢- صناعة المنتجات الزراعيه

حيث تتوفر بالبيئه المحليه بالاضافه للتمور ، محصول الزيتون والتى تجود زراعته فى تلك الأماكن وبالتالى فمن الممكن عمل مجموعه من المعاصر والتى لاتتطلب أموالا كبيره أو تكنولوجيا متقدمه - وكذلك مصانع لتخليل الزيتون ووضعه فى عبوات ذات أشكال مناسبه ، وعلى الرغم من توفر هذا المحصول بالمنطقه الا أنه لاتوجد أى معاصر ولامصانع للتخليل • مما يعطى فرصه للاستغلال الاقتصادى واستغلال طاقات الشباب • أيضا يتوفر محصول المشمش الا أن مصانع هذا النوع من الانتاج تحتاج الى تكلفه استثماريه أعلى من سابقتها ولكن المردود الاقتصادى لها أعلى بكثير أيضا •

٣- صناعة طحن الغلال

حيث يتوفر أيضا زراعة القمح والشعير والتى تعتمد على الأمطار فى زراعتها وكذلك الآبار المتوفره بالمنطقه فمن الممكن أيضا أن تنشىء بعض المطاحن ذات الامكانات التكنولوجيه البسيطه والتى لاتحتاج الى استثمارات كبيره ، بل وتستوعب اعداد من العماله من المكان نفسه وتوفر للمنطقه ماتحتاج اليه من البيئه المحليه •

السيناريو الثانى :

والذى يعتمد على استخدام الخامات غير الزراعيه المتوفره فى البيئه المحليه فمثلا يمكن عمل مصانع خاصه بـ :

١- صناعة الخزف والصينى والأوانى الفخاريه

حيث تتوفر الخامات المحليه لتلك الصناعة والتى تتم عن طريق دواليب يدويه أو عن طريق مواتير صغيره لعمل الأوانى الفخاريه والتى يمكن تسويقها خارج البيئه أو تصديرها للخارج ٠

٢- صناعة الزجاج

حيث تتوفر الرمال البيضاء بكميات كبيره والتى تعتمد عليها صناعة الزجاج والتى تقلل من الاعتماد على فكرة استغلال الزجاج الكسر كماده خام ٠

٣- صناعة الطوب الطفلى

هناك اهتمام فى الوقت الحالى بانتاج بدائل للطوب الأحمر والذى يتسبب فى تدهور الصفات الطبيعيه للتربه الزراعيه ، والطفله متوفره بكميات كبيره فى البيئه المحليه ، وهى أكثر ملائمه للظروف الجويه والبيئيه ٠

السيناريو الثالث

نظرا لعدم توفر اى نوع من انواع مراكز الصيانة والتشغيل للبيئة فمن الضرورى تبنى فكرة نشر ذلك النوع من انواع مراكز الصيانه للمحافظة على ماتوفر فى البيئة من امكانات صناعية تحتاج الى ذلك النوع من الصيانه، وايضا ما يتوفر من مواتير للمياه خاصة بالابار المتاحه بالمنطقة ، وايضا السيارات المتوافرة بالمنطقة وهى بحاجة ضرورية الى توفر مثل تلك المراكز والتى تستوعب اعداد كبيرة من الشهادات الفنية المتوسطة والتى تستطيع المساهمة فى ذلك النشاط الهام ٠

السيناريو الرابع

والذى يعتمد على الصناعة اليدوية لانتاج السجاد والكليم والمفروشات والتى تلقى رغبه شديدة فى الاسواق الخارجية والتى لاتحتاج ايضا الى استثمارات كبيرة حيث تعتمد على انوال يدوية - وتتوفر خامات السوق بشكل وفير عن طريق جز الصوف من الاغنام والماعز والجمال ، وتمتاز منتجات تلك الحرف بما يجعلها منتجات ترقى الى المستوى من الجودة المطلوبة للاسواق الخارجية • اذا ما تم استخدام الاساليب والاذواق العلمية الحديثة وذلك لأصالتها •

ايضا من خلال السرد السابق نستطيع ان نضع قائمة بأولويات الصناعات الممكن الاعتماد عليها • على ان تتولى الجهات التنفيذية عملية الاشراف والتوجيه والتمويل والتسويق لاستغلال كافة الفرص الوظيفية التى تولدها تلك الصناعات لحل مشكلة البطالة •

الفصل الثامن

امكانيات تحقيق وتنفيذ استراتيجية تنمية القريه

الفصل الثامن

امكانيات تحقيق وتنفيذ استراتيجية تنمية القريه

أولا: الامكانات المطلوب توفيرها :

١- الامكانات التخطيطية

تعتمد استراتيجية تنمية القرية المصريه على الخطه التى تم اعدادها لتنفيذ تلك الاستراتيجيه • فالتخطيط هو الأسلوب المثل لنجاح أى عمل تنموى • حيث يوفر التخطيط أفضل الطرق والأساليب للوصول الى الأهداف فى ضوء الامكانات المتاحة • ولنجاح الخطه لابد من توفر مجموعه من العناصر الأساسيه للعمليه التخطيطيه يأتى فى مقدمتها :

١- حصر واقع القريه المصريه بشكل جيد من حيث مقومات القريه وماهو متوفر لها وامكاناتها • كعدد السكان والفئات العمريه للسكان وحالة التعليم ونسبة الأميه ونسبة الحاصلين على شهادات عليا ومقيمين فى القريه • والحاله الصحيه ونوع الأمراض المستوطنه فى القريه ، والخدمات الأساسيه الموجوده مثل المدارس الابتدائيه والاعداديه والثانويه ، والطرق والمواصلات ومياه الشرب والصرف الصحى والكهرباء والبريد والبرق والهاتف ، والمنشآت الحكوميه والاسكان والمرافق بصفه عامه ، والمستشفيات والمستوصفات ومراكز التدريب ومراكز الثقافه • والأراضى الحكوميه والأراضى الزراعيه ونمط استغلالها وعدد مالكيها أو مستأجريها • والدخل ومصادره والانفاق على الطعام والكساء والشراب والانفاق على الخدمات الأخرى والأسعار السائده وهذا علاوه على التعرف على النقص القائم فى هذه الامكانات وتحديد مطالب أهالى القرى حسب رغباتهم وأولويات هذه المطالب ، وذلك كله وصولا الى تحديد الامكانات المتاحه والمتوفره فى القريه المصريه وكذلك النقص فى المتطلبات الأساسيه للقريه تمهيدا للعمل على الاستفاده الكامله من لامكانات المتاحه وتحديد أولويات تحقيق الأهداف •

٢- تحديد الأهداف الاستراتيجيه والأهداف المرحليه لتنمية القريه المصريه

- حيث يستدعى التخطيط العلمى تحديد الأهداف الاستراتيجيه والأهداف المرحليه التى توصل لتلك الأهداف الاستراتيجيه ٠

- ففى القريه المصريه ، اذا كان الهدف الاستراتيجى هو التنميه والنهوض بالقريه المصريه بحيث يتم امدادها بكافة الاحتياجات الأساسيه وتضييق الفجوه بين القريه والمدينه من حيث الخدمات ومقومات الحياه وفرص العمل ، فان هذا الهدف الكبير الذى يحتاج الى امكانات كبيره ووقت طويل، يتطلب انجاز مجموعه من الاهداف يتم تحديدها مرحليا بحيث فى النهايه نصل الى عملية التطوير والتنميه المطلوبه ٠

- ففى اطار خطة تنمية القريه يمكن تحديد هدف مرحلى هو مثلا الحد من التلوث البيئى وذلك بتوفير الصرف الصحى والصرف الزراعى المغطى وحماية الترع من النفايات وتكاثر الحشرات الضاره ٠

- ثم يكون هدف مرحلى آخر ، تحويل الزوايا وجمعيات التعليم والتحفيظ الى مدارس ابتدائيه ، وانشاء مدارس اعداديه ومدارس ثانويه تجمع أكثر من قريه ٠ ويكون هدف مرحلى آخر مثلا شق الطرق الممهده والمعبده التى توصل القريه بالقرى المجاوره وبالمراكز وبالمدن ، بحيث تكون عمليات الاتصال والانتقال ميسره ٠

- ثم كذلك امداد القريه باحتياجاتها من المستوصفات أو المستشفيات المجمعه لمجموعه من القرى بمايوفر الخدمات الصحيه المناسبه للسكان وأيضا القضاء على الأميه بين الكبار ومنع تسرب الصغار من التعليم الأساسى - وهكذا ، فان مثل هذه الأهداف المرحليه مما لاشك فيه تسهم بشكل كبير ومتنامى فى انجاز الهدف الاستراتيجى المتمثل فى تنمية وتطوير القريه وتقليل الفوارق بينها وبين المدينه ٠

٣- تحديد وسائل الوصول الى الأهداف التى تم تحديدها ، وهذا أمر هام فى العملية التخطيطيه بصفه عامه ، حيث يجب أن تتناسب الوسائل والأساليب المستخدمه مع الأهداف المراد تحقيقها ومع الامكانات المتوفره وبالذات الكادر البشرى الذى سينفذ الخطه وبالتالى الوسائل التى ستنفذ بها تلك الخطه ، ويجب أن يراعى فى تلك الوسائل ملائمتها لواقع القريه والقدرات البشريه والامكانات الأخرى ٠

٤- تحديد البعد الزمنى للخطه ، حيث يلعب الزمن دورا حاسما فى العمليه التخطيطيه برمتها ، وكثيرا مايفشل التخطيط بسبب هذا العنصر الأساسى ، واذا لم يتم تحديد الزمن المناسب للوصول الى الأهداف المرحليه، فقد لاتتحقق تلك الأهداف ، وبالتالى لايتحقق الهدف النهائى، علاوه على مايصيب أهالى القرى من أحباط فى حالة الفشل ٠ لذلك فمن الواجب عند التخطيط تحديد البعد الزمنى المناسب لانجاز مراحل الخطه وتحقيق الأهداف وبما يتلائم مع الامكانات المتاحه والأساليب المستخدمه والاحتياجات الأساسيه والقدرات التخطيطيه ٠

٥- المرونه فى تنفيذ الخطه وأهدافها المرحليه ، حيث من الضرورى أن تكون الخطه مرنه قادره على الاستجابه لأى متغيرات قد تطرأ فى أى وقت نتيجه لأى ظرف قد يحصل ، وعدم المرونه يعنى

ازدياد احتمال فشل الخطه أو عدم قدرتها على الاستجابه للمتغيرات الخارجيه • من هنا فيجب مراعاة مرونة الخطه من قبل المخطط، خاصة وأن التنميه الريفيه يغلب عليها طابع احتمال التغير من وقت لآخر ، وكثرة العوامل الخارجيه المؤثره وكذلك العوامل الطبيعيه •

٦- المتابعه • من الضرورى أن يتوفر قدرات متميزه للمتابعه بحيث يمكن الوقوف على درجة تنفيذ الخطه فى الوقت المناسب ، ومراقبة أى تغيرات أو اختلالات قد تحدث أو عقبات قد تظهر، والاسراع فى ايجاد الحلول لها والاستفاده منها فى الخطه المستقبليه • وهذا يتطلب خلق كادر متخصص قادر على القيام بمهمة متابعة تنفيذ الخطه وكتابة تقارير ربع سنويه توضح الانجازات والتراجعات والمشاكل واقتراح الحلول العملية •

ان توافر هذه العناصر يوفر الاطار النظرى لوضع خطة متكامله وامكانية نجاحها من خلال جهاز تنفيذ وجهاز متابعه متطورين •

وتجدر الاشاره الى أن عنصر التدريب ضرورى وهام لخلق كادر قادر على ممارسة العمليه التخطيطيه ووضع خطة تنميه والاشراف على تنفيذها ومتابعتها، فبدون العمليه التدريبيه المستمره وعلى درجات عاليه ، يصعب خلق الكادر القادر على ممارسة المهمه التخطيطيه •

ثانيا: امكانات اداريه وتنظيميه

تحتاج التنميه الريفيه الى اداره واعيه قادره على بلورة الأهداف وصياغتها فى خطه وتحديد الأساليب الملائمه لتنفيذها بحيث تعبر عن الآمال العريضه للجماهير. وتشكل الاداره عنصرا حاسما محددا لمدى نجاح الجهود المبذوله فى بلوغ مرامى التنميه وأهدافها (١).

وتجدر الاشاره الى أن ادارة التنميه الريفيه تتعدد مستوياتها، فهناك المستوى القاعدى الذى يمثل الجماهير صاحبة الحق فى التنميه وضرورة مشاركتها فى صياغة وتحديد الأهداف والوسائل والأساليب .

- وهناك المستوى الاقليمى الذى يضع التنميه الريفيه فى الاطار الجغرافى وتكامل المحافظات والمدن والمراكز والقرى فى اقليم كامل .

- وهناك المستوى القومى الذى يعتبر مسئولا عن التنميه الريفيه الشموليه على صعيد البلد ككل. ولكل مستوى من المستويات الثلاثه مهامه ومسئولياته ، فالمستوى القومى يحدد فلسفة التنميه ووضع الاستراتيجيه العامه والخطه القوميه للتنميه الريفيه فى اطار الخطه القوميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، أما المستوى الاقليمى، فهو يرسى قواعد الخطه على صعيد الاقليم وينسق بين أجهزة التنميه فى الأقليم . والمستوى الثالث وهو القاعدى فهو يقوم بوضع الخطه المحليه وينفذها (٢).

---

١) ابراهيم محرم ، دكتور ، التنميه الريفيه ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى الزراعى ، سلسلة التثقيف التعاونى العدد (١٢) ١٩٨٩ص ١٢١.

٢) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

وعموما هناك ثلاثة مستويات للبناء التنظيمى لمستويات ادارة التنميه الريفيه وهى (١) ٠

١- المستوى القومى أو المركزى

ويجب أن يكون هذا المستوى ممثلا فى أعلى سلطه تنفيذيه فى البلاد، كأن يكون مجلس أعلى للتنميه يرأسه رئيس الجمهوريه أو رئيس مجلس الوزراء، حيث تتداخل فيه اختصاصات الوزارات المختلفه ٠ وبحيث يكون جهاز بناء وتنمية القريه بمثابة أمانه فنيه متخصصه لمثل هذا المجلس ، يضم لجان فنيه تمثل فيها كافة الوزارات والأجهزه المركزيه التى لها علاقة بالتنميه الريفيه٠

٢- المستوى الأقليمى

حيث يوجد مجلس اقليمى للتنميه الريفيه يضم ممثلين عن المجالس الشعبيه والمنظمات والاتحادات والتجمعات الشعبيه والقيادات التنفيذيه بما فيها محافظ الاقليم ٠

٣- المستوى المحلى

ويشمل لجنه محليه للتنميه الريفيه ، تضم ممثلين للمجالس المحليه القرويه وكافة المنظمات والمؤسسات الأهليه ومسئولى وحدات الخدمات الحكوميه بالقريه٠

وتجدر الاشاره الى ان البناء الهيكلى ومسئوليات التنميه الريفيه يقوم أساسا على لامركزيه التخطيط والتنفيذ المحلى للتنميه الريفيه فى اطار رؤيه

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

قوميه تحقق تكامل المجتمعات الريفيه مع المجتمع القومي • ووجوبا لابد من أن تمتلك هذه المستويات الاداريه والتنظيميه صلاحيات مناسبه تمكنها من القيام بواجباتها ، وهذا يتطلب توسيع صلاحيات المجالس المحليه ، والوحدات المحليه الحكوميه على مستوى القريه •

ولعل الحدود المناسبه للسلطه على المستوى المحلى تتمثل فى (١) :

١- سلطة الاقرار النهائى لخطة التنميه على مستوى القريه •
٢- سلطة توزيع الموارد المتاحه على برامج ومشروعات التنميه •
٣- سلطة تعديل قراراتها بما يحقق مرونه الخطة وواقعيتها •
٤- سلطة توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة المنظمات والأجهزه الشعبيه والحكوميه بالقريه •
٥- سلطة الثواب والعقاب للقائمين على تنفيذ خطة التنميه •

أما على المستوى الأقليمى فان السلطات الواجب توفرها تتمثل فى :

١- سلطة الاقرار النهائى للخطه الأقليميه للتنميه الريفيه ببرامجها ومشروعاتها المختلفه •
٢- سلطة توزيع الموارد المتاحه بالاقليم •
٣- سلطة توزيع الادوار والمسئوليات على المنظمات والأجهزه الشعبيه والحكوميه التى ستقوم بتنفيذ مشروعات الأقليم •
٤- سلطة تعديل قراراتها بما يحقق مرونه الخطه الأقليميه وواقعيتها •
٥- سلطة الثواب والعقاب •
٦- سلطة التدخل لايقاف أو طلب تعديل أى برنامج أو مشروع محلى اذا اتضح أنه يضر بوحدات محليه أخرى •

هذا ويظل المستوى القومى هو صاحب السلطه الأقوى الى ان ينقل صلاحياته الى المستويات الأقل، ويتقلص دوره فى الاشراف والتوجيه بما يحقق

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

العداله الاجتماعيه والتناسق بين الخطط الاقليميه وتوفير الموارد اللازمه وتنفيذ المشروعات الكبرى فى مجال التعليم والصحه والبحوث والطاقه والنقل والمواصلات ٠

وجدير بالاشاره أيضا الى أن القيادات التنمويه الريفيه لها أهميه كبرى فى نجاح المخططات التنمويه الريفيه ، سواء كانت تلك القيادات شعبيه أو حكوميه ، والقائد التنموى يقوم بمهام ضروريه وأساسيه أهمها (١) :

١- مساعدة الافراد فى تحديد أهدافهم فى اطار الأهداف العامه للمنظمه التى ينتمون اليها ٠
٢- مساعدة الأفراد على تحقيق أهدافهم من خلال الأساليب التى تعتمدها منظمتهم لهذا الغرض ٠
٣- المساعده فى التنسيق بين جهود الأفراد خلال سعيهم نحو تحقيق الاهداف ٠
٤- المساعده على دمج الأفراد فى انشطة المنظمه وانتماسهم الوجدانى والانفعالى فيها ٠
٥- المساعده على خلق جو حميم من العلاقات الأنسانيه داخل بيئه عمل المنظمه ٠

والقائد التنموى الناجح ، هو الذى يقوم بدوره بنجاح دون أن يكون متسلط أو فوقى فى تعامله مع الجماهير والآخرين ، وظهور هذه القيادات ذات السلوك السوى والملتزم المرضى عنه من الجماهير يعتبر أداه فعاله لانجاح المخططات التنمويه الريفيه ، فالقدوه الصالحه فى الريف هامه وضروريه ويشار لها بالبنان ويسمع لها ولنصائحها وارشاداتها ٠ لذلك من الواجب مراعاة ذلك فى الجهاز الادارى والهيكل التنظيمى لعملية التنميه الريفيه ٠

---

١) المرجع السابق ص ١٢٦٠

ويجب مراعاة ذلك عند تعيين أو اختيار رؤساء وأعضاء الوحدات المحليه القرويه ، بحيث تكون هذه العناصر متوفر فيها على الأقل :

١- القدره على تحمل المسئوليه وقيادة الأفراد وتوزيع الأدوار والتنسيق بينها والاتصال والتنظيم مع الحزم فى التنفيذ ودقة المتابعه وأمانة التقييم • وهذا يتطلب اعداد مثل هذا الكادر من خلال التدريب المناسب والتأهيل الثقافى •

٢- توفر مهاره القياده الجماعيه وادارة الندوات والأنشطه وادارة الحوارات بروح عاليه من الديموقراطيه والقدره على التدخل فى الوقت المناسب، وهذا أيضا يحتاج الى عمليات تأهيل وتدريب وتثقيف وتوعيه من خلال برامج معده لهذا الغرض •

٣- أن يكون مؤمنا بالتغيير الى الأفضل باستمرار ، وأن يكون خلاقا ومبدعا ومتطلعا الى الأفضل للناس •

٤- أن يكون اعلى درجه وظيفيه عن العاملين معه •

فهذه العوامل اذا توفرت فى القياده التنمويه تجعلها مؤهله لتنفيذ مهامها بنجاح •

ثالثا : امكانات مقدره

مهما كانت قدرة المخططين وكفاءة الجهاز الادارى وتفانى القائمين على عملية التنمية الريفيه بمختلف مستوياتها - ومهما كانت الخطه المعده وفق الأسس والقواعد العلميه وروعى فيها عوامل انجاحها ، فاذا لم تتوفر الموارد الماليه ، فتفشل الخطه وتفشل المشروعات محليا واقليميا وقوميا ، لذلك فان توفر الامكانات الماليه شرطا أساسيا لنجاح الخطط التنمويه الريفيه ، وكافة البرامج الحكوميه الموجهه للريف أو المدن ٠

لذلك فمن الواجب البحث عن مصادر مناسبه للتمويل ٠ وفى المجال نود ايضاح بعض الجوانب التى تتعلق بالتمويل وهى :

١- تحديد الاحتياجات الفعليه للمشروعات والبرامج التنمويه المختلفه من الأموال والوقت المطلوب لتوفيرها حتى تنفذ المشروعات فى الوقت المناسب ٠

٢- التمييز بين المشروعات ذات البعد الأقليمى أو القومى وبين المشروعات المحليه، حيث أن المشروعات الأقليميه والقوميه فى الغالب تكون المحافظه أو الدوله هى المكلفه بتنفيذها وبالتالى توفير الأموال اللازمه لذلك ٠ كما هو الحال فى الطرق التى تربط بين المدن والقرى وبين المدن وبعضها البعض وتربط أيضا بين المحافظات ٠ كذلك مشروعات الكهرباء كانشاء محطه كهرباء ، فغالبا تكون اما على المستوى الاقليمى أو القومى وهى مسئولية الأقليم أو الدوله ، أما أعمدة الانارة التى توصل التيار الى القرى فقد تكون مسئولية القرية أو المجلس المحلى القروى ٠

٣- مشروعات سريعه العائد ومشروعات عائدها على المدى ، البعيد ، فقد تكون هناك مشروعات ذات عائد سريع ، كما هو الحال فى المشروعات الصغيره ذات الطابع الحرفى ، كالورش والصناعات المنزليه التى تهم

المرأه بالدرجه الأولى، وهى مشروعات تحتاج الى قروض قصيرة الأجل، يمكن توفيرها من المساعدات الخارجيه أو الصندوق الاجتماعى . وهناك مشروعات يحتاج تنفيذهاالى وقت طويل وعائدها يحتاج الى وقت أطول، مثل مشروعات الصرف الصحى أو الصرف الزراعى أو اقامة مستشفى أو مشروعات حماية البيئه أو مشروعات الرى ، وهى مشروعات تحتاج الى تمويل كبير نسبيا ، يجب أن توفره الدوله من البنوك وبأسعار فائده مناسبه .

وتجدر الاشاره الى ان البحث عن مصادر لتمويل برامج ومشاريع التنميه يظل الشغل الشاغل للقائمين على عملية التنميه الريفيه . ويمكن أن تكون الجهات التاليه أحد مصادر الحصول على التمويل اللازم .

١- الجهود الذاتيـــه

من المصادر الأساسيه لتمويل مشروعات التنميه الريفيه الجهود الذاتيه، فهى قائمه على أساس المشاركه الشعبيه فى التنميه التى تعود بالنفع على سكان المنطقه الى ستنفذ فيها المشروعات . والجهود الذاتيه معين لاينضب، وهى عصب التمويل وضمان نجاح المشروعات التنمويه ودقة وسرعة تنفيذها . فاذا اقتنعت الجماهير بجدوى المشروعات ومدى حاجتها اليها والنفع الذى سيعود من جراء تنفيذها فستكون مشاركتهم واسعه وفاعله ، وهذا يتوقف على قيادات التنميه الريفيه ومدى قدرتهم على اقناع الجماهير ومدى ثقة الجماهير فى هذه القيادات .

وتبدأ الجهود الذاتيه ، بتوفير الأرض اللازمه لاقامة المشروع أو تقديم الجهد فى بناء المشروع ، سواء كان مدرسه أم طريق داخلى أم مستوصفا ...الخ . وكذلك جمع الأموال اللازمه والضروريه لتمويل بعض المشروعات المحليه . ولضمان نجاح العمليه ، يجب أن يكون هناك صندوق للتنميه الريفيه فى كل قريه ، يشرف عليه اناس مشهود لهم

بالنزاهه والشرف وحب عمل الخير ، وان يتم التصرف فى اموال الصندوق من خلال لجنه ووفق الاولويات الوارده فى الخطه السنويه وبرنامج المشروعات الذى سيتم تنفيذه .

ولقد دلت تجارب الدول الاخرى كالهند وباكستان والفلبين وكوريا وتركيا أن الجهود الذاتيه لعبت دورا اساسيا فى توفير الاموال اللازمه لتنفيذ مشروعات التنميه كذلك حققت مصر نجاحا هاما فى هذا المجال، الامر الذى يتطلب تهيئة الظروف الملائمه لزياده الاعتماد على الجهود الذاتيه مما يخفف الاعباء على الدوله، ويقلل من فقد الاموال بدفع فوائد على القروض، ويسرع عمليه التنميه .

٢- المصادر الحكوميه :

تظل الحكومه المركزيه مسئوله مسئوليه مباشره عن تنميه الريف وتطويره وتحديثه وتقليل الفوارق بينه وبين المدن .وهذا يتطلب تنفيذ خطط تنمويه متواصله وطموحه وتوفير الاموال اللازمه للمشروعات الوارده فى هذه الخطط الانمائيه. فالحكومه من خلال تجربتها الطويله وامكاناتها الكبيره وفرض سيطرتها وهيبتها تظل اكثر قدره على توفير مصادر تمويل ملائمه لتنفيذ برامج التنميه الريفيه وبصفه خاصه فهناك مشروعات تمولها الحكومه بالكامل وهى مشروعات الرى الكبرى والطرق العامه والمستشفيات والجامعات ومحطات الكهرباء وشبكه التليفونات والاتصالات ..الخ وهناك مشروعات يمكن ان تسهم الحكومه فى تمويلها جزئيا ، مثل المدارس والمستوصفات والطرق الداخليه ومشروعات الصرف الصحى وشبكات الرى وهناك مشروعات يمكن ان توفر الحكومه مصادر لتمويلها عن طريق الاقراض الميسر من خلال البنوك والصناديق المعده لهذا الغرض . وتظل الحكومه هى الاكثر قدره والاهم فى ايجاد مصادر للتمويل ، على الرغم من التوجهات الاخيره الراميه الى تقليص دور الدوله بالتوجه الى اليات السوق والخصخصه وانسحاب الحكومه من

مجالات عديده، على ان يظل دورها اشرافى وتوجيهى من خلال جهازها الضريبى ٠

٣- مصادر خارجيه (مؤسسات التمويل الدولية) :

هناك العديد من مؤسسات التمويل الدوليه والمنظمات الحكوميه والغير حكوميه التى تهتم بتنمية الريف وبالأخص مايسمى التنميه الريفيه المتكامله ٠ وهذه المؤسسات والهيئات والمنظمات تشترط وجود دراسات لمشروعات ريفيه تنمويه محدده ، لتقديم العون المادى المناسب وكذلك العون الفنى ، وتحوذ البرامج التى تخص تنمية المرأه الريفيه على وجه التحديد على اولويه خاصه لدى تلك المنظمات ، ويمكن اعتبار هذه المصادر ، مصادرا جيده للتمويل والمعونات الفنيه والخبره فى مجال التنميه الريفيه بشكل ما، كما هو الحال فى البرنامج الانمائى للأمم المتحده U N D P، والفاو F.A.O والمراكز والمعاهد التابعه للبنك الدولى والأمم المتحده واليونسيف وWHO ، AID ، EFAD ٠ وهيئة المعونه الأمريكيه ٠U.S.AID٠

كما أن الاتحاد الأوروبى يقدم دعما للمنظمات الغير حكوميه (NGOS) دعما فنيا وماديا ، فهو يقدم دعما فى مجال التدريب واعداد الكادر المتخصص وتوفير الفرص المناسبه لذلك وتوفير منح دراسيه ، كذلك توفير دعم مالى مباشر لمشروعات ريفيه مثل مشاريع الصرف الصحى وتنظيم الأسره وانشاء المستوصفات ورعاية الامومه والطفوله ٠

وللاستفاده من هذه المصادر ، يجب الاتصال المباشر معها ومداومة الاتصال وتقديم دراسات جيده من خلال مؤسسات قائمه فى الريف تمثل جهود جماعيه ٠

رابعا: ملاحظات على برنامج " شروق "

جاء فى الفصل الثالث من الدراسة استعراضا لاستراتيجية التنميه الريفيه المتكامله فى البلاد " شروق" والذى اتضح منه أن هذا البرنامج القومى يستهدف على المدى البعيد تغيير شامل للحياه وللسكان فى الريف المصرى والارتقاء المستمر بمستوى مشاركة الجماهير فى برامج التنميه الريفيه المتكامله ٠

وحدد البرنامج أن أفضل الأساليب لتحقيق الاهداف يرتكز على تعميق الخبره واكتساب المهارات وزيادة الوعى الثقافى وتطوير التراكيب الاجتماعيه وتحسين مستوى المشاركه الشعبيه من خلال العمل على استثارة القوى الداخليه لتطالب بالتغيير والاعتماد على أسلوب الاقناع والاقتناع والمشاركه الشعبيه الواعيه والمسئوله، والاعتماد على مؤسسات قويه ذات طابع أهلى واعتماد الأسلوب العلمى فى التخطيط والتنفيذ وجعل جهد الحكومه مكملا لجهود الأهالى وتبنى أسلوب اللامركزيه فى التخطيط والتنفيذ وتحقيق حد أدنى من العداله وعدم تعارض أساليب التنميه مع القيم الاجتماعيه والعقائد الدينيه ، هذه فى مجموعها تشكل أساليب حددها البرنامج للوصول الى الأهداف الاستراتيجيه والمرحليه ٠

كما حدد البرنامج منهجية للعمل قسمها الى قسمين رئيسيين أحدهما على المستوى العام واسماها المرحله التجهيزيه للبرنامج والأخرى على المستوى الخاص فى كل وحده محليه ريفيه وقسمها الى خمسة مراحل تبدأ بالتعرف على الظروف الاقتصاديه والاجتماعيه للمجتمع الريفى وتنتهى بوضع الخطه وتنفيذها ومتابعتها ٠

كما تضمن البرنامج مجموعه كبيره من المشروعات منها مايتعلق بالبنى الأساسيه ومنها مايتعلق بالتنميه الاقتصاديه ومنها مايتعلق بالتنميه البشريه ، أى تتكامل المشروعات فى اطار هذا البرنامج بحيث يؤدى تنفيذها الى تحقيق الأهداف الاستراتيجيه للبرنامج ٠

وقد وضع البرنامج منظومه من النسق المؤسسى المنوط بها الاعداد والتخطيط والتنفيذ والتمويل والمتابعه لهذا البرنامج ، كانت على النحو التالى :

١- اللجنه القوميه للتنميه الريفيه
٢- جهاز بناء وتنميه القريه المصريه
٣- لجنة التنميه الريفيه فى المحافظة
٤- ادارة بناء وتنمية القرية فى المحافظة
٥- لجنة التنميه الريفيه فى المركز
٦- لجنة التنميه الريفيه فى الوحده المحليه القرويه
٧- قسم بناء وتنمية القرية بالوحدة المحلية القرويه
٨- الوزارات والجهات المركزيه
٩- الجامعات ومراكز البحث العلمى
١٠- المنظمات الأهليه الغير حكوميه
١١- صندوق التنميه المحليه
١٢- جهات المعونه الاجنبيه

والواضح أن هذه المنظومه تدل على اتساع قاعدة المشاركه فى هذا البرنامج ، ومايتطلبه ذلك من جهود كبيره ٠

ولقد وضع البرنامج جدولا زمنيا للوصول الى أهدافه والتى تمثلت فى شمول البرنامج الى ٤٨٠٠ قريه منتشره فى كافة المحافظات ، سواء كانت هذه القرى ساحليه أم صحراويه أم صعيديه أم دلتاويه ، وفى نطاق ١٠٦٠ وحده محليه قرويه ٠ وهذا يوضح كبر حجم البرنامج ومايتطلبه من جهود فى التخطيط والتنفيذ والتمويل والمتابعه ، والقدره على التنسيق ٠ ووفق ماهو مبين فى الجدول رقم (٨-١) فان البرنامج اعتمد على زيادة عدد القرى التى ستنفذ بها البرامج سنه بعد أخرى حتى تصل الى الذروه عام ٩٩/٢٠٠٠، الأمر الذى يتطلب توفير التمويل اللازم فى المواعيد التى حددها البرنامج ٠

جدول رقم (٨-١)
التتابع الأمنى لدخول برنامج شروق فى مختلف قرى الجمهورية

السنه	عدد الوحدات التى يشملها البرنامج		وحدات ينفذ بها مشروعات	وحدات يعد فيها خطط للمشروعات	ملاحظات
	وحدات محليه قرويه	قرى			
٩٥/٩٤	٨٣	٤٠٧	٥٧	٢٦	منها ٥٧ وحده مضاره بالسيول
٩٦/٩٥	١٦١	٧٨٠	٨٣	٧٨	أضيف ثلاث وحدات بكل محافظة
٩٧/٩٦	٢٦٥	١٢٩٠	١٦١	١٠٤	أضيف أربع وحدات بكل محافظة
٩٨/٩٧	٤٧٣	٢٣١٠	٢٦٥	٢٠٨	أضيف ثمانيه وحدات بكل محافظة
٩٩/٩٨	٦٨١	٣٣٤٠	٤٧٣	٢٠٨	أضيف ثمانيه وحدات بكل محافظة
٢٠٠٠/٩٩	٨٨٩	٤٣٥٠	٦٨١	٢٠٨	أضيف ثمانيه وحدات بكل محافظة
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٦٠	٤٨٠٠	٨٨٩	١٧١	
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٦٠	٤٨٠٠	١٠٦٠		

المصدر :

وزارة الاداره المحليه - جهاز بناء وتنمية القريه المصريه - البرنامج القومى للتنميه الريفيه التكامله "شروق" - يوليو ١٩٩٥ ص ٢٦.

وتقدر التكلفه الاجماليه للبرنامج بحوالى ٥٧,٦ مليار جنيه منها ٢٠,١٦ مليار جنيه لمشروعات البنيه الأساسيه ، ومثلها للتنميه الاقتصاديه ، ٨,٦٤ مليار جنيه لخدمات التنميه البشريه ومثلها لمشروعات خاصه بالمرأه والطفوله والشباب وتنمية مؤسسات وقاعدة بيانات (١) ٠

ويتوقع أن تسهم الحكومه بحوالى ١٤٩٧٦ مليون جنيه وبمثلها يسهم الأهالى و١٢٦٧٢ مليون جنيه منح أجنبيه و١٤٩٧٦ مليون جنيه قروض أجنبيه ٠

وتجدر الاشاره الى ان الاستثمارات الموجهه للبرنامج تتوزع بنسبة ٣٥٪ للبنى الأساسيه ، ٣٥٪ للتنميه الاقتصاديه ،١٥٪ للخدمات و١٥٪ للمشروعات الخاصه وهو توزيع جيد للاستثمارات يوضح أنه يستهدف أساسا النهوض بالبنيه الأساسيه وتطويرها ، كذلك مشروعات التنميه الاقتصاديه والتى تحتاج الى البنيه الأساسيه ، ثم المشروعات الخدميه كالصحه والتعليم ومياه الشرب والصرف الصحى ٠٠ الخ ثم المرأه والطفوله والشباب وتنمية المؤسسات ٠

هذا وتتوزع الاستثمارات على مدار ٩سنوات هى عمر البرنامج ، بحيث يتم التدرج فى توظيف الاستثمارات حيث تبدأ بحوالى ٨٠٤ مليون جنيه فى السنه الأولى تزداد حتى تصل الى ١٠٥٦٠مليون جنيه فى السنه الخامسه ثم ١١٥٢٠ مليون جنيه فى السنتين السادسه والسابعه ثم تنخفض فى السنوات التاليه ٠

وجدير بالملاحظه أيضا، أن ربط القريه بشبكة مواصلات جيده مع المراكز والمحافظات ٠ وتحسين الصرف الصحى ومصادر مياه الشرب وتحسين الخدمات الصحيه والتركيز على الارشاد النفسى والزراعى والاجتماعى ، يخدم التنميه الاقتصاديه التى تستهدف خلق نهضه اقتصاديه وثقافيه فى القريه تخرجها من دائرة التخلف والفقر والحرمان الى دائرة التقدم وارتفاع مستوى المعيشه ، وهذا يحتاج الى التنميه البشريه والاهتمام بالانسان الذى هو هدف التنميه الشموليه

---

(١) المصدر السابق ص ص ٣٩-٤١٠

ووسيلتها فى نفس الوقت ، وبدون الانسان لايمكن تحقيق أى من أهداف التنميه الريفيه وفق ماهو مخطط له ، فالانسان المتخلف والجاهل والمريض والجائع لايقوى على عملية البناء والعكس صحيح ، وتبدأ عملية النهوض بالانسان من الاهتمام بالمرأه فهى ليس فقط الأم ، بل هى أيضا المدرسه الأولى والأساسيه للطفل ، وكلما كانت هذه المدرسه جيده كان حال الطفل أفضل فالاهتمام بثقافة المرأه وصحتها وتوعيتها ، كلما أمكن يؤدى الى النجاح فى عملية بناء وخلق الانسان المتطور المؤهل الى ادارة التنميه الريفيه وانجاحها . لذلك فان الاستثمارات المقدره فى البرنامج ، اذا ماتم تنفيذها ستعود بالنفع الكبير على الريف والانسان الريفـــى .

ومع التسليم بأن برنامج "شروق" يمثل استراتيجيه قويه بعيدة المدى لاحداث تنميه شموليه للريف المصرى ومستمره ، وبالرغم من الجهود الضخمه لهذا البرنامج وكفاءة الأجهزه المشرفه عليه ، الا أن هناك بعض الملاحظات التى نرى من الضرورى أن نسوقها لعلها تكون مفيده .

١- تعدد الأهداف واتساع جبهاتها ، فالبرنامج حدد عشرات الأهداف التى يريد أن يحققها، وهى أهداف وان كانت متناسقه الا أنها مختلفه ومتباينه . وبالرغم من تكاملها الا أن كثرتها يجعل مهمة تنفيذها صعبه للغايه ، حيث أن تحقيق أهداف يعتمد على تحقيق أهداف أخرى ، وهذا يعنى أن فشل أى من هذه الأهداف سيترتب عليه فشل الأهداف المرتبطه به . كما أن الأهداف المتعدده تجعل عملية التمويل مرهقه وكذلك التنفيذ والمتابعه .

٢- لم يتم تحديد أولويات الأهداف التى حددها البرنامج ، ولم توضع فى جدول أفضليات ، بحيث يسهل تنفيذها ومتابعة عمليات التنفيذ ، ويسهل أيضا توجيه الاستثمارات التى تتوفر الى المشروعات ذات الأولويه فى البرنامج والتى يرى المخطط أنها أهدافا حيويه تنفيذها هام للغايه .

٣- لم يتم تحديد الأهداف وتوصيفها بدقه ، بل وضعت فى عموميات وفق صياغات فضفاضه ملفته للانتباه ، ولكن ليس بالضروره أن تعبر الكلمات عن المضمون ، فعندما يكون الحديث عن زيادة الدخل مثلا كأحد الأهداف الهامه ، لم يتم ما المقصود بزيادة الدخل تحديدا ، هل سيزيد بمائه جنيه مثلا ؟ أم سينمو بمعدل ٥٪ مثلا ، أم هل سيكون هناك تناسب بين زيادة الدخل المطلوب وارتفاع كلفة المعيشه ، فالأمور ليست واضحه ٠

٤- كثرة الجهات المنوط بها مسئولية الأعداد أو التنفيذ لبرنامج شروق مما يجعل تحديد المسئوليات عملية صعبه ، وقد يتفشى الروتين ، فيوجد ١٢ جهه لها علاقه مباشره بالبرنامج وتعدد الجهات بهذا الشكل لاينسجم مع مبادىء الاداره الحديثه للتنميه ، حيث كلما قل عدد الجهات المسئوله، كانت هناك سهوله فى اتخاذ القرار وفى تنفيذه ومتابعته وأقرب أيضا للدقه وأقل كلفه ويوفر الوقت ويقضى على ظاهرة الروتين ٠

٥- ضخامة عدد القرى التى يشملها البرنامج (٤٨٠٠ قريه)، وهذا العدد الضخم يزيد من الأعباء والمسئوليات الملقاه على عاتق البرنامج وادارته ومصادر التمويل٠ فكلما كبر حجم الأهداف صعب تنفيذها ، وأى فشل فى تنفيذ الأهداف يكون له أثارا كبيره مهما كان حجم الفشل صغير ، وفى برنامج بهذه الضخامه والذى يعتمد فى تمويله على الأهالى والمنح والقروض الخارجيه بدرجه كبيره ، قد يتعثر التمويل لأى سبب من الأسباب ، مما سيؤخر من تنفيذ المشروعات المدرجه فى البرنامج ، مما قد لايشجع على الاستمرار فى المشاركه الشعبيه بنفس الروح العاليه ، لأن المصداقيه هامه فى مثل هذه القضايا ٠

٦- يتضح من حجم التمويل المطلوب أنه فى المتوسط العام يصل نصيب القريه الواحده الى ١٢ مليون جنيه ، منها ٣,١٢ مليون جنيه على سكان القريه توفيرها كمشاركه منهم فى تنفيذ مشروعات البرنامج الخاصه بقريتهم ، وأعتقد أن توفير هذا القدر ليس سهلا فى ظل قرى ريفيه يرتفع فيها حجم الفقراء وتقل المدخرات ٠

٧- يصل حجم التمويل اللازم لتنفيذ برنامج "شروق" الى حوالى ٢٧,٦ مليار جنيه ، منها ٢٦٪ ستسهم به الحكومه ، ٢٦٪ يسهم به اهالي وسكان القرى ومشاركه شعبيه محليه ، و٢٦٪ منح أجنبيه ،٢٢٪ قروض اجنبيه ميسره ، والملاحظه هنا ليس فقط أن الاستثمارات المقدره كبيره ، بل أيضا لم نعرف بأى أسعار تم حسابها ، هل بالأسعار الجاريه أم بالأسعار الثابته، فاذا كانت بالأسعار الجاريه ، فنعتقد أن البرنامج سيواجه بمشكلة التضخم التى سترفع أسعار السلع والخدمات وبالتالى الاحتياجات المقدره للبرنامج كما انه من ناحيه اخرى ، الاعتماد على الخارج يصل الى ٤٨٪ من حجم التمويل ، وهل هذا المصدر مضمون والى أى مدى ووفق أى شروط ٠

٨- لم يحدد البرنامج الكيفيه التى سيواجه بها أى ظروف معاكسه adverse، وهل هناك مرونه فى مخطط تنفيذ البرنامج والى أى مدى ، ثم المرونه فى الجهاز الادارى والتنفيذى والرقابى ، هل وارده أم لا ؟ ٠

خامسا : بعض المقترحات المكمله لبرنامج شروق

قد يكون مفيدا لبرنامج شروق أن يأخذ فى الحسبان بعض العوامل التى تسهم فى انجاحه من بين هذه العوامل مايلى :

١- تحديد القرى التى يشملها البرنامج فى جدول أفضليات حسب معايير اقتصاديه واجتماعيه وماليه وسياسيه ، بحيث يكون الصرف على القرى مما يتاح من أموال حسب هذا الجدول ٠

٢- تحديدد أهداف البرنامج فى كل قريه فى جدول أولويات حسب الأهميه وحاجة السكان اليه والأثار المباشره وقدره الناس على تنفيذه ٠

٣- اعتماد لجان القرى المدعمه بكادر فنى مناسب وقدرات اداريه وتخطيطيه كجهه وحيده مسئوله على تنفيذ المشروعات ، على أن يكون هناك جهاز رقابه داخلى وذلك لمنع تعدد الجهات المسئوله عن التنفيذ ٠

٤- يسبق عملية تنفيذ مشروعات البرنامج توصيف جيد للمشروعات والمنافع المباشره وغير المباشره التى ستترتب على تنفيذها وتدريب المشرفين المحليين على التحلى بالقدره على اقناع الجمهور بجدوى مثل هذه المشروعات حتى يسهموا فى تمويلها وتنفيذها ٠

٥- الاعتماد أساسا على مصادر التمويل المحليه وتقليل الاعتماد على مصادر تمويل خارجيه ، حيث انها مصادر غير مضمونه وقد يكون لها شروط غير مناسبه فى مرحله من المراحل ، مما يجعل المشروع برمته تحت رحمتها وقد يتوقف تنفيذه مما يؤثر على البرنامج القومى ككل ٠

٦- التعبئه الجماهيريه من خلال المدارس والمساجد ودور الثقافه والاذاعه والتليفزيون والتركيز على المشاركه الجماهيريه وأن مشروعات البرنامج

هى مشروعات يجوز صرف اموال الزكاه فيها وأموال الصدقه أيضا ، وهذه التعبئه ستهىء عوامل نجاح البرنامج ٠

٧- تشجيع المتبرعين بأموالهم لتنفيذ مشروعات البرنامج وذلك بخصم كل تبرعاتهم من الضرائب المفروضه عليهم ، ووضع قوائم بأسمائهم فى لوحة شرف أو يكتب مشروع ما باسم منفذه ، هذه الأساليب توفر الأموال الضروريه وتشجع الناس على التبرع بأموالهم ٠

٨- انشاء مراكز للتنميه الريفيه فى الريف يكون مهمتها الأعداد والتدريب والتوجيه والتعليم والتعريف بالمشروعات التى تولد الدخل والتدريب عليها مثل الصناعات المنزليه ، فمثل هذه المراكز ستكون أدوات طيبه فى يد القائمين على تنفيذ برنامج شروق وستساعدهم كثيرا ٠

٩- العمل على ايجاد مرونه كافيه فى الجهاز الادارى للبرنامج القومى للتنميه الريفيه المتكامله ، وذلك من خلال التوسع فى اللامركزيه فى اتخاذ القرار وباستخدام أساليب الاداره المتقدمه وبالتدريب المناسب ، وذلك من أجل ضمان كفاءة البرنامج وادارته ٠

١٠- العمل على حل أى مشكلات قد تظهر أثناء التنفيذ بسرعة مناسبه حتى لاتتراكم المشكلات مما يعرقل عملية تنفيذ البرنامج ويعرضه للفشل ، وهذا يتطلب علاقات انسيابيه سهله بين المنفذ ومتخذ القرار ٠

١١- الاهتمام بالقرى الحدوديه ، حيث تعانى فى الغالب هذه القرى من مشكلات كثيره نتيجه لانعزالها عن المدن الرئيسيه ، كما هو الحال فى القرى على الحدود المصريه والسودانيه والمصريه / الليبيه والمصريه / الفلسطينيه ، فهذه القرى تستدعى الاهتمام الكافى بها وأن تعطى اولوية أولى لاعتبارات استراتيجيه تتعلق بالأمن القومى وليس فقط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ٠

١٢- التوسع فى صناديق التنميه المحليه وايجاد مصادر لتمويلها مثل فرض رسوم مناسبه على بعض المعاملات ، أو المبيعات أو الرخص للبناء أو اقامة المشروعات ٠٠٠الخ وانتقاء القائمين عليها من المشهود لهم بالنزاهه والشرف ، حيث ستشكل هذه الصناديق مصادر تمويليه اضافيه ٠

١٣- المشاركه الشعبيه فى الاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعه للبرنامج ، والمشاركه الشعبيه حتى تتحقق لابد من تهيئة المناخ المناسب والملائم لها، فمن الصعب الحديث عن مشاركه شعبيه مع تفشى الأميه والجهل وغياب اللامركزيه وشعور المواطن بها ، فالمشاركه الجماهيريه ، تتحقق عندما ينتشر الوعى الذى يدفع الناس الى الاحساس بالحاجه الى تغيير واقعهم وان هذا التغيير يقع بالدرجه الاولى على عاتقهم وليس على عاتق الحكومه ، وهذا يتطلب القضاء على ظاهرة الاتكاليه التى تفشت فى الريف عبر عشرات السنين ، كما ان تعميق مبدأ الانتماء واذكاء روح التنافس فى عمل الخير ، هى من المبادىء الأساسيه لتقوية المشاركه الشعبيه والتى بدونها يصعب تنفيذ البرنامج ٠

١٤- التركيز على بعض المشروعات ذات العائد السريع ، سواء كان العائد مادى ام غير مادى ، فمثلا تحسين مياه الشرب أو توصيل الكهرباء ، وخدمات النقل وشق الطرق والصرف الصحى والمستوصفات الصحيه والمشروعات الحرفيه الصغيره ، كلها مشروعات تشجع على المشاركه الفعاله فى البرنامج لأنها ذات مردود سريع وملموس ، وهذا يتطلب دراسه جيده لواقع كل قريه واحتياجاتها من المشروعات الخدميه أو الاقتصاديه وحسب طبيعة سكان هذه القريه ٠

١٥- الارتقاء بالتقاليد والأعراف السائده فى الريف والاستفاده منها فى توسيع قاعدة المشاركه الجماهيريه ، والعمل على عدم احداث خلل فى هذه النظم الاجتماعيه ، حتى لاتحدث ردود أفعال سلبيه ، وهذا يتطلب وعى وتفهم لدى الرواد والمرشدين والقيادات التنفيذيه ، بحيث لاتسفه الناس فيما هو سائد بينها وأن تعمل على تطويره بأساليب تتناسب مع درجة الوعى الثقافى لأهالى القريه ٠

ملخـــص الدراســـــه

ملخص

يعود تعثر معدلات التنميه فى مصر خلال العقود السابقه الى تدنى الاهتمام الموجه للقريه المصريه . حيث اعطى جل الاهتمام للمدينه عامه وللعاصمه خاصه ، رغم ان غالبيه السكان فى الريف والحاجه اشد للتنميه لتدنى مستوى المعيشه . واذا لم يتم تدارك ذلك خلال الفتره القادمه فلن تتحقق تنميه حقيقيه فى المجتمع بل ستكون النتيجه تعقد مشكلات التنميه وزياده الفجوه بين الريف والحضر .

وقد جاءت المرحله الحاليه مدركه لتلك الحقيقه وأولت اهتماما فائقا لتنميه الريف من كافه الزوايا وبمشروع تنموى رائد لعبور تلك الفجوه وتعويض التجاهل الماضى للقريه المصريه .

وقد جاءت هذه الدراسه لألقاء الضوء على تلك الجوانب والتعرف عليها وتحليل العوامل ذات الاثر فى تنميه القريه وافضل الانماط التنمويه لنوعيات القرى المختلفه .

حيث تناول الفصل الاول من الدراسه اهم المؤشرات التنميه ذات الاثر على عمليه التنميه بصفه عامه ، والتنميه الريفيه بصوره خاصه ، حيث اتضح ان من اهم تلك المؤشرات هو السكان حيث تتصف مصر بارتفاع معدلات النمو السكانى (٢,٦٪) ،وبالتالى زياده حجم السكان لنحو (٥٧,٣٣ مليون نسمه) وفى ذات الوقت هناك اختلال فى التركيب العمرى للسكان _ الهرم السكانى - حيث يزداد صغار السن (يوم لاقل من ٢٠ سنه)لتمثل نحو ٥٥٪ من اجمالى السكان بما يعنى انخفاض مستوى المعيشه لارتفاع نسبه الأعاله .

وفى نفس الوقت تتزايد قوه العمل من سنه لاخرى حيث وصلت لنحو (٦,٤٥ امليون فرد عام ١٩٩٥/٩٤) مع تناقص نسبه التوظف (الى نحو ٩٠,٤٪) , وقد ادى ذلك الى ازدياد البطاله (لتصل لنحو ١,٥٧ مليون فرد تمثل نحو ٩,٦٪ من قوه العمل عام ١٩٩٥/٩٤) ٠

والتقدير السابق يأخذ فى الاعتبار ان العماله الزراعيه تمثل نحو ٥,٦ مليون عامل ، وهم فى حاله عمل ، فاذا اضيفت البطاله الزراعيه يصل تقدير البطاله الى ما يقارب ٣ ملايين فرد . وتمثل مشكله البطاله اهم واخطر المشاكل التى تجابه المجتمع بصفه عامه والريف بصفه خاصه .

وبالنسبه لاهم المؤشرات الاقتصاديه ذات الاثر على عمليه التنميه يأتى فى مقدمتها الناتج المحلى الاجمالى الذى وصل لنحو ١٣٠,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٣/٩٢ ويبلغ قيمه الناتج الزراعى منه نحو ٢١,٢٧ مليار جنيه اى نحو ١٦,٢٩٪ من اجمالى الناتج المحلى .

وبلغ عجز الموازنه نحو ٩,١٤ مليار جنيه ،والدين العام الخارجى نحو ٢٩,١ مليار دولار ،ونسبه خدمه الدين الى الصادرات نحو ٢٦,١٪ ، بينما بلغ عجز ميزان المدفوعات نحو ٩٢١ مليون جنيه (عام ١٩٩٣/٩٢) .وقد تناقص عجز الميزان التجارى الى نحو ١١,٤مليار جنيه (عام ١٩٩٢) .وتناقص معدل التضخم الى نحو ١٠٪ .

وبالنسبه لسياسه الاصلاح الاقتصادى فمنذ عام ١٩٨٦ تم تعديل بعض الاسعار وتحرير اسعار عده سلع ، وتعديل وتحرير سعر صرف العمله ،وانشاء السوق المصرفيه، وتحرير اسعار الفائده ، وتحريرانماط الانتاج الزراعى، وتشجيع القطاع الخاص، والتخلص من بعض وحدات القطاع العام، وانشاء وتشجيع سوق رأس المال .

وقد اكدت السياسه الاقتصاديه على ان من اهم اهدافها تنميه القريه المصريه ، والتى تعد المدخل الاساسى لتنميه مصر فى القرن الحادى والعشرين، والسبب الاول فى تعثر التنميه فى الفترات السابقه هو عدم الاهتمام الكافى بتنميه القريه وكذلك تزايد المشاكل الاقتصاديه والاجتماعية والامنيه فى المجتمع. ومن ثم وجب الاسراع بتنميه القريه فى كافه انشطتهاالاقتصاديه، الثقافيه ، الصحيه ، الخدميه ....الخ .

وقد أوضح الفصل الثانى من الدراسة مدى الفجوه الحاليه بين القريه المصريه والمدينه من خلال عده مؤشرات منها ما يتصل بالموارد علاوه على بعض المؤشرات الاقتصاديه ثم اهم المؤشرات الاجتماعيه .

وفيما يتصل بالموارد تبين مدى محدوديه الرقعه الزراعيه من ناحيه وطبيعه توزيعها من ناحيه اخرى بما انعكس على مجمل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه للقريه المصريه. ففى عام ١٩٩٠ بلغ ما يملكه ١,٩٪من اجمالى الملاك نحو ٣٤٪من اجمالى الارض الزراعيه فى حين امتلك ٩٥,٨٪من هؤلاءالملاك حوالى ٥٦,٣٪من هذه الارض .مما نتج عنه ضيق الفرصه لدى الغالبيه فى الحصول على دخل مناسب من ناحيه وسياده الملكيات الصغيره من ناحيه اخرى حيث بلغ متوسط الملكيه لدى الفئه العظمى من الملاك فى عام ١٩٩٠ نحو ٩, فدانا.

علاوه على صغر حجم الرقعه الزراعيه مقارنه بحجم السكان وبالتالى ضآله متوسط نصيب الفرد من الرقعه الزراعيه ، وانخفاض هذاالمتوسط باستمرار نتيجه الزحف العمرانى على الارض الزراعيه من جهه وزياده السكان بمعدلات اكبر من معدلات استصلاح الاراضى من جهه أخرى . ولقد أدى كل ذلك الى ان مساحه الرقعه الزراعيه لم توفر حيازات الا لنحو ٤٢,٨٪ من اجمالى قوه العمل بقطاع الزراعه وفقا لبيانات العينه لتعداد ١٩٨٦ .

ويشكل السكان فى الريف الرافد الثانى الى جوار الموارد الارضيه من منظور الموارد اللازمه لاحداث عمليه التنميه ، حيث اوضحت الدراسه انه بالرغم من الهجره المتواصله من الريف تجاه الحضر ، الا ان سكان الريف لازالوا يشكلون الجزء الاكبر والذى يبلغ نحو ٥٦٪ من اجمالى السكان وفقا لتعداد ١٩٨٦.

وبالرغم من ان هذه الهجره تحمل بين طياتها المشاكل للمدينه الاان أثرها السلبى على القريه قد يكون اكبر نسبيا حيث ان هذه الهجره دائما ما تكون للحصول على فرص عمل افضل وبالتالى فانها كثيرا ما تقتصر على الافراد المؤهلين من ناحيه والقادرين على العمل من ناحيه اخرى ، مما ينعكس بصوره

سلبيه على نوعيه العماله فى الريف وكفاءتها علاوه على ارتفاع نسبه الاعاله فى الريف عن الحضر _ فحسب تعداد ١٩٧٦ شكلت الفئه القادره على العمل (من سنه الى خمس وستين سنه) نحو ٧٧,٣٪ من اجمالى سكان الريف مقابل ٨١,٤٪ فى الحضر ، ووفق تعداد ١٩٨٦ اصبحت هذه النسبه فى الريف حوالى ٧٩,٤٪ مقابل ٨٣,٠٪ فى الحضر .

ان محدوديه الموارد فى القريه كما ونوعا مقارنه بالمدينه انعكست بدورها على مجمل الجوانب الاقتصاديه والاجتماعيه وتراجعها النسبى مقارنه بما هو حادث فى المدينه

ولقد اوضحت الدراسه ان انخفاض المقدره الادخاريه نظرا لانخفاض دخول الغالبيه العظمى من الزراع قد ادى الى عدم قيام الاستثمار الخاص بالدور المرجو منه وخاصه فى قطاع الزراعه حيث تسود الملكيه الخاصه هذا بالاضافه الى عدم اهتمام الاستثمار الحكومى بقطاع الزراعه بما يتناسب مع مكانه هذا القطاع مقارنه بالقطاعات الاقتصاديه الاخرى.

ففيما يتصل بالاستثمار الخاص ، فانه بالرغم من زياده دوره نسبيا نتيجه لماتخذته الدوله من اجراءات فى اطار سياسات الاصلاح الاقتصادى بغيه تشجيع القطاع الخاص ، بحيث ارتفعت حصته من ١٠,٢٪ من اجمالى الاستثمار فى قطاع الزراعه كمتوسط للفتره ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٩ الى ٤٥,٢٪ من هذا الاجمالى فى عام ١٩٩٢/٩١ ، الا ان هذه الحصه مازالت لا تتناسب مع قطاع تسوده الملكيه الخاصه وبما لا يتناسب مع مساهمته فى الانتاج الزراعى والتى بلغت نحو ٩٦,٢٪، ٩٥,٦٪ ، ٩٦,١٪ للسنوات ٨٢/٨١، ٨٧/٨٦، ١٩٩٢/٩١ .

وعلى صعيد الاستثمار العام ، فبالرغم من ان الاستثمار الحكومى لازال يقوم بالدور الاكبر فى الاستثمارات المنفذه فى قطاع الزراعه ، الاانه دائما كان اقل مما يجب بما لايتناسب مع اهميه قطاع الزراعه من جهه ومقارنه بالقطاعات الاخرى من جهه اخرى .

ان قصور كل من الاستثمار العام والاستثمار الخاص يتضح من خلال تأمل حصه قطاع الزراعه من اجمالى الاستثمار حيث بلغت ٧,٦٪ عام ٩٠/٩١، وحصه قطاع الزراعه من اجمالى استثمارات القطاعات السلعيه حيث بلغت ١٣,٨٪ فقط فى نفس العام .

لقد ادى عدم الاهتمام الكافى فى مجال الاستثمارات المنفذه الى جانب عوامل اخرى الى نمو قطاع الزراعه بمعدلات اقل مقارنه بالقطاعات الاخرى مما ادى الى مزيد من تدهور مستويات الدخول فى الريف مقارنه بالمدينه. فحسب بعض التقديرات بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فى الريف عام ١٩٩٠ نحو ٥٧٦ دولارا مقابل ٨٠٥ دولارا فى الحضر بما يشكل نحو ٧١,٥٪ من نظيره فى الحضر ، وهو ما ادى بدوره الى الانخفاض الواضح فى مستوى المعيشه فى الريف عنه فى المدينه ، وخاصه فى بعض اوجه الانفاق التى تعتبر من مؤشرات ارتفاع مستوى المعيشه ، فعلى سبيل المثال لم يشكل انفاق الاسره الريفيه على المطاعم والفنادق سوى ٣٤,٤٪ من انفاق الاسره على هذا البند فى المدينه. وبلغت هذه النسبه فيما يخص بنود الخدمات والرعايه الصحيه، والتعليم، والثقافه، والرياضه والترفيه نحو ٦٤,٤٪، ٤٨٪، ٤٦,٢٪ على الترتيب.

وعلاوه على تدنى مستويات الدخول فى الريف فان هناك تدنى فى حصه الاجور - والتى تشكل دخل القاعده العريضه - من الدخل الزراعى حيث تشكل هذه الحصه نحو ٢٣,٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٧٦,٢٪ لعوائد حقوق التملك. كما وان هذه الاجور تعتبر متدنيه جدا مقارنه بالاجور فى القطاعات الاخرى والتى تتركز بطبيعتها فى الحضر ، فلم يشكل متوسط الاجر الزراعى خلال الفتره ٧٤-١٩٩٢/٩١ سوى ٣٥,٧٪ من متوسط الاجر على المستوى القومى ونحو ٣٦,٥٪ من متوسط الاجر فى قطاع الصناعه .

واذا ما اخذ الدخل الحقيقى فى الحسبان لظهر المزيد من اختلال هذه العلاقه بين الريف والحضر ، ذلك لان متوسط الرقم القياسى لاسعار المستهلك

بالريف أعلى دائما من هذا المتوسط بالنسبه للحضر ، حيث بلغ ٣١١ عام ١٩٨٠ (سنه الاساس ١٩٦٧/٦٦) مقابل ٢٧٢,٧ فى الحضر لنفس العام ، ثم ارتفع الى ان بلغ ٢١١٩,٨ عام ١٩٩٣ فى الريف مقابل ١٩٨٤,٧ فى الحضر .

وأخيراعلى صعيد المؤشرات الاجتماعيه اوضحت الدراسه ان هناك فجوه كبيره بين الريف والحضر فيما يتصل بالخدمات التعليميه والصحيه والثقافيه والخدمات .

فبالنسبه للتعليم بلغ الاميون بالريف نحو ضعفهم فى الحضر ، ويرجع عدم كفايه الخدمه التعليميه الى ضيق الموارد من جانب الدوله من ناحيه وانخفاض ما تخصصه الاسر الريفيه للانفاق على الخدمات التعليميه من ناحيه اخرى .

وفى مجال الصحه يعانى الريف من النقص الشديد فى الخدمات الصحيه مقارنه بالحضر فبينما بلغ عدد الاطباء لكل ١٠٠٠٠نسمه فى المحافظات الحضريه فى عام ١٩٩٢ نحو ١٣,٢ طبيبا ، بلغ هذا العدد فى ريف الوجه البحرى ٧,٣ طبيبا، وفى ريف الوجه القبلى ٥,٥ طبيبا .كما بلغ عدد الاسره لكل ١٠٠٠٠ نسمه فى المحافظات الحضريه لنفس العام حوالى ٣٧ سريرا مقابل ١٦ سريرا فى ريف الوجه البحرى ،١٤ سريرا فى ريف الوجه القبلى .

أما واقع مستوى الخدمات فى الريف فيتجسد مثلا من خلال ان عدد السكان الذين لا يتمتعون بوجود صرف صحى فى الريف عام ١٩٩١ شكل نحو ٢١٦٦٪ من هؤلاء الذين ليس لديهم صرف صحى فى الحضر .

أماالفصل الثالث فقد أوضح أنه من الضرورى والحتمى النهوض بالقريه المصريه وتنميتها تنميه متكامله ، لما وصلت اليه أوضاعها من تخلف، وتتم هذه التنميه حاليا من خلال برنامج شروق للتنميه الريفيه المتكامله .حيث تقوم استراتيجيه هذا البرنامج على وضع خطه شامله لتحقيق الارتقاء المستمر لمستويات معيشة ابناء المجتمع الريفى، ومشاركتهم الفعاله فى عمليه التنميه .

وتنقسم اهداف برنامج شروق الى ثلاث اهداف، **أولها** هدف استراتيجى للمدى البعيد، ويتمثل فى تحقيق الارتفاع المستمر لمستوى معيشه افراد المجتمع الريفى، ومشاركتهم الفعاله فى تحقيق هذا الهدف. **ثانيها أهداف** عامه تتضمن التنميه الاقتصاديه والبشريه والبيئيه والمؤسسيه للقرى المصريه، **وثالثها** أهداف على المستوى المحلى، تحدد كما وكيفا على مستوى كل وحده محليه، حسب احتياجات أهلها.

ولتحقيق أهداف التنميه المتكامله، تتجه التنميه الاقتصاديه الى زياده متوسط دخل الفرد الحقيقى، لازاله الفوارق الدخليه فيما بينهم، وزياده فرص العمل المستقر والمنتج ، مع تنويع مصادر الدخل المحلى اعتمادا على التصنيع. ووصولا الى هذه الاهداف، يتم توفير الاحتياجات من القروض للمساعده فى ممارسه الانشطه الاقتصاديه، من خلال اجهزه التمويل (صندوق التنميه المحليه)، وذلك بشروط ميسره وضمانات أقل عن مصادر التمويل الاخرى كبنك التنميه والائتمان الزراعى . كما يستند النشاط الاقراضى لصندوق التنميه المحليه على دراسه جدوى محدوده لكل مشروع يراعى فيها كافه الجوانب اللازمه لنجاح المشروع وقدرته على السداد . هذا بالاضافه لتحمل صندوق التنميه المحليه لجزء من المخاطره الانتاجيه، حيث يقوم الصندوق بجدولة القرض فى حاله تعرض المشروع للخسائر فى ظل الظروف الجديده. ونظرا لزياده عوامل اللايقين فى الانتاج الزراعى ، فان هذا الاسلوب يعد على درجه كبيره من التلائم وظروف الانتاج ، مما يساعد على الاقبال على المشاريع، وعدم تعرض مصادر المستثمر الاقتصاديه لظروف غير متوقعه . وجدير بالذكر أن توفير القروض ، يتم بتوافق مع ظروف وخصائص الأنشطه المقترضه من حيث موعد الحصول على القرض وموعد بداية الانتاج ، أيضا توافق موعد سداد الأقساط وموعد انتهاء الدورة الانتاجية للمشروع ، كما تتيح فترة السماح فرصة للمقترض لتوفير قدر من السيولة الماليه لاستمرار دورة انتاجه .

وتقوم الوحدات المحليه باعلام المواطنين القرويين بوجود فرص للحصول على قروض صندوق التنميه المحليه ، ويقوم المقترض باستيفاء بيانات وشروط القرض وبما يتفق واحتياجات التنميه الاقتصاديه بالقريه ٠

ويركز برنامج شروق على التنمية البشرية ، لزيادة قدرات ومهارات الأفراد فى جميع نواحى الحياه ، عن طريق استثارة شعورهم بالمسئولية نحو المشاركه فى تنمية مجتمعهم الريفى ، حيث تعد المشاركه الشعبيه أحد مبادىء برنامج شروق ، خاصة فى تحديد احتياجات القرية من عمليات التنمية ، وأولويات البدء فى تنفيذها ، وذلك بالتعاون مع مديريات التخطيط بالمحافظات ٠ ومن مؤشرات استمراريه برنامج شروق وجدية الالتزام الشعبى به، مساهمة المجتمع المحلى فى تمويل مشروعاته ٠ ونظرا لأهمية تنمية المؤسسات المحلية المشاركه فى تنفيذ برامج التنميه ، فقد أهتم برنامج شروق بالتنمية المؤسسية ، من خلال رفع كفاءة المنظمات المحلية الاختيارية ، وتنظيم مشاركتها فى عملية التنميه ٠

ويتم تنفيذ برامج التنميه الريفيه المتكامله (برنامج شروق)، فى اطار منهجى، من خلال خمس مراحل هى

١- مرحله التوصيف للمجتمع المحلى وامكانياته
٢- مرحله استثاره ابناءه للتفكير فى مشاكلهم واحتياجاتهم التنمويه
٣- مرحله وضع الخطه التنمويه بكافه تفاصيلها وتوزيع أدوار المشاركه فيها
٤- مرحله تنفيذ الخطه وترجمتها الى واقع عملى
٥- مرحله التقييم لتقدير وقياس ماتم انجازه من أهداف .

وقد حدد لبرنامج شروق فتره زمنيه تبلغ سبع سنوات ، لتنفيذ برامج التنميه الريفيه المتكامله ، فى تتابع زمنى بدأ بأختيار ٢٦ وحده محليه قرويه، بمعدل وحده لكل محافظه، خلال عام ١٩٩٥/٩٤، هذا الى جانب الوحدات القرويه المضاره بالسيول وعددها ٥٧ وحده .ويزداد عدد الوحدات المحليه عاما بعد اخر فى خطه التنميه، ليصل الى ١٠٦٠ وحده محليه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، وبذلك يتم

تطبيق البرنامج فى جميع الوحدات المحليه القرويه بجميع انحاء الجمهوريه، على ان يتم تمويل برنامج شروق من خلال المشاركه الشعبيه أولا، ثم المسانده الحكوميه من خلال الميزانيات السنوية للوزارات والمحافظات المختلفه، الى جانب الموارد الاجنبيه المتاحه سواء فى صوره منح أو مشروعات ممولة من جهات أجنبيه .

وبالنسبه للتكلفه الاجماليه التقديريه لشروق، خلال الاعوام من ١٩٩٧ ٢٠٠١ فتبلغ ما يلى : ٦٧٩٩ مليون جنيه للبنيه الاساسيه، ٤٤٧٢ مليون جنيه للتنميه البشريه، ٦٩٩٧ مليون جنيه لقروض المشروعات الصغيره والمتوسطه عن طريق صندوق التنميه المحليه .

وفيما يتعلق بالمشكلات والمعوقات التى تواجه تنفيذ برنامج شروق، فتتركز فى سلبيات المؤسسات المحليه وافتقادها الى التنسيق وعدم تعاونها بما يخدم قضايا التنميه الريفيه ، بالاضافه الى الاجراءات والقوانين المحليه المثبطه لعمليه التنميه، وكذلك مشاكل توفير تمويل المشروعات فى المواعيد المناسبه من قبل الجهات الحكوميه المشاركه فيها .

ونظرا لأهمية التنمية الريفية المتكامله فى سد الفجوه الحضريه بين القريه والمدينه ، فإن الفصل الرابع يستهدف دراسة نموذج لقرية دلتاويه (قرية شونى - مركز طنطا - محافظة الغربيه)، دراسة متكاملة تبنى على خمس محاور ، **المحور الأول** يتضمن توصيف للوضع الراهن للقريه ، بينما يحدد **المحور الثانى** المشاكل التى تعانى منها القريه وتوابعها حسب ترتيب الأولويات والاحتياجات ، فى حين يتناول **المحور الثالث** عدة حلول مقترحه لعلاج أحدى المشاكل المحوريه ، اما **المحور الرابع** فعبارة عن خطة تنفيذيه مرحليه مقترحه لمواجهة مشاكل القريه من خلال توزيع الأدوار بين المشاركه الشعبيه والجهود الذاتيه والمساعدات الحكوميه والمعونات الأجنبيه . ويتناول **المحور الخامس** المتابعه والتقييم المتتابع لخطوات تنفيذ الخطه وتعديلها ، وفقا للأوضاع والظروف الواقعيه للفرد وتوابعها .

كما تضمنت الدراسة فى الجزء الأخير نموذج مقترح للتنميه الريفيه المتكامله لقرية شونى وتوابعها ٠

وقد تبين من توصيف الوضع الراهن للقريه (المحور الاول) انها تتمتع بموقع جغرافى متميز، حيث تقع فى الجزء الجنوبى الغربى لمحافظه الغربيه، وتبعد عن مدينه طنطا بمسافه ٨ كيلو متر، كما تقع بين مركزى طنطا وكفر الزيات بمحافظه الغربيه، ومركز تلا بمحافظه المنوفيه،والمهنه الاساسيه لسكانها هى الزراعه .

ويتبع قريه شونى الام، الوحده المحليه القرويه شونى، مركز طنطا، محافظه الغربيه، وتضم سته قرى توابع هى فيشا سليم، كفر الساحل، الكرسه وكفر الشرفا الشرقى، كفر خضر، كفر مسعود . كما تضم القريه ٢٩ من العزب والكفور والنجوع. ويبلغ عدد سكانها نحو ٤٨,٧ ألف نسمه طبقا لاحصائيات عام ١٩٩٤ .

ومن الخصائص السكانيه تبين أن قوه العمل البشرى (الفئات العمريه من ١٥- ٦٠ سنه) تمثل نحو ٧٤٪ من اجمالى عدد سكان القريه وتوابعها، بينما تبلغ نسبه الاعاله نحو ٢٦٪ من اجمالى عدد السكان . وبلغت نسبه البطاله لاجمالى عدد السكان نحو ٥,٢٪، منها ٢,٩٪ ممن يحملون مؤهلات (عليا/ متوسطة/ دون المتوسطة) ، وتمثل البطاله فى الذكور ضعف مثيلتها فى الاناث .

وفيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية الموجوده بالقريه، تبين بدراسه الخدمات التعليميه وجود مدارس للتعليم العام والازهرى، للمرحلتين الابتدائيه والاعداديه (٢٤مدرسه)، فى حين تفتقر القريه الى وجود مدارس ثانويه بكافه انواعها . ويبلغ متوسط كثافه الفصل ٤٣ تلميذا . كما تبلغ نسبه المدرسين الى التلاميذ نحو مدرس /٢٣ تلميذ .

واتضح من حاله المبانى التعليميه، ان هناك ثلاث مدارس متهالكه، ومدرستين بحاله متوسطه، وعشر مدارس بحاله جيده، بالاضافه الى مدرستين تحت الانشاء .

وفيما يتعلق بالخدمات الصحيه، تبين وجود ٤ مكاتب صحه، و٤ وحدات صحيه ريفيه، ٣ وحدات اسنان، ٤ اقسام لرعايه الامومه والطفوله . ويبلغ عدد الاطباء تسعه، بالاضافه الى خمس وعشرين من هيئه التمريض . وبلغت نسبه الاطباء (ممارس عام) الى عدد السكان، نحو طبيب /٨١١٧ نسمه، وطبيب اسنان / ١٦٢٣٤ نسمه ،وان نسبه هيئه التمريض الى عدد سكان القريه وتوابعها، بمعدل ممرض أو ممرضه /١٩٤٨ نسمه .

وفى مجال الخدمات الدينيه، تتمتع القريه وتوابعها بالرعايه الدينيه، حيث يوجد بها ٦٢ مسجدا ودور للعباده، يخدمها ٥٢ امام وواعظ.

وفى مجال الخدمات الثقافيه والاعلاميه، توجد بالوحده ثلاثه مكتبات، هذا الى جانب وصول الارسال الاذاعى والتلفزيونى بوضوح اما مراكز الشباب فيوجد بها ثلاث مراكز تستخدم فى اقامه ندوات التوعيه والتثقيف للشباب، مع ممارسه بعض الانشطه الرياضيه .

ويوجد بالقريه ٤ دور للحضانه، وجمعيتين أهليتين، ودار لرعايه المجندين واسرهم .

وبالنسبه للبنيه الاساسيه لقريه شونى وتوابعها فتنقسم الى مياه الشرب ومصدرها خمس ابار أرتوازيه، تعمل بطاقه ٣٦٠٠متر مكعب/اليوم ، بالاضافه الى وجود خزان سعة ١٠٠ متر مكعب ، بعمق ١٠ أمتار .

وتبين من التوصيف أن مياه الشرب غير صالحة للاستهلاك الأدمى نتيجة لارتفاع نسبة المنجنيز بها ، والتى تتراوح بين ٠,٧ - ٠,٨ ومعنى هذا أن القريه تفتقر الى وجود شبكة لمياه الشرب النقيه ٠

كما تفتقر القريه أيضا الى وجود شبكة صرف صحى٠ بينما لاتوجد مشاكل بالنسبه للكهرباء ، حيث تتصل قرية شونى وتوابعها بالشبكه القوميه للجمهوريه عن طريق محولات كهربائيه ، ويبلغ عدد المستفيدين من الكهرباء نحو ٨١٪ من اجمالى سكان القريه وتوابعها ٠

وفيما يتعلق برصف الطرق ، فقد تبين أن المسافة المرصوفه داخل كردون القريه تبلغ ١٢ كيلو مترا ، بالاضافه الى مسافة ١٦ كيلو متر طرق ممهده٠ وتحتاج القريه لرصف الطرق الممهده لتسهيل حركة المرور والانتقال٠

أما باقى الخدمات الأخرى ، فقد أتضح وجود نقطة للشرطه ، واخرى للدفاع المدنى ، ومكتب سجل مدنى ٠ وهذا يعنى احتياج القريه لمزيد من الخدمات السلكيه واللاسلكيه ، ونقطة لاطفاء الحرائق ، وبعض الخدمات المساعدة الأخرى٠ ويقوم على ادارة شئون الاهالى ست عمد ٠

اما الأنشطه الاقتصاديه بالقريه فتتمثل فى الزراعة بصفة أساسيه ، حيث تبلغ المساحة الكليه للقريه وتوابعها ٩٢٨٥ فدان ، منها نحو ٧٨٨٦ فدان أراضى منزرعه بكافة المحاصيل الزراعية ، أى بنسبة ٨٥٪ من اجمالى المساحه الكليه ٠ ويبلغ متوسط نصيب الفرد نحو ٠,١٦ فدان ٠

وقد استعرضت الدراسة بالتفصيل خصائص الزراعة بقرية شونى وتوابعها ، والخدمات الزراعيه الموجودة ، ومصادر تمويل الانتاج الزراعى ، ومشاريع الانتاج الحيوانى ٠واتضح من التوصيف افتقار القريه الى وجود تصنيع غذائى لمنتجاتها الزراعيه ٠

وبالمثل تم توصيف كل من النشاط الصناعى والتجارى بالقريه وتوابعها ٠

أما المحور الثانى فقد حدد أولويات المشاكل التى تعانى منها القريه وتوابعها كما يلى :

أولا : مشاكل البنيه الأساسيه :

وتم ترتيبها حسب الأولويه الى مشاكل الصرف الصحى ، يليها مشاكل مياه الشرب ، ثم مشاكل رصف الطرق ، عدم توافر الكبارى ومراكز الصيانه وخدمات الاطفاء والاتصالات السلكيه واللاسلكيه ٠

ثانيا :مشاكل التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية والثقافيه :

ويأتى فى مقدمتها عدم كفاية الخدمات الصحية ، مشكلة البطالة ، قصور الخدمات التعليميه ٠ هذا الى جانب مشكلة تخلف المرأه الريفيه وضآلة دورها فى عملية التنمية ، بالاضافه الى افتقار القرية وتوابعها للتصنيع الغذائى لمنتجاتها الزراعية ٠ كما أن هناك قصور فى الخدمات الثقافيه والاعلاميه والترفيهيه ، وعدم كفاية دور الحضانة والمؤسسات الاجتماعية ٠

ثالثا :مشاكل دعم وتطوير المؤسسات القائمه

حيث تعانى هذه المؤسسات من البيروقراطيه والروتين وتخلف أساليب ادارتها سواء فى الجمعيات التعاونيه أو الجمعيات الأهليه ، وبنك القريه ، الى جانب قلة عددها بالنسبه للسكان ٠

وتناول المحور الثالث الحلول المقترحه لمشكلة مياه الشرب ، وتمثل المقترح الأول فى معالجة مياه الآبار الارتوازيه ، على ان يقوم بتنفيذ المشروع هيئة مياه الشرب والصرف الصحى ، وبتمويل ٨٥٪ من اجمالى تكاليف المشروع، واشتراك المساهمات الشعبيه بنحو ٥٪ من اجمالى التكاليف ، وقيام المساهمات المحليه بالاشتراك بواقع ١٪ من اجمالى التكلفه والاستعانه بالمنح والقروض الأجنبيه فى تمويل ٥٪ من اجمالى تكلفة المشروع ٠ أما المستفيدين من توصيل مياه الشرب النقيه لمنازلهم ومنشآتهم ، فاقترحت الدراسه أن يساهموا بنسبة

٤٪ من اجمالى هذه التكاليف • على أن تتعاون وزارة الصحه بتوفير معامل لتحليل مياه الشرب للتأكد من سلامتها وصلاحيتها للاستخدام الآدمى •

المقترح الثانى ويتعلق بخزانات المياه ، حيث تقترح الدراسه تجديد خزان قرية كفر الشرفا الشرقى ، مع اجراء عمليات الصيانه والتطهير الدورى له • بالاضافه الى انشاء ثلاثة خزانات للمياه بسعة ١٠٠ متر مكعب/اليوم فى المناطق المحرومه من المياه النقيه (قرى كفر الساحل ، الكرسه ، كفر مسعود) • بالاضافه الى انشاء محطه مياه تخدم وتربط القرى الثلاث ، على أن تزود باحدث أساليب التحكم واصلاح الاعطال •

ويمكن أن يسند تنفيذ المشروع الى الهيئة العامه لمياه الشرب والصرف الصحى ، على أن يقع عليها عبء تحمل تكاليف انشاء خزانات جديده بالمناطق المحرومه من مياه الشرب النقيه ، الى جانب المساهمات الشعبيه فى صوره تحمل تكاليف صيانه وتطهير الخزانات بصفه دوريه • أما المساعدات الأجنبيه فيمكن الاستفاده منها فى تحمل تكاليف تجديد خزانات المياه •

اما المقترح الثالث فيتعلق بشبكات المياه النقيه ، ويشمل عمليات الاحلال والتجديد للشبكات الحاليه ، حيث يشمل التجديد المناطق التى تصلها مياه صالحه للشرب ، ويبلغ طول الشبكه المطلوبه ٢١ كيلو متر ، أما الاحلال فيتم للمناطق التى تعانى من عدم صلاحية المياه للاستهلاك الأدمى ، ويبلغ طول الشبكه المطلوبه ٣٦ كيلو متر •

هذا الى جانب التوسع فى امداد وتوصيل شبكة المياه النقيه للمناطق المحرومه منها ، مع ربط الشبكه بمحطة مياه متكامله تجهز بأحدث أجهزة الأنذار والتحكم والاصلاح ، على أن توضع مفاتيح للتحكم فى مناطق التقاء مواسير الشبكات لتفادى اهدار كميات كبيرة من المياه عند حدوث أى عطل باحدى المواسير • ويتبع ذلك رسم خريطه دقيقه لمسار الشبكه ، يحدد عليها أماكن مفاتيح التحكم •

وبالنسبه للمحور الرابع فقد تناول وضع خطه مرحليه لمواجه مشاكل القريه ترسم ملامحها العريضه فى تحديد احتياجات القريه وتوابعها من مشاريع التنميه حسب أولوياتها، وتحديد الجهات التمويليه، وتوزيع ادوار المشاركين فى تنفيذ المشاريع بالفتره الزمنيه اللازمه لكل مشروع، مع المتابعه المتتاليه لخطوات التنفيذ، ثم التقييم النهائى لنتائج المشروع وتحديد ايجابياته وسلبياته، والمعوقات التى واجهت كل مشروع تنموى .

كما تناولت الدراسه مقترح لخطه مرحليه لمشكله مياه الشرب بقريه شونى وتوابعها، متمثله فى تحديد مصادر تمويل تنفيذ المشروع وأولويات التنفيذ بالقرى والعزب والنجوع، والخطوات التنفيذيه، والاحتياجات من الطاقه الكهربائيه، وجهات الاسناد .

فى حين تعرض المحور الخامس للدراسه الى المتابعه والتقييم من خلال اجراء التعديلات اللازمه على الخطه، تبعا لما يظهر اثناء التنفيذ، وبما يخدم اهداف المشروع فى فترته الزمنيه المحدده، مع وضع تقرير نهائى يظهر السلبيات والايجابيات، والصعوبات التى واجهت التنفيذ، والاخطاء التى تمت، ليكون مرشدا للمشروعات اللاحقه فى نفس المجال والظروف .

نموذج مقترح للتنميه الريفيه المتكامله لقريه شونى وتوابعها: اقترحت الدراسه نموذج للتنميه الريفيه المتكامله للقريه وتوابعها، كنموذج للقريه الدلتاويه (ريفيه)، يضم تكامل اربعه عناصر اساسيه لانجاح عمليه التنميه المتكامله للقريه، وهى:

١- تنميه الموارد والعناصر الانتاجيه الزراعيه والاهتمام بالاثر البيئى لعمليه الانتاج الزراعى .
٢- رعايه القائمين بالعمل الزراعى صحيا وثقافيا وخدميا واقتصاديا واجتماعيا .
٣- تصنيع بعض منتجات القريه الزراعيه سواء نباتيه أو حيوانيه .
٤- تطوير وتحديث الاجهزه والمؤسسات القائمه وتنسيق التعاون فيما بينها

كما تم تقسيم أدوار الاجهزه الحكوميه كل فى مجال تخصصه للمشاركه فى برامج التنميه المتكامله للقريه وتوابعها، وذلك بالتعاون مع المساهمات الشعبيه والمحليه ٠

ويتناول الفصل الخامس نموذج تنموى فى قرية صعيديه وهى قرية الخيام وتوابعها احدى قرى مركز دار السلام فى محافظة سوهاج والقرية المختاره هى قرية (أم) ولها ثلاثة قرى توابع (أولاد خلف - النغاميش - نقنق) وتضم القريه الأم وتوابعها ٢٠ عزبه ونجع وتقع القريه فى جنوب محافظة سوهاج على الحدود مع محافظة قنا ، وعدد سكان القريه وتوابعها نحو ٥٦,٦ ألف نسمه ٠

وقد تناولت دراسة النموذج توصيف الوضع الراهن ويشمل ذلك السكان وقوة العمل - الزراعة والرى والخدمات الزراعيه - الخدمات الاجتماعيه - دور المرأه فى القريه - التعليم والخدمات الصحيه - الكهرباء - مياه الشرب - الطرق ٠ ويلى ذلك وضع تصور للوضع المستهدف فى القريه بهدف تحقيق تنميه ريفيه متكامله على محاور أربعه ٠

- المحور الأول : البنية الأساسيه
- المحور الثانى : التنميه الاجتماعية والبشريه ٠
- المحور الثالث : التنميه المؤسسية ٠
- المحور الرابع : التنمية الاقتصاديه ٠

وبشكل عام فان الوضع الراهن للقريه يتمثل فى :

- اختلال التوازن بين الأرض والسكان ٠
- انخفاض الاستثمارات داخل القريه ٠

- ارتفاع نسبة الامية بما يتعدى ٥٠٪ بين الذكور و٧٥٪ بين الاناث ٠
- تدهور الخدمات الاساسية ، وانخفاض كفاءتها كخدمات مياه الشرب والصرف الصحى وايضا الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وخدمات المرأة الريفية ٠
- تخلف الاساليب التكنولوجية المستخدمة فى الزراعة على الرغم من ارتفاع خصوبة اراضى القرية ٠بالاضافة الى تخلف الادارة المزرعية ودور المنظمات الريفية بانواعها ٠

وفى استعراض الوضع السكانى الراهن تبين ان عدد سكان القرية وفقا لأخر تعداد تقديرى معتمد على تعداد السكان ١٩٨٦ والزيادة الطبيعية خلال السنوات التاليه يبلغ نحو ٥٦,٦ الف نسمه تتساوى فيهم نسبة الذكور والاناث٠ وجدير بالذكر ان عدد السكان فى الفئة العمرية (١٥-٦٠) يبلغ نحو ٢٨,٩ الف نسمه بنسبة ٢٨,٩٪ ومن هم فى الفئة العمرية (اقل من ١٥ سنة) نحو ٢٣,٨ الف نسمه بنسبة ٤٢,١٪ من جملة عدد السكان عام ١٩٩٤٠

وتبين ان نحو ٩٦,٨٪ من قوة العمل لايحملون مؤهلات دراسية وان من يحمل مؤهلات دراسيه يتركز فى القريه الام فقط وتشير تقديرات البطالة بالقرية ان نحو ٦٦٠ خريج من المؤهلين لايجدون عمل منهم ٤٢ مؤهلات عليا (ذكور فقط) و٤ مؤهلات متوسطة و٥٧٤ من حملة المؤهلات غير المتوسطة٠

ويعتبر النشاط الزراعى هو النشاط الغالب لسكان القرية وتبلغ المساحة المنزرعة نحو ٦,٧ الف فدان منها ٦,٠ الف فدان محاصيل حقلية فى حين لاتتعدى مساحة الخضر والفاكهة نحو ٧٠٠ فدان ٠ وتتميز اراضى قرية الخيام وتوابعها بالخصوبة العالية حيث تمثل اراضى الدرجة الاولى نحو ٥٠٪ من جملة المساحة المنزرعة وتتمثل نسبة اراضى الدرجة ١-٣ نحو ٨٧٪ من جملة المساحة المنزرعة ٠ وتعتمد القرية فى توفير مياه الرى على مصدرين ٦٩,٩٪ من المساحة المنزرعة تروى من النيل و٣٠,٤٪ تروى من الابار الارتوازية ٠ ولايوجد بالقرية رى مطرى او رى بالمياه المخلوطه ٠

وقد تبين ان القرية وتوابعها تعانى من نقص واضح فى خدمات التدريب الزراعى للعاملين فى النشاط الزراعى خاصة فى مجال التدريب على تطوير الزراعات التقليدية وادخال زراعات جديدة ونظم الرى الحديثة وانتاج الشتلات وغيرها من الجوانب التدريبية الهامة لتنمية النشاط الزراعى فى القرية ٠

وفى مجال الخدمات الاجتماعية فالقرية وتوابعها تكاد تكون محرومه من الخدمات الاجتماعية حيث لايوجد بها مشاكل للفتيات او مراكز تدريب او اندية نسائية او مشروعات للأسر المنتجه ٠

ويقتصر دور المرأة فى القرية على تربية الاطفال وبعض الانتاج الحيوانى داخل المنزل ولاتساهم المرأة فى عمل الزوج الابنسبة ٥٪ وتعانى المرأة من الاهمال الصحى والتثقيفى والمهارى ٠ ومن هنا تنتشر الممارسات الصحية السيئة وتقتصر اللقاءات النسوية على المناسبات الاجتماعية ٠ بالاضافة الى حرمان المرأة داخل القرية من الخدمات التثقيفية والتدريبية فى مجالات المرأة الهامة٠

وتشير احصاءات التعليم ان الوحده يوجد بها ١٣ مدرسه ابتدائية تتوزع على القرية الام وتوابعها و٤ مدارس اعدادية ومدرسة ثانوية واحده و٤ مدارس للتعليم الازهرى وتتمثل المشكلات التعليمية فى القرية فى نقص الامكانيات وتدهور الخدمات التعليمية المتاحه ٠

وفيما يتعلق بالخدمات الطبية فيوجد بالقريه وتوابعها ٣ وحدات صحية ريفية ومجموعة صحية تتضمن وحده اسنان ويتمثل الوضع الراهن فى نقص عدد الاطباء ونقص التخصصات التى تمكن من مواجهة الاحتياجات من الخدمات الصحية لسكان القرية ٠

وتعانى قرية الخيام وتوابعها من مشكلة واضحه فى خدمات مياه الشرب حيث تعانى القرية من عدم كفاية مياه الشرب المتاحه وكلها مياه من ابار ارتوازية وان نحو ١٤٧٠ منزل داخل القرية لاتصلها مياه الشرب على الاطلاق٠

وبالاضافة الى مشكلة مياه الشرب تعانى القرية ايضا من تدهور فى الطرق حيث يوجد ٣٦كم طرق ترابية غير ممهده داخل الكردون و ٤١ كم خارج الكردون • الامر الذى ينعكس بلا شك على كافة الجوانب التنموية فى القرية الاقتصادية منها والاجتماعية •

وقد تضمنت دراسة النموذج استعراض لمحاور التنمية الريفية المتكاملة والتى سبق الاشارة اليها وبصفة خاصة فإن الوضع المستهدف يتمثل فى وضع تصور لما يجب ان تكون عليه القرية •

ففى مجال مياه الشرب يجب دراسة الانظمة المناسبة للقرية ودراسة البدائل الممكنه فى ضوء الوضع الراهن والمستقبلى للسكان والامكانيات المتاحه لمياه الشرب كما يستلزم ذلك الاهتمام بمصادر المياه داخل القرية والتأكد من سلامتها بشكل دورى والعمل على الحد من الفاقد فى المياه سواء فى شبكات التوزيع او الحنفيات العمومية والاهتمام بالجوانب الفنية فى تصميم وانشاء وصيانه الشبكات والتوصيلات الداخلية والخارجية فى القرية • وان تتواكب مشروعات امدادات مياه الشرب مع مشروعات الصرف الصحى ، والاهتمام بالتدريب على كافة المستويات فى قطاع مياه الشرب •

وفى مجال الصرف الصحى فنظرا للممارسات غير السليمة والمؤقته من الافراد فإن الضرورة تستلزم تحسين خدمات الصرف الصحى او ادخال نظم صرف صحى متكامله غير تقليدية تتناسب مع خصائص القرية وبالطبع فإن هذا يتوقف على عده محددات تتمثل فى ارتفاع التكاليف واحتياجاتها لفترة زمنية طويلة وتعدد الجهات • وبطبيعة الحال فان الامر يعتمد على مدى التنسيق بين الجهات الرسمية والشعبية وامكانيات المشاركة الشعبية الممكن حشدها فى سبيل تحقيق ذلك •

وفى مجال الزراعة والرى فإن الوضع التنموى المستهدف يتمثل من خلال

تطوير نظم الرى وادخال نظم حديثة والاهتمام بالتدريب الزراعى الحديث وادخال نظم زراعة متطورة (انفاق - صوب)- والاهتمام بمشروعات انتاج الشتلات المحسنه للخضر والفاكهة والاهتمام بمشروعات معالجة المخلفات الزراعية والعمل على نشر سلالات عالية الانتاج من الابقار والدواجن وتدريب المرأة الريفية على الممارسات السليمة فى مجال الانتاج الحيوانى بالاضافة الى دعم انشاء اتحادات تعاونية متنوعة النشاط خاصة فى مجال المستلزمات والتسويق الزراعى ٠

وفى مجال المرأة الريفية فكما سبق الاشارة يلزم الاهتمام بتدريب المرأة ورفع مهاراتها فى مجالات تربية الاطفال - الصحة العامة - التغذية -الصناعات الريفية - الانتاج الحيوانى - اشغال المرأة (الابرة - التريكو) - تنظيم الاسرة ٠

وفى مجال الشباب فإن واقع القرية يتطلب العمل على تعميق مفاهيم المشاركة من خلال التدريب واللقاءات الدورية ٠ والاهتمام بنوادى الشباب والعمل على نشر فكر اقامة المشروعات الصغيرة المولده للدخل وتعميق قيم العمل فى المجالات المختلفة وخاصة الحرفية ٠

أما عن التنمية الاقتصادية داخل القرية كأحد محاور التنمية الريفية المتكاملة فإن دراسة الاولويات فى المجالات المختلفة (انتاجى - خدمى) زراعى وغير زراعى فى ضوء الامكانيات والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الراهنه داخل القرية هى منطلق اساسى لامكانية اقامة تلك المشروعات من خلال الامكانيات التمويلية المتاحة بشرط ان يواكب ذلك توفير الاحتياجات التدريبية والمعونه الفنية للمشروعات التى تقام بالاضافة الى وضع القدرات التسويقية لتلك المشروعات وامكانية تنميتها فى الاعتبار ٠ وقد تبين ان النموذج المدروس يناسبه العديد من المشروعات الصغيرة مثل مشروعات الدواجن - المناحل - تربية دودة الحرير - انتاج الاعلاف من خامات محلية - انشاء صوب الشتلات - ورش النجارة- المشروعات التسويقية متنوعه النشاط ٠

وفى الفصل السادس يتبين ان الهدف الاستراتيجى للتنميه الريفيه المتكامله هو احداث تغييرات جذريه فى البنيه الاقتصاديه والاجتماعيه فى القريه المصريه ، من خلال بحث وتقوية الاحساس بالمسئوليه الفرديه والجماعيه على تنمية المجتمع المحلى وتأكيد هذا الاحساس عن طريق المشاركة الفعلية والايجابية فى تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات التنمية ٠

وتحقيق التغيرات الجذرية فى البنيه الإقتصادية والاجتماعية يمكن ان يتم من خلال إحداث دفعة قوية فى مجال الأنشطة الاقتصادية المحورية القائمة أو التى يمكن اضافتها ، مستفيدين من الخصائص والامكانيات البيئية المتاحة ، وكذلك تدعيم وتطوير عناصر البنيه الأساسية والخدمات اللازمه لتنمية الانشطة الاقتصادية لتحقيق الهدف النهائى وهو التنمية البشرية لسكان القرى ٠

أما تحقيق المشاركة فى تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج ومشروعات التنمية فإنه يمكن أن يتم من خلال تنظيم مؤسسى يضم التنظيمات الأهلية والغير حكومية ويعمل بالتنسيق مع التنظيمات المحلية والجهات الحكومية والشخصيات الطبيعية ذات التأثير بالقرية وبمعاونه فعاله واشراف من خبراء التنمية الريفية فى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية ، مستفيدين من كافة الامكانيات والموارد المتاحه لهذه التنظيمات ٠

ولما كان التمويل بالحجم المناسب وفى الوقت المناسب يعتبر حجر الزاوية فى عملية التنمية فيجب أن يتم ذلك فى اطار استراتيجية تقوم على اساس الفهم الواضح بأن التنمية المتكاملة لن يكتب لها النجاح بدون الاعتماد على مساهمات وجهود مجتمع القريه أو القرى المستهدفه ، وأن المساعدات الخارجيه سواء الماديه والبشريه تكون فى المراحل الأولى من عمليه التنميه وأنها تكمله للمساهمات المحليه وليس بديلا عنها حتى يشعر أفراد المجتمع المستهدف مدى الخساره التى قد تصيبهم من جراء فشل خطط التنميه ٠

ولما كانت التنميه عمليه مستمره ومتواصله ، ولضمان تحقيق هذا الاستمرار لابد من رفع مستوى دخول سكان القرى وتحقيق فوائض من الأنشطه الاقتصاديه القائمه أو المقترحه فى اطار برامج التنميه ، مما يسمح باستمرار الانفاق على عمليات الصيانه والاحلال والتجديد دون مساهمه خارجيه الا فى أضيق الحدود ، ومن هنا يصبح تطوير وتنمية أنشطة مولده للدخل هى محور التنميه وقوتها الدافعه فى القريه ٠

ان الطبيعه الخاصه للقرى المصريه على امتداد سواحل البحر المتوسط والبحر الاحمر خارج المراكز الحضريه الساحليه تحكمها العوامل البيئيه الصحراويه، حيث تقع فى نطاق الصحراء الغربيه والشرقيه ، وأن طبيعة المشاكل والظروف التى عاقت تحقيق نتائج مرضيه للجهود التى بذلت فى تنمية هذه القرى فى هذه المناطق تتطلب تطوير جذرى فى أساليب التنميه الريفيه فى اطار الاستراتيجيه المقترحه ، وهو ماتناولناه من خلال تقديم نموذج للتنميه فى أحد المناطق التابعه لمحافظة مرسى مطروح وهو مركز النصبعه ، باعتباره نموذجارائدا قابل للتكرار فى بقية المناطق الساحليه ذات الظروف المشابهه ٠

ان نقطة البداية فى عملية التنميه المتكامله للقرى محل الدراسه هى التعرف على الجوانب الطبيعيه والاقتصاديه والاجتماعيه أولا للاقليم التى تقع فيه هذه القرى والتى من خلالها يمكن تحديد محددات وامكانيات واولويات التنميه ، ثم الانتقال من العام الى الخاص للتعرف على هذه الجوانب على مستوى القرى بالاقليم وذلك بهدف :

١- تحديد الموارد الطبيعية المستغله والمتاحه ٠
٢- التعرف على التنظيمات الأهليه (الغير حكوميه) والتنظيمات المحليه والتى يمكن تعبئتها لخدمة أغراض التنميه ٠
٣- تحديد الاحتياجات الأساسيه لدفع وتطوير استغلال وتنمية الموارد المستغله والمتاحه ٠
٤- تحديد سياسات وأساليب توفير هذه الاحتياجات ٠

وفى هذا الفصل تم دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأقليم مطروح بصفه عامه وقريتى الجفيره وأم الرخم بصفه خاصه كنماذج لقرى لأقليم وقد تم استخلاص الحقائق والمهام الآتيه:

١- انتشار السكان الريفيين فى تجمعات قزميه مبعثره (توابع) مما يجعل توفير عناصر البنيه الأساسيه والخدمات وتعبئه الجهود مكلفه للغايه ، ولهذا فانه يفضل تجميع عدة توابع فى منطقه واحده كلما امكن ذلك أخذين فى الاعتبار الظروف الاجتماعيه لهذه التجمعات ٠

٢- ان الموارد المائيه المتاحه محدوده وتخضع لعوامل طبيعيه من الصعب التحكم فيها والتى تترك أثارها على الانتاج النباتى والحيوانى واللذان يعتبران من الأنشطه الأساسيه لتوليد الدخل للسكان الريفيين ٠

٣- ان ندرة الموارد المائيه تتطلب تعظيم الاستفاده من هذه الموارد من خلال رفع الانتاجيه الزراعيه لوحدة المياه وبحث امكانيه استخدام مياه الرى فى تربيه الاسماك قبل دخولها للحقول ، وهذا الأسلوب ثبت نجاحه فى العديد من الدول فى المناطقه مثل المملكه العربيه السعوديه كما انه تم تجربتها فى بعض المناطق فى مصر ٠

٤- رغم توافر مساحات واسعه من المياه البحريه ، فان استغلال هذه الموارد لم يتم حتى الآن بشكل مرضى ، والتى لو استغلت لساهمت فى خلق مجالات جديده فى العمل والانتاج وتحسين مستوى الدخول وأيضا المستوى الغذائى، ونعنى بذلك استغلال هذه المسطحات فى انشطة الصيد وتربية الأسماك مستخدمين نظم الاستزراع السمكى المناسبه مثل الأقفاص والحظائر المسيجه وفى مراحل تاليه الأحواض الأرضيه ٠

٥- توفر مصادر طبيعية لانتاج الطاقه مثل الشمس والرياح والتى يمكن أن تستغل فى توفير الطاقه اللازمه للمشروعات الانتاجيه وتحلية مياه البحر بتكلفه مناسبه ٠

٦- ان هناك امكانيات لزيادة القيمة المضافه للانتاج الزراعى من خلال ادخال التصنيع لبعض المحاصيل البستانيه فى المنطقه مثل تصنيع التين وتجفيف العنب وحفظ الزيتون وكذلك منتجات الألبان ٠

٧- تنمية المراعى الطبيعيه من خلال اتباع سياسات واجراءات تهدف الى منع الرى الجائر على اساس الأداره البيئيه لهذه المراعى ٠

٨- تشجيع وتطوير مشروعات الأسر المنتجه وكذلك المنتجات اليدويه والعمل على تسويقها فى القرى السياحيه المنتشره فى الأقليم ٠

٩- ان تنمية الموارد البشريه - فى مفهومنا - تعنى تنمية وتطوير قدرات السكان الريفيين وتأهيلهم ورفع كفاءتهم فى أداء الأعمال التقليديه ومزاولة أنشطه جديده مولده للدخل تعمل على تحسين دخولهم وبالتالى زيادة قدراتهم الادخاريه للمساهمه فى تمويل مشروعات التنميه الريفيه ٠ وهذا يتطلب فى الأساس تنفيذ برامج ارشاديه وتدريبيه فى المجالات الأتيه :

- الانتاج الزراعى النباتى والحيوانى
- التصنيع الزراعى
- المنتجات البيئيه
- صيد وتربية الاسماك
- المحافظة على البيئة (المراعى) ٠
- خدمات القرى السياحيه

ويتم ذلك من خلال الاستفاده من الامكانيات المتاحه للتنظيمات الأهليه والمحليه والحكوميه ٠

١٠- ان استغلال الموارد الطبيعيه التى يتميز بها الاقليم خاصة فى مجال السياحه والترفيه واستخراج البترول تحتم مشاركة هذين القطاعين فى تمويل عملية تنمية القرى ، وفى هذا المجال فاننا نقترح تخصيص جزء من ايرادات شركات البترول والرسوم التى تحصل من القرى والمنشآت السياحيه لتنميه القرى ٠

وقد تمت دراسة حالة قرى مركز الضبعة بمحافظة مطروح كنموذج قابل للتكرار حيث أتضح ان تنفيذ المهام السابق ذكرها لتنمية قرى المركز، يتطلب ايجاد آليه تعمل على تحقيق الآتى :

١- اختيار أنسب الطرق لترجمة المهام المطروحه الى برامج ومشروعات فى ضوء الامكانيات الطبيعيه والبشريه المتوفره ٠

٢- تخطيط مشروعات وبرامج الأجهزه الحكوميه والتنظيمات الأهليه فى القرى محل الدراسه والتنسيق بين جهودها لتحقيق اقصى استفاده ممكنه وترشيد هذه الجهود ٠

٣- تشجيع المشاركه الشعبيه سواء فى التخطيط والاعداد والتنظيم والمتابعه للمشروعات والبرامج المختلفه باعتبار أن ذلك من اهم عوامل نجاح التنميه الريفيه المتكامله ٠

٤- الاهتمام وتنفيذ البرامج التى تستهدف تنمية الموارد البشريه من منطلق أن الانسان هو غاية التنميه ووسيلتها فى نفس الوقت ٠

وفى تصورنا أن تحقيق هذه المهام والأهداف يمكن ان تتم من خلال انشاء " مركز التنميه الريفيه المتكامله لمنطقة الضبعه " يعمل على ايجاد نوع من التكامل فى الخدمات والتسهيلات والامكانيات المتاحه فى القرى وترشيد وتنسيق الجهود التى تقدمها الجهات الحكوميه والأهليه المختلفه ٠

وتقوم فكرة مركز التنميه الريفيه المتكامله انطلاقا من الاستراتيجيه الشامله للتنميه المتكامله للقرى ، والسابق تناولها، والتى تعتمد على ايجاد نوع من التكامل فى تخطيط وادارة الأنشطه الانتاجيه والخدميه والتنميه البشريه ، عن طريق المشاركه الفعليه والايجابيه بين المجموعات المستهدفه فى تخطيط وتنفيذ وادارة مشروعات التنميه ، وفى هذا السياق فان المركز سوف يتطور تدريجيا حسب الاحتياجات والامكانيات المحليه المتاحه ، وانه سوف يدار باعتباره هيكل تنظيمى مستقل مع توفير مستوى مناسب من الاداره والخبرات الفنيه خلال المراحل الأولى لانشائه ٠

وفى ضوء المعطيات التى أفرزها واقع المنطقه محل الدراسه وكذلك المهام المطروحه لتحقيق التنميه فانه يمكن تحديد اهداف المركز المقترح فيمايلى :

١- تنمية الأنشطه المولده للدخل :

١-١ استغلال المصايد الطبيعيه فى المناطق الساحليه القريبه ٠
١-٢ تربية الاسماك فى المناطق البحريه وعلى المياه المستخدمه فى رى الأراضى الزراعيه قبل وصولها الى الحقل ٠
١-٣ التصنيع الزراعى (تخفيف التين والعنب وتخليل الزيتون ومنتجات الألبان) ٠
١-٤ تصنيع المنتجات اليدويه التقليديه ٠
١-٥ تحسين انتاجية الأراضى الزراعية المستقله ٠
١-٦ التسويق ٠

٢- المحافظة على البيئـــة :

٢-١ تنظيم وادارة المراعى الطبيعيه على أسس بيئيه سليمه ٠
٢-٢ المحافظة على الحياه البريه ومنع الصيد الجائر ٠

٣- تطوير الأنشطه الخدميه ٠

٣-١ استغلال الطاقه المتجدده (الشمس والرياح) فى توليد الطاقه اللازمه للأنشطه الانتاجيه والاضاءه وتحلية مياه البحر ٠

٣-٢ تعبئة الجهود والامكانيات المحليه فى المساهمه فى صيانة وانشاء الطرق والمدارس والوحدات الصحيه وغيرها من الخدمات ٠

٤- التنميه البشريه :

أ - برامج تعليم الكبار ٠

ب - برامج التدريب والتأهيل للقوى العامله فى المنطقه على العمل فى المجالات الجديده المقترحه مثل صيد الأسماك ، المزارع السمكيه، التصنيع الزراعى ، الخدمات السياحيه ٠

ح - برامج ارشاديه للتعريف بوسائل رفع انتاجية الأراضى الزراعيه، والتوعيه البيئيه وصيانة الحياه البريه ، والتوعيه الصحيه وغيرها ٠

وفى ضوء المهام المقترحه للمركز تتعدد وتتشعب الأنشطه المنوط بها ، وهذا يتطلب التعاون الوثيق والتنسيق الكامل مع الجهات الحكوميه المركزيه والمحليه وكذلك التنظيمات الأهليه (الجمعيات التعاونيه ، الأسر المنتجه ، الجمعيات الاهليه) والشخصيات المحليه ذات التأثير (مثل مشايخ ورؤساء القبائل ورجال الدين) لتعبئة كافة الجهود البشريه والماديه المتاحه فى المنطقه لخدمة أهداف المركز ، كما سيتم الاستعانه ببعض الخبرات المتخصصه فى مجال معين لفترات محدده خاصه فى مجالات التدريب والارشاد ، وعلى هذا فانه يقترح أن يصدر قرارا من وزير الحكم المحلى بانشاء مركز التنميه الريفيه المتكامله فى منطقة الضبعه متضمنا القرى التى سيخدمها ومحددا أهداف المركز ومجال نشاطه وأسلوب ادارته ٠

ويقترح أن يتضمن قرار انشاء المركز تكوين لجنة توجيهية Steering Commette تتولى وضع خطط وبرامج ومشروعات التنمية فى المجالات المختلفة والاشراف على التنفيذ ومتابعة الانشطة على ان تتكون هذه اللجنة من ممثلين عن الحكم المحلى والادارات الحكومية والتنظيمات الأهلية وجهاز بناء وتنمية القرية وبعض الشخصيات المحلية ذات التأثير ٠

وتختلف مصادر التمويل حسب أنشطة المركز المقترح وطبيعة الانشطة التى سيقوم بهاالمركز المقترح ، وانه من المتوقع ان يتم تمويل الانشطة الخدمية والتنمية البشرية واستغلال الطاقة المتجدده من خلال المشروعات التى تنفذهاالجهات المختصة مثل وزارة الكهرباء والطاقة ، النقل والمواصلات ، التربية والتعليم والصحة ٠٠٠ الخ ، على ان يتم مساهمه الافراد المستفيدين من هذه الخدمات فى تمويل اعمال التوسعات او الصيانه والتجديد كلما كان ذلك متاحا : وفى المراحل التالية بعد تنفيذ المشروعات المولده للدخل وتحسين مستوى دخول الافراد ٠

أما بالنسبة لتمويل الانشطة الانتاجية ، فإنه يقترح انشاء صندوق دائر Revolving Fund يتم تمويله من مبيعات مستلزمات ووسائل الانتاج التى يتم توفيرها من الجهات الحكومية أو المعونات الاجنبيه والتى يعاد استخدام حصيلتها مره اخرى فى شراء مستلزمات ووسائل انتاج لتوزيعها على مجموعة جديدة من المستفدين وهكذا ٠

هذا وقد استعرض الفصل السابع من الدراسة والخاص بدراسة نموذج للقرية الصحراوية كمقترح للتنمية المتكاملة للقرية المصرية وقد تم اختيار (قرية الثورة) والتى تعد احد القرى التابعة للوحده المحلية ناصر الثورة التابعة لمركز الخارجة - محافظة الوادى الجديد حيث توافرت عنها الكثير من البيانات والمعلومات اللازمه للبحث عن استراتيجية تهدف الى اعادة تخصيص الموارد حتى يتحقق الاستغلال الامثل والتنمية المنشودة، وهى القرية الام يتبعها قرى توابع ثلاثه هى : بورسعيد - جناح - ناصر. هذا وقد تم استعرض اهم الضوابط المحدده لعملية التنمية بالقرية النموذج من حيث:اولا المناخ والذى شمل درجات الحرارة - الرطوبة - الامطار - مصادر المياه - التربة - ثم تم استعراض وضع السكان والقوى العاملة عن طريق قياس كثافة السكان - درجة الاستقرار الاجتماعى والنمط القيمى السائد من عادات وتقاليد - كذلك تم استعراض الخصائص الديموجرافية لسكان منطقة الدراسة وذلك عن طريق دراسة تطور حجم السكان - المواليد - الوفيات - وكذلك توزيع السكان حسب الحالة التعليمية - توزيع القوى العاملة ووضع البطالة بالمنطقة محل الدراسة . كما استعرضت الدراسة ايضا التوزيع الحيازى للاراضى بالقرية بين الاستعمالات البديلة ، وكذلك تم استعراض أنشطة التعدين المختلفة والأنشطة الصناعية السائدة - وكذلك الطاقة الكهربائية - خدمات مياه الشرب والشبكات والخزانات المتوفرة بمنطقة الدراسة، خدمات الصرف الصحى - الطرق. كما اوضحت الدراسة ايضا اهم القطاعات الانتاجية والخدمية بالقرية النموذج ، كما اهتمت الدراسة بتوضيح اهم البرامج الاقتصادية المطبقة للتنمية الريفية المتكاملة للقرية النموذجية . وباستعراض اهم المشكلات التى تتعرض لها تلك المنطقة المختارة فقد وضح تماما ان هناك مشكلة حاده نابعه من ظروف طبيعية خاصة بالمكان وظروف اقتصادية خاصة بعدم التنوع فى المقتصد السائد لمنطقة الدراسة، وعدم توفر فرص بديلة للعمل سوى قطاع الزراعة ولقد كان لانتشار التعليم فوق المتوسط (العالى) والمتوسط دور فى ظهور طبقة من العمال ذات الثقافة والعلم والتى تسعى بدورها الى البحث عن مصادر عمل تساعد على الارتقاء والتقدم، وبالتالى لابد من النظر الى مشكلة البطالة والتى تعد وبحق اولى المشاكل واهمها سعيا الى الحل ومن ثم تم وضع مجموعة من السيناريوهات

المختلفة لمقابلة تلك المشكلة • مع ضرورة توفر مجموعة من العوامل الهامة والتى يجب اخذها فى الاعتبار عند تخطيط عمل تلك السيناريوهات الاربعة المتوقع أتخاذها كحلول لضبط ايقاع التوظف بتلك المناطق •

اولا :ان يتوفر لدى ذلك المجتمع مصدر تمويلى قادر على الدخول فى مشروعات مولده للدخل من ناحية وقادره فى ذات الوقت على تدبير فرص عماله لاهالى المنطقة - وقد يضطلع بالقيام بهذا الدور على سبيل المثال وليس الحصر (صندوق التنمية المحلية) أو اى بنوك أو مؤسسات مالية أخرى قادرة على الاقراض وبشروط ميسرة تراعى الظروف للمجتمع محل الدراسة •

ثانيا: تتسم ايضا تلك المناطق بعدم توفر الهياكل الادارية والفنية والقادره على استيعاب وتوجيه واختيار المشروعات الملائمه لطبيعه المكان ومن ثم فلابد من قدر ميسور من المعونه الفنيه اللازمه للاداره والتثقيف والتعليم والتدريب على تلك المشروعات اللازم دفعها والوقوف بجانبها حتى تصل الى مرحله النضج والاكتمال •

ثالثا: ايضا تفرض ظروف المكان ضرورة استكمال اعمال البنية الاساسية من مرافق خاصة بالطرق والمواصلات السلكية واللاسلكية والصرف الصحى ومياه الشرب النقية حتى تتهيأ البيئة لإستقدام تلك المشروعات المزمع دفعها حتى تتوفر فرص ملائمه للعماله •

رابعا: لاشك ان منافذ التوزيع وسبل التسويق الملائمه تعد وبحق ضرورة هامة لاستمرار النشاط الصناعى والحرفى البيئى والذى بدون التهيئة الملائمه له واعداده الاعداد اللازم يصبح ذلك هدر للموارد المحليه سواء كانت مالية أو طبيعية

خامسا: ضرورة تدبير مصدر من مصادر نشر الثقافة والرياضة والترويح عن النفس حتى يستكمل بناء الشخصية اللازمه وعدم توجهها الوجهه غير السليمة مع مراعاه الظروف البيئية والمحلية •

تلك جميعا من اهم المقومات اللازمة قبل بداية التفكير فى كيفية حل تلك المشكلة • والتى بدونها يصعب على اى شخص ان يفكر فى استثمار جهوده وامكاناته المادية •

وقد جاء الفصل الثامن ليحدد متطلبات تحقيق استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة حيث اوضح انه يستلزم تحقيق وتنفيذ استراتيجية تنموية للقرية المصرية توفر امكانات ضرورية من حيث المبدأ، يأتى فى مقدمتها ، الامكانات التخطيطية ، التى تمثل حجر الزاوية فى وضع الاستراتيجية المثلى ، والتى بدورها تتطلب جمع البيانات والمعلومات وتحديد الاهداف ووسائل الوصول اليها والبعد الزمنى والمرونه والتنفيذ والمتابعة •

ثم تأتى الامكانات الادارية والتنظيمية التى بدون توافرها يصعب نجاح اى عمل تنموى ، فالادارة ثبت بما لايدع مجال للشك انه عنصر حاسم فى نجاح المخططات التنموية ، كما ان ممارسة العمل الادارى من خلال تنظيمات متطورة خالية من الروتين ومجهزة بالعدد والاشخاص المناسبين • ولضمان وجود بناء تنظيمى لادارة ناجحة للتنمية الريفية ، فإن توفر سلطة عليا على المستوى القومى صاحبه قرار تخضع للرئاسة مباشرة او لرئاسة مجلس الوزراء يكون جهاز بناء وتنمية القرية امانه فنيه له ، ثم يوجد جهاز اقليمى للتنمية الريفية فى المحافظة او مجموعة محافظات ، ثم لجان تابعه للجهاز الاقليمى فى القرى، بحيث يكون هناك تمثيل فى المستويات المختلفة للقيادات الشعبية والجماهيرية والتنفيذية ايضا ، لضمان اتساع نطاق المشاركة فى الجهود التنموية •

وتجدر الاشارة الى ان البناء الهيكلى للتنمية الريفية يقوم اساسا على لامركزية التخطيط والتنفيذ فى اطار رؤية قومية تحقق تكامل المجتمعات الريفية ويظل العنصر الفاعل بالدرجة الاولى الوحدات المحلية على مستوى القرية •

ويضاف الى ذلك ان القيادات الريفية يعتمد عليها بدرجة كبيرة نجاح المخططات التنموية الريفية ، فالقائد التنموى هو الذى يساعد الافراد على تحديد اهدافهم فى اطار الاهداف القومية ويساعد على اختيار الاساليب الجيدة وينسق بينهم ويوفر لهم الانشطة المناسبة ويخلق اجواء اجتماعية وانسانية جيدة بين افراد القرية مما يساعد فى نجاح التنمية الريفية لذلك فإن الامر يقتضى اختيار قيادات ريفية قوية يتوفر لديها القدره على تحمل المسئولية والقيام بواجبها المقدس وقادرة على ممارسة العمل الجماعى والجماهيرى ، ولديها قناعات راسخه بضرورة تغيير واقع الريف المتخلف والنهوض به ٠

يضاف الى الامكانات السابق ذكرها ، الامكانات المادية والتى بدونها لايمكن توقع نجاح اى برنامج تنموى ، لذلك فإن تحديد الاحتياجات المالية بدقة متناهية ومصادر الحصول عليها وتناسبها مع الواقع الفعلى للقرية ، والتركيز على مشروعات يمكن تمويلها اساسا بالجهود الذاتية او تلك المشروعات التى عادة تلقى رواجا لدى المنظمات الدولية ، مثل مشروعات تنمية المرأة والصناعات الحرفية ومشروعات حماية البيئة، كذلك المشروعات ذات العائد السريع الجذابه للجماهير ٠ ويجب الاهتمام بالتمويل الذاتى وتنمية مصادره وتطويرها وعدم الاكتفاء بالمصادر الحكومية ، فالتنمية الريفية عمل شعبى من الشعب واليه وبالتالى يجب على الشعب المشاركة فى تمويل مشروعات التنمية الريفية ٠

هذا ويمثل برنامج "شروق" للتنمية الريفية المتكاملة استراتيجية تنموية للريف المصرى ، حيث حدد نشاطة التنموى على جبهات عريضة جبهة البنيه الاساسية وهى مشروعات تخدم الريف ككل وتربطه بالمدينه وتوفر مقومات اساسية للتنمية وتشجع على مزيد من العمل ، وجبهة التنمية الاقتصادية والتى تستهدف النهوض الشامل بالريف وخلق مشاريع تولد الدخل لترفع مستوى معيشة سكان الريف وتحفزهم على الانتاج ، وجبهة التنمية البشرية التى تستهدف تنمية مهارات وقدرات الانسان الذى هو محور التنمية وهو هدفها ووسيلتها فى نفس الوقت ، هذا بالاضافة الى قضايا تنمية المرأة والاهتمام بالطفل والشباب وبالاسرة بصفة عامة ٠

وقد ركز البرنامج جهده على توفير نسق مؤسسى مؤهل يناط به تخطيط وتنفيذ وتمويل ومتابعة البرنامج ليتمشى مع واقع التنمية الريفية ويساعد على انجاحها ٠

ولقد رصد البرنامج ٥٧,٦ مليار جنيه تنفق على مشروعات تنموية تشمل ٤٨٠٠ قرية ٠ ٣٥٪ من جملة الاستثمارات وجهها البرنامج الى مشروعات البنيه الاساسية ، ٣٥٪ للتنمية الاقتصادية ، ١٥٪ للخدمات و١٥٪ للمشروعات الخاصة (المرأة - الطفولة -الشباب - المؤسسات) ٠

واعتمد البرنامج فى الحصول على التمويل اللازم بان يحصل على ٢٦٪ من الحكومة ، ٢٦٪ من الاهالى والمشاركة الشعبية ، ٢٦٪ منح اجنبيه ، ٢٢٪ قروض اجنبيه ٠ وينفذ البرنامج على مدار ٩ سنوات بحيث يصل فى نهايتها الى تنفيذ كافة المشروعات المدرجة فى الخطة والتى ستؤدى حتما الى تطوير هام واساسى للريف المصرى ٠

ومع الاهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجية التنموية الريفية الضخمة (شروق) فإن هناك بعض الملاحظات تتعلق بضخامة الاهداف والتى لم يتم تحديدها وفق جدول افضليات لكل قرية ثم على مستوى الاقليم ثم على مستوى القطر ، كذلك لم يتم توصيف المشروعات بشكل جيد ، كما ان التمويل اللازم ضخم ويعتمد اساسا على الخارج وهى مجاذفة غير مضمونه العواقب ٠

ولعل من الضرورى الاشارة الى ان هناك بعض المقترحات التى تكمل برنامج شروق يأتى فى مقدمتها جدوله بعض الاهداف وتوصيف المشروعات ووضعها وفق ترتيب مبنى على اهميتها ووفق معايير قوميه ومحليه، وتعبئه الجماهير بكل الوسائل الممكنه وتجنيدهم لتنفيذ البرنامج واستخدام المساجد والتليفزيون واهل الثقه لتحقيق تلك الغايه . ايضا ابراز دور المتبرعين بالاموال بما يشجع اهل الخير على التنافس فى هذا المجال الذى يخدم البرنامج ككل . كذلك انشاء مراكز التدريب والتاهيل فى الريف وامدادها باحتياجاتها من الكادر

المتخصص وتجهيزها بالمعدات اللازمه مما يساعد على تنميه مهارات المواطنين وتشجيعهم على العمل لتوليد الدخل .

ونظرا لاهميه عنصر التمويل فان انشاء صناديق لتمويل مشروعات التنميه الريفيه ، تقبل فيها الزكاه والتبرعات المختلفه وان يقوم عليها رجال مشهود لهم بالنزاهه والشرف والكفاءه سيشكل مصدرا حيويا للتمويل

كما ان بعد المرشدين عن التعارض مع التقاليد والاعراف السائده والعقائد (الدين) امرا هاما للغايه فى نجاح مخطط التنميه، بل يجب الاستفاده من تلك الاعراف والقيم وتجنيدها فى خدمه اهداف البرنامج .

ومما لاشك فيه فان التركيز على مشروعات محو الاميه وتحسين مياه الشرب والخدمات الاخرى كالنقل والمواصلات والكهرباء والمدارس والصحه، والمشروعات ذات العائد السريع وتطوير اساليب الانتاج الزراعى واساليب الانتاج السائد، سيساعد كله فى نجاح البرنامج وتحقيقه لاهدافه .

مراجـــع الدراســـه

المراجـــــع

١- مراجع باللغه العربيه :

أ - مؤلفات :

* ابراهيم محرم (د) ، التنمية الريفية ، مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى ، سلسلة التثقيف التعاونى ، العدد (١٢)، الاسماعيليه، ١٩٩٤.

* سهير لطفى ، العلاقة المتبادلة بين المناطق الحضريه والريفيه في الدول الناميه " اشارة خاصة لحضر وريف مصر " ، أبحاث الندوه الدولية عن المرأه الريفية والتنمية ، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

* عبد الفتاح محمد حسين (د) ، التحرير الاقتصادى وآفاق الاستثمار العام فى قطاع الزراعة ، مذكرة خارجية رقم (١٥٨٦) ، معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٩٥.

* فتحى محمد مصيلحى (د) ، المعمور المصرى فى مطلع القرن (٢١) ، بين مشاكل التنمية الشاملة وتخطيط القريه المصريه ، الجزء الأول ، ١٩٩٠.

* هدى صالح النمر (د)، تحرير القطاع الزراعى وتأثيره على الدخل الحقيقى للمنتجين الزراعيين ، ندوة الابعاد الاجتماعية لسياسات الاصلاح الاقتصادى ، معهد التخطيط القومى ، أكتوبر ١٩٩٤.

ب - مطبوعات منشوره وغير منشوره :

* البنك الأهلى المصرى ، المجله الاقتصاديه ، اعداد مختلفة ٠

* البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى ، الاداره العامة للائتمان، بيانات غير منشورة ، ١٩٩٣٠

* البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، ١٩٩٤٠

* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، التنميه الريفيه فى مصر، مع اشاره خاصه لمحافظة الدقهليه ، الجزء الأول ، مايو ١٩٩٣٠

* الجهاز المركز للتعبئه العامه والاحصاء ، بحث العمالة بالعينه ، ١٩٩٢٠

* الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوى، اعداد مختلفه ٠

* هيئة كهرباء السد العالى ، بيانات غير منشوره

* معهد التخطيط القومى ، استشراف بعض الآثار المتوقعه لسياسات الاصلاح الاقتصادي بمصر ، قضايا التخطيط والتنميه فى مصر ، رقم (٨٩) ، سبتمبر ١٩٩٤٠

* معهد التخطيط القومى ، الأبعاد الرئيسيه لتطوير وتنمية القريه المصريه، قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (١٧) ، يونيو ١٩٨١٠

* معهد التخطيط القومى ، المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة مطروح وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه ، قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٦٤)، أكتوبر ١٩٩٣.

* معهد التخطيط القومى ، تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة ، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه رقم (٧٥)، ١٩٩٢.

* معهد التخطيط القومى - تقرير التنميه البشريه ، ١٩٩٤ .

* معهد التخطيط القومى ، واقع وآفاق التنميه فى محافظة الوادى الجديد، سلسلة قضايا التخطيط والتنميه رقم (٧٠)، يناير ١٩٩٢.

* وزارة الادارة المحلية ، تقرير عن نتائج المرحلة الأولى من البرنامج القومى للتنميه الريفيه المتكامله (شروق) ، ١٩٩٦.

* وزارة الادارة المحليه ، جهاز بناء وتنمية القريه ، استمارات الحصر الشامل عن القريه المصريه ، بيانات غير منشورة ، أغسطس ١٩٩٤.

* وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية ، البرنامج القومى للتنمية الريفية المتكاملة (شروق) ، يوليو ١٩٩٥.

* وزارة الادارة المحلية ، جهاز بناء وتنمية القرية ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، أغسطس١٩٩٤.

* وزارة التخطيط ، الاطار العام لخطة التنمية (١٩٩٦/٩٥) ، ١٩٩٥.

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثالثه (١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٦/٩٧)، المجلد السنوى الأول ، ابريل ١٩٩٢ .

* وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/٨٨ - ١٩٩١/٩٢)، المجلد السنوى الخامس (١٩٩١/٩٢) .

* وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثه (١٩٩٢/٩٣- ١٩٩٦/٩٧)، وخطة عامها الأول والسنه الثانيه والثالثه من الخطه (١٩٩٣/٩٤،١٩٩٤/٩٥)، المكونات الرئيسية .

* وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، اعداد مختلفه .

٢- مراجع باللغه الانجليزيه :

- Central Agency For Public Mobilisation and Statistics, Statistical Year Book, June 1994.

سلسلة من القضايا صدر منها:

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية. (ديسمبر ١٩٧٧)

(2) Adverse Economic Effects Resulting From Israeli A ggressions and Continued Occupation of Egyptian Territories, April 1978.

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يوليو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنية لافاق صناعة الاسمدة و التنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥. (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذية والغذاء والتنمية الزراعية فى البلاد العربية. (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهتة (٦٩/١٩٧٠-١٩٧٥). (اكتوبر ١٩٧٨)

(8) Improving the position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979.

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠-١٩٧٦) (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين. (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير اساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة

الرياضية فى جمهورية مصر العربية. (مـــارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨) (مـــارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها (يوليـــو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها(ثلاثة اجزاء) (يوليـــو ١٩٨٠)

(15) A study on Development of Egyptian National Fleet, June 1980.

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠-١٩٧٩ (ابريـــل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية. (يونيـــو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية.
(التطبيق على صناعة الغزل والنسج فى مصر). (يوليـــو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الاجنبية (ديسمـــبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى.(ثلاثة اجزاء) (ابريـــل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية فى مصر (جزئين) (سبتمبـــر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها. (اكتوبـــر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية. (نوفمبـــر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على
السياسات الزراعية فى مصر. (مـــارس ١٩٨٥)

(٢٥) البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا (اكتوبـــــر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية (نوفمـــــبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسج فى مصر. (نوفمبـــر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان. (نوفمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى. (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الاساليب الفنية للانتاج فى مصر (جزئين). (ديسمبـــــر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح. (يوليـــــو ١٩٨٦)

(35) Intergrated Methodology for Energy Planning in Egypt, Sept. 1986.

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة

والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها. (نوفمبـــــر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مـــارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية (مـــــارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصاد ى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠.

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونيـــــة ١٩٨٨)

(٤١) بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميتة (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٢) نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والألغاء (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٣) دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها فى الاستيعاب العمالى. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٤) دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة. (اكتوبـــــر ١٩٨٨)

(٤٥) الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٦) امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر. (فبرايـــــر ١٩٨٩)

(٤٧) مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. (سبتمبـــــر ١٩٨٩)

(٤٨) دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطور وتنمية القطاع الزراعى. (فبرايـــــر ١٩٩٠)

(٤٩) الانتاجية والاجور والاسعار - الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥٠) المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية. (مـــــارس ١٩٩٠)

(٥١) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى للمرحلة الاولى (مايـــــو ١٩٩١)

(٥٢) بحث صناعة السكر واسكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر. (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٣) بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى (سبتمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٤) التخطيط الاجتماعى والانتاجية. (اكتوبـــــر ١٩٩٠)

(٥٥) مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه والطاقة. (أكتوبـــر ١٩٩٠)

(٥٦) دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٧) بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبـــــر ١٩٩٠)

(٥٨) بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى. (نوفمبر ١٩٩٠)

(٥٩) سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية) (نوفمبر ١٩٩٠)

(٦٠) بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية. (ديسمبر ١٩٩٠)

(٦١) الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع. (يناير ١٩٩١)

(٦٢) امكانيات التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى. (يناير ١٩٩١)

(٦٣) دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى. (ابريل ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الاول : القطاعات الانتاجية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٤) بعض القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظة مطروح(جزئين) (أكتوبر ١٩٩١)
الجزء الثانى: القطاعات الخدمية والبيئية الاساسية.

(٦٥) مستقبل انتاج الزيوت فى مصر (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيزعلى قطاع الصناعة (الجزء الاول) الاسس والدراسات النظرية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٦) الانتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها- مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية. (اكتوبر ١٩٩١)

(٦٧) خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق اوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٨) ميكنة الانشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٦٩) ادارة الطاقة فى مصرفى ضوء ازمة الخليج وانعكاساتها دوليا واقليميا ومحليا. (ديسمبـــــر ١٩٩١)

(٧٠) واقع وافاق التنمية فى محافظة الوادى الجديد. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧١) انعكاسات ازمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى. (ينايـــــر ١٩٩٢)

(٧٢) الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى. (مايـــــو ١٩٩٢)

(٧٣) خبرات التنمية فى الدول الاسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر . (يوليـــــو ١٩٩٢)

(٧٤) بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٥) تطور مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٦) السياسة النقدية فى مصر خلال الثمانيات"المرحلة الاولى" ميكانيكية وفعالية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصاد المصرى. (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٧) التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة (سبتمبـــــر ١٩٩٢)

(٧٨) احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط
واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى -
المرحلة الأولى.
(يناير ١٩٩٣)

(٧٩) بعض قضايا التصنيع فى مصر من منظور تنموى تكنولوجى (فبراير ١٩٩٣)

(٨٠) تقويم التعليم الاساسى فى مصر (مايو ١٩٩٣)

(٨١) الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الأجنبى على بعض مكونات (مايو ١٩٩٣)
ميزان المدفوعات المصرى

(82) The Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in develping countries, Nov. 1993.

(٨٣) الآثار البيئية للتنمية الزراعية. (نوفمبر ١٩٩٣)

(٨٤) تقييم البرامج للنهوض بالانتاجية الزراعية. (ديسمبر ١٩٩٣)

(٨٥) اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة
العربية. (يناير ١٩٩٤)

(٨٦) مشروع انشاءقاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط
القومى "المرحلة الاولى" (يونيو ١٩٩٤)

(٨٧) الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة
ميدانية عن زلزال اكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام). (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٨) تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات
المحلية والعالمية. (سبتمبر ١٩٩٤)

(٨٩) استشراف بعض الاثار المتوقعة لسياسات الاصلاح الاقتصادى بمصر(مجلدان) (سبتمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٠) واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره (نوفمبـــــر ١٩٩٤)

(٩١) تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافاق تطويرها. (ديسمبـــر ١٩٩٤)

(٩٢) دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى (ديسمبـــــر ١٩٩٤)

(٩٣) الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الأصلاح الأقتصادى. (ينايـــــر ١٩٩٥)

(٩٤) مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحتية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية) (فبرايـــــر ١٩٩٥)

(٩٥) السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى (ابريـــــل ١٩٩٥)

(٩٦) الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الاصلاح الاقتصادى (يونيـــــة ١٩٩٥)

(٩٧) المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر). (اغسطـس ١٩٩٥)

(٩٨) تقييم البدائل الأجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام (ينايـــــر ١٩٩٦)

(٩٩) أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعة (ينايـــــر ١٩٩٦)

(١٠٠) مشروع أنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة) (مايـــــو ١٩٩٦)

(١٠١) دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود (مايو ١٩٩٦)

(١٠٢) التعليم الثانوى العام فى مصر: واقعه ومشاكله واتجاهات تطويره (مايو ١٩٩٦)